

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكسى (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

أبناء الجولان في مخيمات نزوحهم

تفاصيل ص ٨ - ٩



● تصوير: فيصل يعسوب

رسالة من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين..

نهاية في الحزب الواحد، وهو الذي كان سبب غياب المستوى المطلوب من وحدة الإدارة والعمل الضرورية بعد كل تجارب التوحيد السابقة، ومن هنا كان شعارنا: «الوحدة من تحت لفوق».

إن توقف الحوار بدأ عملياً مع اقتراحنا المقدم في ٢٠١٠/٨/١٤ والذي دعا لعقد اجتماع مشترك للجنة المركزية لحزبكم ومجلس اللجنة الوطنية لإقرار نتائج ما توصلت إليه لجنة الحوار المركزية واللجان التابعة لها، ثم إصدار بلاغ مشترك عن القيادتين بصفتهم المرجعية المخولة بذلك. ونحن من جانبنا لا نعتبر أن الحوار قد انتهى، بل إننا جاهزون لمتابعته آملين من مؤتمركم أن يتخذ القرار المناسب بهذا الشأن، مؤكداً أنه لن يشين شيء عن الاستمرار في بذل الجهود الصادقة باتجاه وحدة قواعد الشيوعيين السوريين في حزب واحد موحد يلغي الحالة الفصائلية في الحركة الشيوعية السورية حتى يعود الحزب إلى سابق عهده ويستعيد دوره الوظيفي في حياة البلاد وطنياً وسياسياً واجتماعياً...

أيها الرفيقات... أيها الرفاق...

يؤسفنا أن نعتذر عن الحضور الرسمي لجلسة افتتاح مؤتمركم، وذلك تعبيراً عن الاحتجاج الأخوي على عدم معاملتنا بالمثل من قبل الجهة المنظمة لمؤتمركم..

فقد كنا قد دعونا قيادة حزبكم للمشاركة في الاجتماعات الوطنية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وسبق للرفيق حنين نمر أن تكلم أمام الاجتماعين الوطنيين الثامن والتاسع، وكنا على استعداد للمشاركة وإلقاء كلمة أمام مؤتمركم الحادي عشر وأبداء رأينا، كما آتحنا لقيادتكم إبداء رأينا أمام اجتماعينا الوطنيين الثامن والتاسع..

إن هذه المعاملة التمييزية لا تتفق برأينا مع روح الوحدة المطلوبة ومع المستوى الذي وصل إليه الحوار المشترك، ناهيك على الإصرار على تجاهلنا، ونحن الذين نظمنا سوية معكم مهرجان دعم غزة والاحتفال بالذكرى ٨٥ لتأسيس الحزب، اللذين أثبتنا بالفعل للموس كم هو هام توحيد قوى الشيوعيين السوريين.. ومع ذلك سنبقى أوفياء لقضية وحدة الشيوعيين السوريين دون كلل أو ملل، وخاصة مع كل قواعد الشيوعيين في مختلف الفصائل.

مرة أخرى نمنى لأعمال مؤتمركم النجاح على طريق وحدة الشيوعيين السوريين...

رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين
دمشق ٢٠١١/٣/١٥

الرفاق أعضاء المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي السوري اسبحوا لنا أن نحيي مؤتمركم باسم الآلاف العديدة من الشيوعيين السوريين المنضوين تحت لواء اللجنة الوطنية، متمنين لأعماله النجاح. لقد جاء في تقرير مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في الاجتماع التاسع الذي انعقد بدمشق في ٢٠١٠/١١/٢٦ تحت شعار «الاشتراكية هي الحل»، أن «العالم كله الآن أمام عصر جديد، يؤكد المقولة القديمة الصحيحة أن سمة التاريخ هي زوال الرأسمالية وانتصار الاشتراكية المتجددة المتطورة المستفيدة من تجاربها. كما أن اشتراكية القرن الواحد والعشرين ستكون الوريث الحقيقي لأفضل ما أنتجته الاشتراكية في القرن العشرين، متجاوزة كل أخطائها ونفرتها».

وها هي الحياة تثبت أن الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية هي أزمة شاملة وعميقة وليست عابرة أو مؤقتة، وتثبت انسداد الأفق التاريخي أمام الرأسمالية كنظام، وبالمقابل انفتاح الأفق أمام قوى العملية الثورية في العالم.

وبعد الذي حدث في تونس ومصر، وما يجري في العديد من البلدان العربية، لم تعد قضية عودة الجماهير إلى الشارع محل نقاش، كما لم تعد محل نقاش أننا نمر بهرحلة ثورية وطنية ديمقراطية معاصرة تندمج فيها المهام الاجتماعية الجذرية اندماجاً وثيقاً مع المهام الوطنية العامة ومع المهام الديمقراطية.. كما لم تعد محل نقاش حقيقة أن فضاء سياسياً جديداً يولد وآخر يموت.

ونتيجة إدراكنا لكل ما سبق، أكدنا ولا نزال على ضرورة وضع حد للانقسام والتشرذم في الحركة الشيوعية السورية، وضرورة عودة الحزب إلى الجماهير من أجل استعادة دوره الوظيفي الفاعل في حياة البلاد في النضال الوطني والاجتماعي.

لقد جاء في رسالتنا الموجهة إلى مكتبكم السياسي بتاريخ ٢٢\٦\٢٠٠٧ ما يلي: «مثلاً كانت وحدة الشيوعيين السوريين ضرورية دائماً فهي اليوم ضرورية ومستعجلة أيضاً، لأنها في ظل تطور الأوضاع الإقليمية المتفجرة والأخطار التي تحيق بسورية والمنطقة، أصبحت أمراً ملجأ لا يقبل التأجيل، وهي عامل أساسي مكون للوحدة الوطنية».

ها قد مضى أكثر من سنتين ونصف على بدء الحوار مع قيادة حزبكم حول وحدة الشيوعيين السوريين، ولم يكن لنا أي شرط على تحقيق الوحدة سوى المبادئ الليبنية في التنظيم، وأهمها سيادة المؤتمرات وإعطاء قواعد الشيوعيين حقها الطبيعي في تحقيق الوحدة على أسس لا تقضي إلى أي انقسام أو استمرار «تجاوز المنابر» إلى مالا



الافتتاحية

البحرين كأحد صواعق الانفجار

◀ حمزة منذر

لم يكن النظام الرسمي العربي يوماً إلاّ مستقوياً بالخارج ومنفذاً لاستراتيجيات ومخططات التدخل الأجنبي في شؤون البلدان العربية بالجملة والمفرق، مقابل البقاء في سدة السلطة بكل ما تحتويه من مفاسد وقمع متعدد الأشكال ضد شعوب المنطقة. ولم تدخل مصطلحات الاستقلال والدفاع عن كرامة الوطن والمواطن والذود عن السيادة الوطنية في قاموس ما يسمى بدول «الاعتدال العربي»، وإذا تعمقنا في تاريخ ومواقف جامعة الدول العربية منذ تأسيسها مروراً بالموقف من الاحتلال الأمريكي للعراق وصولاً إلى الموقف من شبح التدخل الأجنبي السياسي والعسكري في ليبيا، نلاحظ أنها تنفذ ما يطلب منها سياسياً وعسكرياً وتمويلياً للمخططات الأمريكية والأطلسية في المنطقة.

وبعد سقوط نظامي ابن علي في تونس، ومبارك في مصر، ومع استمرار تفجر الوضع في ليبيا واليمن والبحرين، أصبح مطلوباً من السعودية وأخواتها الخليجيات أن تلعب دوراً أكثر وضوحاً في مواجهة وكسر إرادة الجماهير التي خرجت إلى الشارع وأثبتت أنها قادرة على تغيير قواعد اللعبة والإطاحة بالحكام والأنظمة الاستبدادية التابعة للإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية. وهكذا.. بعد وقت قصير على طلب الجامعة العربية من مجلس الأمن الدولي فرض الحظر الجوي على ليبيا كغطاء وشرعة للتدخل العسكري المباشر بحجة حماية المدنيين من الطاغية معمر القذافي، والذي لم يكن يوماً إلا على شاكلة صدام حسين، جاء بقطار أمريكي ولا يغير من هذه الحقيقة كل ما طرحه الاثنان من شعارات ومواقف توحى بعكس ذلك، قررت دول مجلس التعاون الخليجي إرسال قوات عسكرية إلى البحرين لقمع وارهاب المتظاهرين بالحديد والنار في المنامة وغيرها من مدن البحرين.

وإذا كانت أحداث البحرين بقيت هامشية بالقياس لما يجري في اليمن حتى دخول قوات «درع الجزيرة»، فإن اتخاذ قرار عسكري على هذا المستوى لابد وأنه يستهدف الأمور التالية:

١ - إظهار تماسك دول الخليج على المستوى الداخلي وعدم السماح بنقل عدوى الأحداث والمذ الجماهيري في اليمن إلى أي من دول الخليج، وخصوصاً إلى السعودية التي لن تكون بمنأى عن رياح التغيير ضد طغيان الأسرة الحاكمة.

٢ - توجيه رسالة تأييد معنوية لرأس النظام الاستبدادي العميل في اليمن بإمكانية تقديم العون العسكري له عند الحاجة، فيما لو تصاعد المد الشعبي ضده، تجنباً لسقوطه كما حصل لشريكه السابقين ابن علي ومبارك.

٣ - تصوير التدخل العسكري لدول الخليج في البحرين كحماية للنظام من التهديد الإيراني، أي إعادة العمل بمقولة «الفالق السني- الشيعي» واستنزاف إيران إلى الحد الأقصى تمهيداً لتعبئة الرأي العام العربي ضدها، وهذا ما سبق أن عملت عليه طويلاً واشنطن وتل أبيب وأتباعهما في المنطقة، وخصوصاً بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وأتاهم المقاومة في لبنان بتنفيذ «أجندة» إيرانية وليس لتحرير أرض الوطن، والذي اقتضى التضحية بالآلاف الشهداء وصولاً إلى قلب ميزان القوى في المنطقة ضد العدو الصهيوني.

٤ - لم يكن قرار التدخل العسكري الخليجي في البحرين مستقلاً عن التوجيهات الأمريكية والأهداف الإسرائيلية العدوانية اللاحقة في المنطقة، ولاشك أن سقوط نظام مبارك وما وصلت إليه الانتفاضة الثورة الشعبية هناك من منجزات واحتمالات عدوى هذا النموذج في عدد من البلدان العربية، وكذلك استمرار تعثر المشروع الأمريكي في المنطقة وتداعيات كل ذلك على الكيان الصهيوني، سيدفع واشنطن وتل أبيب لمغامرة عسكرية جديدة ضد سورية ولبنان كمخرج من مأزقهما الاستراتيجي، والذي يزداد يوماً بعد آخر، ومن هنا تأتي أهمية ترتيب «البيت الداخلي» قبل المغامرة العسكرية المتوقعة في هذا الصيف.

٥ - إعطاء المدد لفريق ١٤ آذار في لبنان والذي علا صوته الطائفي إلى أقصى حد في الأيام القليلة الماضية لدرجة أن عنوانه الرئيسي تجاوز البحث عن الذين اغتالوا رفيق الحريري، إلى رفع شعار «إسقاط سلاح المقاومة» كخطر تجاوز ما يصرح به وزراء حكومة نتنياهو العنصريون، ولعل في ذلك أكثر من دلالة واضحة أن صوت و«عنتريات» سعد الحريري وفريقه ليست أكثر من صدى لصوت سيده في الرياض وأسياده في العواصم الغربية!

يبدو أن قادة واشنطن وتل أبيب وأتباعهما من قادة النظام الرسمي العربي لم يدركوا بعد أن عصر الشعوب ونهوضها الثوري والشعبي يتسخ يوماً بعد يوم عبر خيار المقاومة الشاملة، والذي سيحقق عاجلاً أم آجلاً الانتصار التاريخي على تحالف القوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية العالمية.

■ ■

أسرة تحرير «قاسيون» تهنئ جميع قرائها بأعياد الأم والنيروز والمعلم، وترجو للسوريين جميعاً تحقيق آمالهم وأمنياتهم..

بصراحة

سبعون عاماً على تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال

◀ عادل ياسين

سبعون عاماً ونيف مضت منذ رأى الاتحاد العام لنقابات العمال النور، أعوام مليئةً بالنجاحات والإخفاقات، تارة يتقدم، وأخرى ينكفئ مؤقتاً، وذلك تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، والتي تناضل ضمنها الحركة النقابية والعمالية.

لم يولد أو يتكون الاتحاد العام بمرسوم أو قرار أو بإرادة سامية، بل تكون بإرادة الطبقة العاملة ومناضليها النقابيين الأوائل، الذين أدركوا منذ اللحظات الأولى، وبحسهم الوطني والطبقي، أهمية أن يكون للطبقة العاملة السورية تنظيمها النقابي، المعبر والمدافع الحقيقي عن مصالحها وحقوقها.

لقد وعى أجدادنا النقابيون أهمية أن تكون النقابات مستقلة عن أرباب العمل، ووعى المناضلون الأوائل أهمية أن تكون الحركة النقابية والعمالية موحدة الإرادة والعمل من أجل حقوقها النقابية والديمقراطية، ومن أجل ثمان ساعات عمل، وأجر عادل وحقوق مصانة.

لقد وعى الرواد الأوائل أهمية النضال الوطني، والانخراط في هذا النضال مستخدمين كل أشكال المقاومة للاحتلال، إلى جانب كل القوى الوطنية والشريفة، من أجل الهدف الأول الذي لا يعلو عليه هدف، وهو طرد الاحتلال وإنجاز الاستقلال التام السياسي والاقتصادي، دون أن تكون هناك وصاية من أحد على القرار الوطني المستقل، الذي يعبر عن إرادة شعبنا في الحرية والاستقلال والديمقراطية والعيش الكريم.

إن الحركة النقابية والعمالية خاضتاً نضالاً صعباً وشاقاً، دفعنا فيه ثمناً غالياً، سجناً وتشريداً وجوعاً، من أجل حقوقها، مستخدمةً سلاحها الوحيد الذي تملكه، والذي أثبت تاريخ الحركة العمالية أنه السلاح الأمضى والفعال في مواجهة القوى الرأسمالية التي تملك كل ما يمكنها من استغلال وقمع الطبقة العاملة وإخضاعها لإرادتها وسلبها حقوقها.

لقد استخدمت الطبقة العاملة حق الإضراب الواسع دفاعاً عن حقوقها، ومن خلال هذا الحق خلقت الطبقة العاملة والحركة النقابية توازناً في القوى، أجبرت عن طريقه القوى البرجوازية على الخضوع لإرادة وقوة الطبقة العاملة في إقرار حقوقها المشروعة، وكان ثمن هذا النضال الواسع أن أقرت أول حكومة بعد الاستقلال قانون عمل ينظم العلاقة التعاقدية بين العمال ورأس المال، وأهم ما بهذا القانون إلى جانب الحقوق الأخرى، إقراره حق الإضراب للطبقة العاملة وفقاً للمادة ١٦٦/ من القانون /٢٧٩/ تاريخ ١١/٦/١٩٤٦، حيث بينت هذه المادة أن إضراب العمال مجتمعين لا يفسخ عقد العمل، شريطة أن يتقيدوا بأحكام المواد اللاحقة والتالية.

وبهذا يكون القانون قد عكس نسبة القوى الطبقيّة، والعلاقة بين القوى المشاركة في النضال الوطني آنذاك، حيث لعبت القوى الشريفة والحريصة على وحدة الحركة النقابية دوراً أساسياً في تعزيز وحدتها التنظيمية التي توجت بالإعلان عن قيام اتحاد عمالي واحد لكل العمال السوريين، بعد أن حاولت البرجوازية تفتيت الحركة النقابية وحرفها عن أهدافها الأساسية، وجعلها أداة تخدم استغلالها للحركة العمالية، عبر ممثليها في النقابات، ومحاولة استخدام الحركة النقابية في حراكها السياسي. لقد لعبت القوى الوطنية والتقدمية، وعلى رأسها الشيوعيون السوريون، دوراً هاماً في صون وحدة واستقلالية الحركة النقابية، وجعلها قوة أساسية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، وهذه القوى مطالبة اليوم أكثر من أي وقت آخر بتعزيز وحدة واستقلالية الحركة النقابية، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بلادنا وشعبنا والطبقة العاملة، فهي ظروف صعبة ومعقدة وضعتنا فيها التغيرات التي جرت على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، وخاصة ظروف الأزمة العميقة للإمبريالية، وانهايار نظريتها الاقتصادية (الليبرالية الجديدة) التي حاولت تغميمها مستخدمةً، أدواتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، التي تقدم توجيهاتها الاقتصادية والاجتماعية (الإصلاحية)، والتي على رأسها الهجوم على حقوق الطبقة العاملة ومكاسبها، وخاصة تخفيض أجور العمال ورفع سن التقاعد وتخفيض الاشتراكات التأمينية، حيث تعتبر تلك المؤسسات المالية المهيمن عليها أمريكياً، أن الطريق للإصلاح الاقتصادي يمر عبر الاعتداء على حقوق الطبقة العاملة وتقييد حريتها، وبالمقابل إطلاق حرية القوى الرأسمالية في الاقتصاد والمجتمع والسياسة. إن الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية تتحلمان مسؤولية استثنائية في الدفاع عن الاقتصاد الوطني وحمايته وتحسين أدائه وتطوير آلياته الإدارية وتخليصه من النهب والفساد، ليعود ويأخذ القطاع العام موقعه الريادي والقيادي في الاقتصاد الوطني، الذي يريده شعبنا أن يكون اقتصاداً مقاوماً بكل ما تدل عليه هذه الكلمة من معنى.

تحية للطبقة العاملة السورية.

تحية إلى كل المناضلين الذين ضحوا من أجل قضية الوطن...قضية الطبقة العاملة.

تحية إلى الحركة النقابية في ذكرى تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال.

■ ■

في المؤتمر السنوي لاتحاد عمال درعا

تعزير قدراتنا الوطنية في مجابهة مختلف الاستهدافات



مسؤولية إنجاز حزمة الإصلاحات السياسية والاجتماعية . الاقتصادية، والديمقراطية، عبر إزاحة كابوس الغلاء، وزيادة الأجور، وإيجاد فرص العمل، ومكافحة الفاسدين واتخاذ كافة التدابير الرادعة بحقهم، وتعميم ثقافة مكافحة الفساد إن الوقت قد حان للبحث عن نموذج بديل للتطور الاقتصادي الذي يحقق النمو ويحقق العدالة الاجتماعية، لقد استنفد الاتجاه الليبرالي مقومات وجوده، ولم تعد تعيننا المؤشرات الرقمية.... إن الفقراء في وطننا لا يحتاجون لجمعيات خيرية، بل يحتاجون إلى مشاريع تنموية، واستثمارات صناعية وزراعية تشغل العاطلين وتحولهم إلى منتجين بدل وقوفهم في الطوابير».

- مداخلة نقابة عمال الدولة والبلديات طالبت ب:

١.تشميل عمال البلديات بالطبابة والتأمين الشامل على عناصر فوج الإطفاء.

٢.تشيت العمال المؤقتين.

٣.تأمين روضة لأبناء العاملات في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل.

- المرأة العاملة طالبت ب:

١. تشيت العمال المؤقتين وإعادة النظر بإجازة الأمومة بحيث تصبح لأكثر من ثلاثة أولاد.

٢.عدم التمييز بين المرأة والرجل.

٣.تأمين وسائل نقل للعاملين والعاملات.

٤.إحداث دور الحضانة في التجمعات التي لا تتوفر فيها.

■ ■

معهد التخطيط: قد يبلغ عدد العاطلين عن

العمل في الدول العربية ١٩ مليوناً في ٢٠٢٠

توقع «المعهد العربي للتخطيط» في بيان له أن يبلغ عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية ١٩/ مليوناً في سنة ٢٠٢٠، بزيادة ثمانية ملايين عما كان عليه في العام ٢٠٠٨، وهذا يؤكد أن الخطط الخمسية والعشرية في الوطن العربي جميعها متشابهة وفاشلة، لكن البيان رجح أن يبقى معدل البطالة مستقراً عند مستوى ١١٪. وهذا بدوره يترك أكثر من إشارة استهتام، وخصوصاً عند ربط عملية التنمية وزيادة عدد العاطلين عن العمل مع نسب الفقر في دولها .

وأكد البيان أن أهمية هذا العدد تتبع من أن معظم الدول العربية تعاني ارتفاعاً مقلقاً لظاهرة البطالة بين الشباب، وان الفتيات العربيات أكثر عرضة للبطالة من النساء أو من الشباب، وإن الشباب المتعلمين يعانون البطالة أكثر من الذين أقل تعليمًا ... ومع انطلاق عملية التنمية التي ترافقت مع ارتفاع نسب التحضّر وارتفاع معدلات الإناث بالمدارس، بدأت معدلات النمو السكاني بالتراجع نتيجة انخفاض معدلات خصوبة الإناث، وفي المقابل أدى ارتفاع معدلات تعليم الإناث وانخفاض مستوى خصوبتهن إلى ارتفاع معدلّ مساهمتهن في أسواق العمل بشكل تدريجي ومتزايد .

وفي تناوله لموضوعة السكان أشار إلى أن «معدل النمو السنوي للسكان بلغ ٥, ٣٪، ونتيجة لارتفاع حصة السكان القادرين على العمل، فقد ارتفعت القوة العاملة العربية من ٤١/ مليون نسمة في العام ١٩٨٠، إلى ١٠٠/ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧، وذلك بمعدل نمو وسطي ٥, ٣٪، وهو أعلى من معدلّ نمو السكان خلال الفترة نفسها والذي بلغ ١, ٣٪».

وأضاف البيان في هذا السياق أن «معدل نمو القوة العاملة خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٧، كان نحو ٥, ٣٪، سنوياً مقارنة بمعدل نمو اقتصادي يبلغ ٨, ٣٪، الأمر الذي يفسّر استقرار معدلات البطالة في العديد من الدول العربية، ومن جهة أخرى، بلغ معدل التشغيل للفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٧، نسبة ٥, ٣٪، مقابل ٧, ٣٪، لقوة العمل خلال الفترة نفسها، وهو ما يعني أن معدل البطالة كان يزداد بالمتوسط بمعدل ١٢, ٠٪ سنوياً».

وفي إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة حجم البطالة المتزايدة أكد التقرير أن «المسألة الأساسية التي تواجه البطالة في الدول العربية تتمثل في عدم مقدرة الاقتصاد العربي على النمو اكبر من ٥٪ بشكل منسّق، حتى يمكن من تسريع وتأثر التشغيل لكي ينجم عنه انخفاض يعتد به للبطالة، وعلى الرغم من ارتفاع مرونات التشغيل للإنتاج في الدول العربية، فان بطء النمو الاقتصادي يكبلّ نمو التشغيل، ولا يسمح بالتغلّب على معضلة البطالة بسهولة».

وأشار المعهد إلى أن «معدلات النمو الطويلة الأجل التي حققتها الدول العربية خلال السنوات الأربعين المنصرمة والمقدّرة بنحو ٥٪ لن تحقق الأهداف المنشودة للخطط والسياسات التي وضعتها الحكومات العربية لان الدول العربية غير قادرة على حل مشكلة سوق العمل، وفي أحسن الأحوال، إذا استمر الأداء على ما هو عليه، فان كل ما بإمكانها تحقيقه هو استقرار معدلات البطالة» أي على الحدود والأرقام المشكوك بها أصلاً.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: كم حصة سورية من هذا الرقم؟ وهل الخطط الخمسية القادمة ستقف موقف المتفرج على من هذه الزيادات المخيفة؟ ■ ■

مضى على استخدامها أكثر من ٣٠/ عاماً، وتعيين عمال من كافة الاختصاصات، وتشيت العمال المؤقتين، والإسراع بإنجاز السكن العمالي، وإيجاد تشريعات خاصة لعمال البناء في القطاع الخاص.

- مداخلة نقابة عمال العتالة كانت مطالبها:

١.ضرورة تشميل عمال العتالة بقانون التأمينات الاجتماعية.

٢.تشميل عمال العتالة بالزيادات على الأجور، وزيادة الأسعار في العقود بنفس النسب التي تُزاد فيها الأجور.

٣.استفادة عمال العتالة من المنح الصادرة عن رئيس الجمهورية.

٤.رفع الحد الأدنى لأجور عمال العتالة العاملين لدى المؤسسة العامة الاستهلاكية.

٥.استفادة عمال العتالة من السكن العمالي.

-مداخلة نقابة عمال الكهرباء كررت مضامين المطالبات السابقة وأضاف:

١. تشيت العمال المؤقتين وإصدار الأنظمة الداخلية والملاكات العديدة.

٢.تعديل الحد الأدنى للأجور خاصة للفئة الخامسة.

٣.إعادة النظر بسقف الأجور.

٤.إعادة النظر ورفع الحد الأدنى المعنى من ضريبة الدخل.

٥.تشميل المتقاعدين بخدمات الصناديق التعاونية.

٦.تعديل صندوق التكافل الخاص باتحاد عمال المحافظة.

-النقابي عيسى العتمة قال في مداخلته:«تقع على عاتقنا جميعاً

١. تم ترشيحنا من مكتب العمل كعاملات نحمل شهادة الدراسة الإعدادية، وفوجئنا مؤخراً أن تعييننا كان في الفئة الخامسة (على أساس الشهادة الابتدائية)، وقد ترتب على ذلك الكثير من الظلم والإجحاف المادي والمعنوي في حقنا منذ تعييننا في العام ٢٠٠٧.

٢. التهديد المستمر لنا من قبل الإدارة بإنهاء عقود عملنا في المركز ولأسباب شخصية، غالباً لا تتعلق بتقصير في أداء واجباتنا الوظيفية.

٣. سوء المعاملة والإهانة والتهمج علينا بألفاظ غير لائقة من سكرتيرته دون مبرر، وعلى مرآه ومسمعه دون أن يحرك ساكناً .

٤. تكليفنا بأعمال وبأعباء لا طاقة ولا شأن لنا بها، حيث فرض علينا تنظيف كامل مبنى المركز، علماً أن تنظيف مبنى بهذا الاتساع يتطلب ما لا يقل عن عشرة مستخدمين لإنجازه، ونُجبرَ أيضاً على تنظيف الحمامات وغرف الموظفين وجمع النفايات والقاذورات من الحمامات ومن الغرف وترحيلها، وغيرها من الأعمال المجعدة والمذلة والمهينة. علماً أن إتمام أعمال التنظيف في المركز يتطلب منا في بعض الأحيان العمل حتى الساعة السابعة مساءً دون أي اكتراث أو تقدير من الإدارة.

٥. الحرمان من الإضاف في رغم تحمل ما سبق ذكره من أعباء في الوقت الذي يتقاضى فيه بعض الموظفين في المركز الإضافي على مدار العام.

٦. الحرمان في أغلب الأحيان من المكافآت الربعية دون أي سبب أو مبرر، وليس المعيار في توزيع الإضاف في المكافآت هو الجدية في العمل وإنما درجة الانصياع للمصلحة الشخصية للإدارة. ولم يتم أبداً إصدار جداول بأسماء المستفيدين منها وبالمبالغ، بل تبقى هذه الأسماء والمبالغ المالية الموزعة عليهم طي الكتمان.

يرجى الإطلاع والعمل على إنصافنا والتدخل لتعديل أوضاعنا الوظيفية إلى الفئة التي نرشحنها بموجبا للعمل في المركز الوطني للزلازل أو ما يعادلها! ■ ■

عقد اتحاد عمال درعا مؤتمره السنوي بحضور رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، وأكدت المداخلات التي ألقاها أعضاء المؤتمر على الكثير من المطالب العمالية التي تتكرر المطالبة بها من عام لآخر، ولم تجد تلك المطالب طريقها للحل أو للتنفيذ بالرغم من التأكيد المستمر عليها من النقابات، عبر المذكرات وفي المؤتمرات والاجتماعات التي تحضرها الحكومة والجهات الوصائية صاحبة الشأن، ولكن لا حياة لمن تنادي، وتبقى المطالب دون تحقيق ما يعني عدم نجاح الأساليب والطرق التي يجري استخدامها من النقابات للمطالبة بحقوق الطبقة العاملة التي يجري الهجوم عليها بالجملة والمفرق.

افتتح المؤتمر رئيس الاتحاد بكلمة جاء فيها: «نؤكد على أن تعزير قدراتنا الوطنية في مجابهة مختلف الاستهدافات والتحديات الراهنة يتطلب فيالمقدمة تحصين الجبهة الداخلية، وذلك بمعالجة إشكالات المواطن ومطالبه المحقة، ورفع الأعباء التي تنقل كاهله، فهذه المعالجة نوطد الوحدة والتلاحم الوطني، وندعم الأمن والاستقرار في ربوع وطننا، ليبقى عصياً على كل معتد ومتآمر».

- نقابة عمال المصارف طالبت بتحسين الوضع المعيشي وموازنة الأجور مع الأسعار، وتطبيق الدراسة التي تقدمت بها الحكومة حول وسطي معيشة الأسرة والمقدرة ب٢٦٠٠ ل.س، وإعادة منح القروض للمتقاعدين من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزيادة تعويض نهاية الخدمة من صندوق التكافل الاجتماعي، وإعادة النظر في الحوافز الإنتاجية في المصارف التجارية.

-بينما أكدت مداخلات نقابة عمال التنمية الزراعية على تحسين مستوى الأجور بما يتناسب مع غلاء الأسعار، وإعادة النظر في أسعار ومستلزمات الإنتاج (بذار، أسمدة، مواد مكافحة)، وتشميل كل الأمراض بالبطاقة التأمينية.

- مداخلة نقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام أشارت إلى ضرورة:

١.تشيت العمال المؤقتين.

٢.منح طبيعة العمل للعمال في مديرية التربية ومنحهم الوجبة الغذائية الداعمة.

٣.تعيين المعاقين ضمن النسب المسموح بها .

٤. تشميل جميع الأمراض والأدوية المغطاة ببطاقة الضمان الصحي.

٥.منح تعويض طبيعة عمل للعاملين في مديرية الآثار لعملمهم في ظروف صعبة وقاسية.

- نقابة عمال البناء والأخشاب طالبت بتجديد الآليات التي

مدير المركز الوطني لرصد الزلازل

يهدد ويفصل العمال دون رادع

أرسلت عاملتان كتاباً إلى رئيس مكتب عمال النفط يتضمن شكوى بخصوص تهديدهن المستمر من مدير المركز بالفصل وتكليفهن بأعمال فوق طاقتهن، كتتنظيف الحمامات والقاذورات، وهو دائماً يقوم بتهديد العاملتين المؤقتين بالفصل. وجاء في قرار الفصل: «إن المدير العام، بناء على أحكام القانون الاساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، وعلى أحكام القانون /٥١/ لعام ٢٠٠٤، وعلى القرار رقم ١٤٦/م.و.ز تاريخ ١٢/٣/٢٠١٠، وعلى الكتاب رقم ٦٠٧/ص.ز تاريخ ٩/٣/٢٠١١ المتضمن فسخ العقد، يقرر ما يلي: المادة ١: ينهى عقد العمل المحدد المدة (عقد سنوي) رقم ٣٩/ج تاريخ ٧/٧/٢٠٠٧ المبرم فيما بين المركز الوطني للزلازل والسيدة وفاء محمد بنت محمد، والممدد بموجب القرار رقم ١٤٦/م.و.ز تاريخ ١٢/٣/٢٠١٠ وذلك لعدم التزامها بالعمل المكلفة به.

المادة ٢: ينهى عقد العمل المحدد المدة (عقد سنوي) رقم ٤٠/ج تاريخ ١٠/٧/٢٠٠٧ المبرم فيما بين المركز الوطني للزلازل والسيدة ريم زهيا والممدد بموجب القرار رقم ١٤٦/م.و.ز تاريخ ١٢/٣/٢٠١٠ وذلك لعدم التزامها بالعمل المكلفة به.

المادة ٣: تصفى حقوق وتعويضات المومأ إليهما في المادتين الأولى والثانية من هذا القرار وذلك وفق القوانين والأنظمة النافذة».

وقالت العاملتان المصروفتان من الخدمة في كتابهما إنه منذ تعيينهما في المركز الوطني للزلازل بموجب عقود سنوية في العام ٢٠٠٧، تتعرضان لسوء المعاملة من إدارة المركز وكأنهما مستخدمات لدى رب عمل في شركة خاصة، وليس كعاملات في مؤسسة حكومية، وشرحتا ما تعانيانه بما يلي:

متى ينتهي مسلسل انهيار أسقف البيوت فوق ساكنيها في طرطوس القديمة؟



بدائل، فالبيوت إن لم تكن جميعها، فمعظمها آيل للسقوط، لأن الجدران متشققة ومتهالكة وتتسرب منها المياه، ولا يعرف مصدر التسرب من المياه المخزنة في باطن الجدران أم تسرب من أنابيب الصرف الصحي بين البيوت، ومعظم الأطفال في هذه البيوت مصابون بأمراض صدرية وخاصة الربو، ومعظم ساكنيها من الفقراء اللذين يعتمدون على عملهم اليومي أو السفر بالبحر، ورغم قلة الشغل في كلا الحالتين، فما يجنيه الآباء على قلته يذهب لمعالجة أولادهم، والأخطر من ذلك

السيد وزير العدل.. للمرة الثانية على التوالي!



ومن نوافذ الإعلام، أم من وراء نوافذ سياراتهم السوداء، أم لعل الأفضل لهم أن يستقوها، من خلال التقارير التي تقدم لهم من هذا وذلك؟ هل يعتبر الوزير نزوله إلى الشارع، وسماعه من المواطنين، واحتكاكه بنخب المجتمع، منقصة له، إن كان ذلك كذلك فهو لا يستحق أن يكون وزيراً في حكومة تسيير أعمال، لا في حكومة تقبع على جثث الشعب منذ حين!

فليغادر كل وزير متعال! وليركب طائرته الخاصة إلى الجزر التي يملكها في إحدى المحيطات المرجانية! وليترك لغيره.. لواحد من الشعب، يعرف الشعب وحس بهم، يعلم همومهم ويرعاها، ومستعد لأن يسمعها ويتعامل معها .. فليترك منصبه لمن يستحقه إن بقي لديه بقية إحساس!

الحكومة التي لا تريد أن تسمع من الشعب لا يريد الشعب أن يراها لا أن يسمعها ..

الحكومة التي لم تتعلم من الأزمات لا ولن تستطيع أن تقف أمام أقل هزة!

الحكومة التي لم تطور أحوال المواطنين ومعيشتهم منذ حين ماذا نرتجي منها؟!

أما وزير العدل الذي يجلس وراء مكتبه الفخم في قصر المزة، غارقاً في همومه ومشكلاته وفساد جهازه، فلنعذره.. لأنه إن لم يعتبر نفسه فرداً منا، فنحن سنكون أحلم منه، وسنعتبره مواطناً منا !!

محمد عصام زغلول

كما استُدعي رئيس الوحدة الإرشادية لبيان سبب عدم صرف الدعم لمحصول الذرة الصفراء والمقدر بستة ملايين فبين أن الوحدة غير مسؤولة عن إعداد اللوائح، وأنه جرت مساءلته وتبنيه من الهيئة في السنة الماضية لأنه نظمها وهي مهمة الجمعية، وأنه ردّ القوائم المدة مؤخراً لأن فيها خروفاً كثيرة..

وهكذا.. بين حانا ومانا ضاعت حقوق الفلاحين..

أمّا القرن الاحتياطي ورغم الشكاوى والمطالب المتعددة فقد بقيت أموره على حالها سواء في النوعية أم في الوزن.. بل إنَّ المستثمر صرح قائلاً: لولا أنَّه مدعوم لدخل السجن.. مدعوِّم ممن، وهل الدعم أقوى من مصلحة المواطنين وحياتهم ولقمة معيشتهم؟ تلك مسألة فساد كانتاً من كان الداعم والمدعوم.

بينما يبحث مجلس المدينة عمّن يدعمه..!!

هذا ولا يزال العديد من المطالب التي جرى التأكيد عليها كترقيات الوصلة الطرقية بين طريق المياذين وحي اللابد.. وهي مسؤولية الخدمات الفنية في المحافظة. ولعل أخطر قضية مهمة بيئياً وصحياً واستثمارياً هي قضية المستنقعات..

■ ■

مجانين عامودا مرة ثانية..

– (سمو) و(حيندر) من أكثر مجانين عامودا شهرة، كل منهما كان أكثر جنوناً من الآخر، وغالباً ماكان يحدث خلاف بينهما، وهذا الخلاف في أكثر الحالات كان يؤدي إلى التضارب بالأيدي، وقد يتطور إلى الضرب بالعصي والسكاكين.

وبعد تدخل المجانين بينهما لحل هذا الخلاف، وقعت اتفاقية بينهما تنص على تقسيم عامودا إلى قسمين، قسم شرقي تابع لحيندر، وقسم غربي تابع لسمو، واعتبار نهر عامودا الذي يمر وسط مدينة عامودا من الشمال إلى الجنوب الحد بينهما .

ولكن هذه الاتفاقية ولدت ميتة، ولم يُكتب لها النجاح. وبعد فترة من الزمن تم توقيع اتفاقية ثانية تنص على تقسيم عامودا إلى قسمين، شمالي تابع لحيندر، وجنوبي تابع لسمو، واعتبر طريق درباسية – عامودا– القامشلي الحد الفاصل بين المنطقتين .

وقد تم الاتفاق على ذلك كما يتفق أفراد الحزب الواحد على تقسيم حزبهـم إلى حزبين، وكل حزب يقسّم بعد فترة إلى حزبين.. وهكذا إلى عدد لا نهاية له من الأحزاب، فأصبحت المنطقة الشمالية لحيندر، والمنطقة الجنوبية لسمو، وبما أن المنطقة الجنوبية فيها البلدية والمخفر والكراج والمدارس، وهي مركز المدينة ونقطة عبور إجباري، لذلك فقد حدث احتكاك غير محسوب.. ففي يوم من الأيام كان سمو جالساً في ساحة البلدية، مسنداً ظهره إلى جدارها، ووجهه إلى الشمس الساطعة، ولكن ما إن رفع رأسه حتى وقع نظره على عدوه اللدود حيندر، وهو يتجه نحو الكراج، فجن جنونه، وهاجمه كالوحش الكاسر، وطعنه بالسكين في ظهره مات على إثرها بعد فترة وجيزة من المعالجة.. ولكن قبل الممات تم سجن الاثنين وتحويلهما إلى محكمة الصلح في عامودا .. وبينما هما في الطريق إلى المحكمة والقيد يجمع بين أيديهما قال سمو لحيندر: اسمع يا أخي حيندر، إننا ذاهبان الآن إلى المحكمة، وسوف يسألنا القاضي عما جرى بيننا، فأياك أن تقول إن سمو قد طعنني من الخلف، بل قل له إنه هاجمني وجها لوجه، لأن الغدر ليس من شيم الكرام، والا سنبقى في السجن مدى الحياة!!.

– ذات زمان مضى، كنا متفقين على أن نسهر كل شهر مرة أو مرتين، وكل واحد منا، كان يدفع من ٢– ٣ ليرات سورية.. فتلك كانت أيام عز، أيام كنا طلاب جامعة وبالوقت نفسه كنا معلمين وكلاء في تربية الحسكة، والراتب كان ما بين ١٨٥– ٢٠٠ ليرة سورية، وكنا نشترى بهذا المبلغ الكتب الجامعية والمراجع والمجلات والكتب السياسية، وندفع أقساطنا، ونليس أجمل الملابس، ونوفر جزءاً من راتبنا للمستقبل حيث كان سعر الكغ من اللحم الضان بـ ٥ قرشاً سورياً، والبندورة بـ ٥ قس

والخيار بأقل من ذلك، والفواكه والحمضيات بـ ٢ قرشاً، ولتر العرق بـ ٧ قرشاً.. وبينما كنا في سهرة مسائية في بيت أحد الرفاق نأكل ونشرب، جاءنا (أحمدى دين)، أي أحمد المجنون رحمه الله، فدعوانه للمشاركة، فبدأ يأكل ويشرب، متعجباً من الحوار الذي نتناوله (لأننا كنا متفقين على عدم التحدث بالسياسة أثناء المشروب)، فسأله أحد الرفاق يا أحمد مَن من أهالي عامودا يجب إدخاله إلى العصفورية؟ (أي مشفى الأمراض العقلية)، فجاب لا أحد.. فسأله الرفيق كيف لا أحد يعني؟ أما في مجانين بعامودا؟ قال أحمد: بلى، ولكن يجب أن نسور عامودا كلها ونسميها عصفورية!!

– الخبز الغداء الرئيسي لسكان عامودا مع الماء، وسعر الكغ من الخبز في الأفران الخاصة من ٢٠– ٢٥ ل س لأن الخبز يباع بالرخيف، وسعر الرغيف خمس ليرات سورية، وكنا نقف أمام الأفران أكثر من ساعة حتى نحصل على خبزنا، والعمال الذين يعملون في هذه الأفران لا تتوفر فيهم الشروط الصحية، فأظافرهـم طويلة، ولا يلبسون القفازات البلاستيكية بأيديهم، ولا يضعون غطاء على رأسهم، ومعظمهم أطفال لا يعرفون معنى النظافة، وكلهم يدخلون، العجّان يدخلن، والذي يقطع العجين يدخلن، والذي يفرش العجين يدخلن، والذي يدخل العجين إلى الفرن يدخلن أيضاً، وغالباً ما يسقط رماد الدخان وأعقاب السكاير بين العجين، وإذا ذهب لتشتكي على الفران، قالوا لك: قدم شكوى رسمية ضد هذا الفران!! وعندما تسال: ألا تعلموا أن الأفران الخاصة تتبع الخبز دون وزن ولا تتوفر فيها الشروط الصحية أجابوا بلى، ولكن (هيك) القانون.. نحن مجانين عامودا لا نطالب بخفض سعر الخبز ، ولا نطالب بإعطاء الخبز بالوزن، ولا نطالب بالنظافة، فقط نطالب باحترام الناس.

في يوم من الأيام نهت صاحب الفرن بأنني مستعجل وتأخرت عن الدوام وناولته ٢٥ ل س، وسألته إذا كان بالإمكان إعطائي الخبز بشكل سريع. ولكن بعد مرور حوالي ساعة وأنا في انتظار الدور جاء رجل من الأمن، فرحب به صاحب الفرن وناولـه الخبز المنقى رغيفاً رغيفاً، وأعطاه إياه بكل أدب واحترام، وهنا ناديتـه: يا أبا فلان:(ما إجا دوري؟)، فنظر إلي نظرة احتقار، وناولني خمسة أرغفة، قسم منها عجين والقسم الآخر محروق، ورماهـا في وجهي وقال: (العمى!! تقول بلـكي نحنا باعتين وراكـم؟).. لا تجو لعنا خيو!!)

■ **عامودا- حمد الله إبراهيم**

بازدياد قدم البيوت بفعل الزمن وقرار الآثار بمنع بلدية طرطوس أو الأهالي من القيام أعمال الصيانة والترميم، وبفعل عوامل الطبيعة والإهمال وتسرب المياه من الجدران والأسقف والنشاط البشري المخل بهذه الأبنية، ازدادت وتسارعت حوادث انهيارات الأسقف والجدران في مدينة طرطوس القديمة فوق رؤوس ساكنيها ..

في الحوادث السابقة كان بين تحول مأساة انهيار السقف إلى كارثة عائلية قيد شعرة في بيوت متعددة، والجميع يعرفها بالأسماء، لكن هذه المرة انهارت قطع أسمنتية كبيرة من سقف المواطن ياسر إسماعيل فوق رؤوس زوجته وابنتيه في غرفة نومهم، وأدت لإصابات بليغة في الرأس نقلوا على إثرها إلى المستشفى.

يتحدث المواطن ياسر بأسى وحزن عن الرعب الذي يعيشه يومياً، وعما أصاب بيته وعائلته، ويشعر بالمرارة وخيبة الأمل من الجهات المسؤولة لعدم حل مشكلته ومساعدته . وما أصاب ياسر اليوم بفصل من فصول الرعب من الانهيار، أصاب بعض جيرانه سابقاً، والجميع ينتظر دوره يومياً بفصل من هذا المسلسل المربع في فصل الشتاء، وخاصة أثناء الصواعق. صنف المكتب الفني في مديرية آثار طرطوس ولجنة من مجلس المدينة في كتب متعددة ولجان فحص وكشف كثيرة وسابقة، الأبنية الخطرة، وفرّق بينها وبين الأبنية الأكثر خطورة، وعولجت المسألة بأسلوب عليه الكثير من إشارات الاستفهام، والحقيقة أن المشكلة أكبر بكثير من أن تصنف هكذا أو تحدد ببيوت دون سواها، أو تمنع أعمال الصيانة والترميم دون

بلدة المريعية..

ودوامة التلكو

المريعية.. بلدة تابعة إدارياً لناحية موحسن، ولا تبعد عن دير الزور سوى ١٠ كم، ولا يزال العديد من فلاحـيها المنتفعين من أراضي الإصلاح الزراعي محرومين من أراضيهم ومن تعديـات شركة نماء الزراعية.. وحارة الشهداء فيها والتي يفتخر أبناؤها أنها قدمت ثلاثة شهداء من أجل الدفاع عن تراب الوطن ما زال شارعها الرئيس (ترباً) رغم المطالبة بتزفيتـه، وعذر مجلس البلدة أنه لا يستطيع التزفيت دون إنشاء الصرف الصحي، والصفي يحتاج إلى ميزانية وإقرار من مجلس المحافظة، والأمور تحتاج إلى دعم فيه ومنه وهكذا كل حقوق المواطنين..!!
فإلى متى تستمر هذه الدوامة المقيتة؟!

موحسن / مراسل قاسيون

مجالس المدن والبلدات..

تنخفض الميزانيات لترتفع الضرائب!

هل تقوم مجالس المدن والبلدات ومكاتبها التنفيذية والمجالس المحلية عموماً، بدورها المنوط بها وهو تلبية حاجات المواطنين من الخدمات، والإشراف على إدارة مكاتبها والتخطيط لتطویرها ومواكبة التوسع؟ سؤال مشروع، لاسيما وأنتا مقبلون على دورة جديدة منها.

ولا شك أن التساؤل أكبر من حجم ودور مجلس مدينة أو بلدة أو نقابة.. إنه بحجم الوطن، وبعدد أبناء المجتمع الذي تجري محاولات تفكيك وحدته بالسياسات الليبرالية والنمط الاستهلاكي والانتهازي، ومواطنيه الذين يجري تجاوز الكثير من حقوقهم والتراجع عن الكثير من مكاسبهم، وتزداد بل تتضاعف معاناتهم يوماً بعد يوم.. وما سنذكره من عينات في دير الزور كجزء من المنطقة الشرقية المهمشة أكثر، هو تعبير عما يجري في معظم بلديات الوطن عموماً..

مجلس مدينة موحسن

في اجتماع استثنائي يوم ٢/٢٤ جرت مناقشة العديد من

البطالة.. طريق الشباب الأسرع إلى التهميش



في معامل ومخابر الدولة إلا مرة واحدة، والتي أجرتها وزارة الصحة، وجزء كبير منهم لم يؤخذ مباشرة إلى العمل إلى الآن، وأعمالهم مقتصرة على التوكيل في المدارس بنظام الساعات أو في المعامل الخاصة تحت رحمة أرباب العمل.

هذه العشوائية تنتج عن الضعف في التخطيط، ويجب على الحكومة الاستفادة القصوى من جميع الكفاءات والخبرات وخصوصاً هؤلاء الذين جردوا من دراساتهم وهم بحاجة إلى ديناميكية عالية التخطيط في زجهم وإعادة صهرهم والاستفادة منهم لأنهم جزء من الثروة الوطنية .

فعدم إلزام قانون التقاعد المبكر، يجعلنا أمام معضلة كبيرة، وهي عدم قدرتنا على الاستفادة من كفاءات الشباب، فالموظف القديم سيبقى، وتغيب الخبرات الجديدة، وهذا يتنافى مع تأكيدات الحكومة –في خططها- على أولوية تنمية الموارد البشرية كأساس لإحداث التغيرات اللازمة في الاقتصاد السوري..

ونرى غياباً تاماً لدور الحكومة في تنفيذ سياستها المتعلقة بتنظيم سوق العمل، والقضاء على البطالة، في الخطة الخمسية العاشرة، ونرى عجزاً كبيراً لدور مكاتب العمل التي أحدثتها الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص كخطوة للقضاء على البطالة، ولكن هذا الأخير لم يلتزم بالتشغيل عن طريق هذه المكاتب مما جعل عملها يقتصر على الفرص القليلة التي تتيحها الدولة، كما فشلت قروض القضاء على البطالة ودعم مشروعات الشباب في المساهمة في الحد من البطالة، ومعالجة مشكلاتها والبطالة تتزايد .

إذاً إن الحلول السابقة لن تساهم في الحد من معالجة هذه الظاهرة التي تشكل الشرخ الأكبر اجتماعياً والمطلب الأبرز للمواطنين الذين يتهاوون كلما جاءت تصريحات حكومية ويشعرون بأنها لا تمسهم أبداً

S.AFOMO@YAHOO.COM

◀ أحمد محمد العمر

الحكومة اليوم أمام تحد كبير يتمثل بقدرتها على إدارة القوى العاملة، والقضاء على البطالة، وتنمية الموارد البشرية، عبر التحكم بثروات الوطن، وضخ استثمارات جديدة على الاقتصاد، قادرة على فتح جبهات عمل، لاستيعاب المتدفقين إلى سوق العمل، فالعاطلون عن العمل يريدون خطوة جريئة من حكومتهم تكفل تأمين فرصة عمل لهم، عبر دفع عجلة الاقتصاد بالاتجاهات التي تعزز الاستثمار والإنتاج.

الوعدو كبيرة، وواقع التشغيل في سورية قضية مركبة، وخصوصاً في انتقاء الخبرات والموارد البشرية، وهي عناوين واضحة أطلقتها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في تصريحاتها الأخيرة حول فرص التعيين الجديدة التي قد لا تطلال الفئة الأعلى من النسبة الأكبر في البطالة، وهم بين عمر (٢٠)عاماً و(٣٧)عاماً، حيث جاء في حديثها أنها تبحث عن آلية في توظيف الجامعيين الذين لم تتجاوز أعمارهم الثلاثين، بينما حرمت الحكومة منذ فترة الجامعيين الذين لم تتجاوز معدلاتهم درجة الـ (٦٠٪) من الترشح للوظائف الحكومية .

يتوجب على الحكومة اليوم الاستفادة القصوى من إمكانياتها المحدودة، والمساهمة في تعزيز الاستثمار، وتنمية الموارد البشرية لردم الهوة الكبيرة في معدلات البطالة التي تشكلت في السنوات السابقة، وعليها أن تكافح من أجل التنوع في الإيرادات، فاختيار القوى العاملة محصور إلى الآن بتلبية متطلبات نوعية محدودة لسوق العمل، ولا تبنى على التخطيط، وإن إهمال فئات كبيرة عاطلة عن العمل كاختصاصات مهمة في سلك الصناعة، أو التعليم، أو حيوية في تقديم المعلومات للطلبة مثل اختصاص الكيمياء التطبيقية، والذين حرموا من التقدم لمسابقات وزارة التربية بحجة أنه اختصاص عملي، وهؤلاء يطلق عليهم ما يسمى بالنظام القديم، والدولة لم تفتح مسابقات تذكر لتعيينهم

آمال مليون ونصف شاب التهمتها «الواسطات»!



◀ ماهر فرج

آلاف العائلات في سورية تعلق آمالها على مكتب التشغيل التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي أثبتت تجارب آلاف المسجلين في هذا المكتب عجزه عن تأمين فرص عمل إلا لقلّة قليلة من المسجلين فيه، الذين انتظر معظمهم لأكثر من ثمانية أعوام على أقل تقدير وهم واقفون على طابور الدور قبل أن يحصلوا على فرصة عمل.

إلا أن هناك أعداداً لا يستهان بها وقفت في هذا الطابور لمدة عشرة أعوام دون أن يصلها الدور، ممن ضاع أملهم بالحصول على فرصة عمل وخصوصاً حملة الشهادات العلمية بعد صدور البلاغ ٥٨١٦ - ١٥ تاريخ ٢٠-٩-٢٠١٠ عن رئيس مجلس الوزراء الذي تضمن ما يلي: أن يكون المرشح لفرصة العمل حاصل على معدل التخرج لايقبل عن ٦٠ ٪ كحد أدنى لقبول الترشيح سواء تعليم أساسي أم إعدادية أم ثانوية أم معهد أم شهادة جامعية طبعاً بعد طي درجة التربية الدينية إضافة إلى التقدم لامتحان لغة انكليزية في المعهد العالي للغات وامتحان آخر للمعلوماتية.

هذا القرار الذي قضى على آمال مليون ونصف مسجل في مكتب العمل منذو ٢٠٠١ وحتى ٢٠١١ ممن معدلاتهم دون ٦٠٪، وتجاهل ماتكبده المسجلون في مكاتب العمل، من تجديد سنوي لطلبات توظيف وما رافقتها من تكاليف ورسوم، ومشاق الوقوف في طوابير الدور طوال مدة الانتظار.

ليتقلص مع هذا القرار عدد من يحق لهم الترشح في الشهرين الأخيرين من العام الماضي وفق احصاءات مكتب التشغيل في دمشق وحدها إلى ٧٨١ مسجلاً، ١٢٥ منهم من حملة الشهادة الجامعية، ١٨١ من حملة المعاهد المتوسطة، و١٨٨ من حملة الثانوية، و١٥ من المهنيين، و٦١ من الإعدادية والابتدائية، و١١٨ من العمال

◀ نمر محمد الذيب

في ظل العجز والترهل الذي وصل إليه القطاع العام تم التوجه إلى القطاع الخاص والعناية به، وعلى ضوء ذلك تم إحداث قانون العمل الجديد الذي حمل في مضامينه مواد تحدد العلاقة بين صاحب العمل والعامل مع «مراعاة الجانب الإنساني والاجتماعي والبعدين القانوني والاقتصادي».. وينص هذا القانون على خصائص جديدة تتعلق بالتعويضات والإجازات والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، كما يوجب على شركات القطاع الخاص تنظيم عقود عمل حقيقية للعاملين وإنهاء الممارسات التي سادت خلال الأعوام الماضية مثل توقيع العامل على عقود مؤقتة يتم تمديدها، أو توقيع استقالات مسبقة.

ورغم التحفظات الكثيرة التي سبق له قاسيون» أن أثارها حول قانون العمل الجديد هذا، فإن تناول القانون اليوم يأتي من زاوية الإهمال الذي تعرض له حين التطبيق، فحتى بنود القانون التي لا تعكس كامل حقوق العمال لم تجد طريقها إلى التنفيذ، فهل تقوم المؤسسات والوزارات التي ساهمت في إحداث هذا القانون بدورها في مراقبة تطبيقه رغم الجدل حوله؟

إذا تناولنا الجانب الذي يتعلق بالعلاقة الانسانية بين صاحب العمل والعامل نجد أن هذه العلاقة لم تصبح نزيهة تقوم على أساس الاحترام المتبادل بين رب العمل والعامل، إذ كثيراً ما نرى ونسمع بإهانات وشتمات يوجهها بعض أرباب العمل للعمال، إضافة الى مايتعرض له العمال صغيرو السن، أي الأحداث الذين دفعتهم ظروف الحياة إلى العمل، من الصفعات واللكمات من أرباب العمل، ناهيك عن نظرة التعالي والفوقية التي ينظر بعض أرباب العمل إلى العمال وكأنهم قد ولدتهم أمهاتهم عبيداً لا أحراراً وهو ما جعل لدى بعض العمال الذين يعانون من هذه المعاملة السيئة ردة فعل عنادية اتجاء رب العمل.

ولنأخذ جانباً آخر مما ينص عليه القانون، وهو جانب الإجازات السنوية، فقد نصت المادة ٤٧ من القانون الجديد على أن مدة الإجازة السنوية ٢١ يوماً بأجر كامل لمن أمضى في الخدمة سنة كاملة، تزد الى ثلاثين يوماً متى أمضى العامل في الخدمة عشر سنوات لدى صاحب عمل أو أكثر كما تكون الإجازة مدة ثلاثين يوماً في السنة لمن تجاوز سن الخمسين ولا يدخل

في حساب الإجازة أيام العطلات والأعياد والمناسبات الرسمية والراحة الأسبوعية، والسؤال في هذا الصدد هل يطبق هذا النظام للإجازات في القطاع الخاص كما ينبغي؟ أم ان هناك خللاً في التطبيق على الرغم من وجود أناس قد مضى لهم في خدمة القطاع الخاص حوالي الخمس سنوات ولم يحصلوا على ٢١ يوم إجازة؟ وهو ما ولد عندهم الرغبة في ترك العمل.

أما ما يخص جانب العقود المؤقتة وتوقيع استقالات مسبقة فما زال الأمر حاصلاً في أغلب مجالات القطاع الخاص وكما يقال (صاحب الحاجة أرعن)، فالعامل الذي يجد عملاً في القطاع الخاص مستعد أن يوقع على استقالة مسبقة أو براءة ذمة حتى يحصل على العمل هذا إذا علم أنه يوقع على استقالة مسبقة قبل البدء بعمله، فكيف إذا لم يعلم؟!

أما بخصوص الراتب الذي يتقاضاه العامل، فهو شيء وما يسجل في التأمينات الاجتماعية شيء آخر، وذلك يصب في مصلحة صاحب العمل من جهة ويخفض مستحقات العامل من جهة أخرى، هذا إذا تم تسجيل العامل في التأمينات الاجتماعية أصلاً، إذ غالباً مايتهم تهرب العامل خارج المنشأة التي يعمل بها إذا شعر صاحب العمل أن موظف التأمينات قد حضر لزيارة المنشأة، أما إذا علم موظف التأمينات أو شك بوجود عمال غير مسجلين بالتأمينات فذاك أمر يمكن معالجته من صاحب العمل ببعض مئآت من الليرات التي تدس في جيب الموظف، فهي كفيلة بأن تحسم الموقف لمصلحة صاحب العمل حتى إشعار آخر.

أما عن مزاجية بعض أرباب العمل في تسريح العامل تعسفياً فذاك من المواضيع الهامة، لأن صاحب العمل يستطيع متى شاء تسريح العامل وبأية ذريعة كانت، فمصلحة رب العمل فوق كل مصلحة وإذا اقتضت مصلحته تسريح عامل صارله في الخدمة سنين طويلة فإنه لايتردد في تسريحه وخاصة إذا أبدله بعامل يمكن أن يتقاضى نصف الراتب الذي كان يتقاضاه العامل القديم.

إننا نوجه ندائنا الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وإلى كل من يهمه الامر بالاهتمام بكل ماطرح من مواضيع ومعالجة الفجوات التي كانت تحصل ومازالت، وطبعاً ما تزال التحفظات الكثيرة على مواد عديدة في قانون العمل الجديد قائمة، ولن نزول إلا بزوال أسبابها. ■■

طموحات الشباب واقع ومستقبل غامض

السوريين حيث تبلغ ٤٥/٪، وارتفاع معدل البطالة بين الإناث حيث نسبة القوى العاملة بين الإناث /٢٠٪ من القوى العاملة ونسبة غير العاملات أكثر من /٥٠٪، والتباين الواضح في الدراسات والإحصائيات المقدمة بشأن البطالة وكأن الحكومة تحاول إخفاء الأرقام الخاصة بأزمة البطالة وأبعادها .

وعلى الرغم من أن مشكلة البطالة عالمية إلا أن أسبابها في واقع الأمر بقيت محلية ومن أهمها انعدامالمشاريع الصغيرة وضعفالنموالاقتصادي في القطاعين العام والخاص، وتخلي الدولة عن توظيف العديد من خريجي الجامعات والمعاهد التي كانت ملتزمة بها، ولذلك فإن علاج أزمة البطالة في سورية يبدأ بعلاج أسبابها التي يعد إخفاق عمليات الإصلاح والتنمية من أهمها، ولا مهرب اليوم من واجب تشغيل الطاقات الشابة العاطلة عن العمل لأن ذلك هو الحل الحقيقي لمعظم مشكلات النمو الاقتصادي المطلوب للنهوض باقتصاد البلاد. ■■

هو من ذوي الدخل دون المحدود، يعيش في ظروف اقتصادية صعبة مع الارتفاع المتزايد في الأسعار والارتفاع المستمر في مستوى المعيشة دون فرصة عمل تعطيه حصته من الدخل، وهو في المقابل مطالب بمهور مرتفعة وبثمن المجوهرات وتوفير المسكن والملبس والمعيشة الكريمة للزوجة التي تنتظر فارس أحلامها ولا تقبل بالقليل.

يقول خالد، الحاصل على شهادة في الاقتصاد: «لم أجد عملاً سوى في محل موبايلات وأنا أتقاضى شهرياً ١٠٠٠٠ ل.س، ولا أفكر بالزواج ولن أفكر به مطلقاً ما دام الوضع على هذه الحال».

لقد أصبحت البطالة داء لم نجد لها الدواء الفعال حتى الآن ولعل أهم خصائص البطالة تتجلى بأن معظم من يعاني من البطالة هم من فئة الشباب بين ٢٣/ و ٣٢/ سنة حيث تبلغ النسبة ٧٥/٪ من إجمالي العاطلين عن العمل في سورية وهذا يؤكد عدم وجود فرص عمل للداخلين الجدد في السوق، وارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين

محمد هاني الحمصي المعروف أن ظاهرة البطالة أصبحت متفشية وتقرض نفسها بوضوح بين الشباب في سورية، خصوصاً مع تجاوز معدلات البطالة حاجز ٢٠٪ حسبما يرى مراقبون، وما يزيد الطين بلّة أن المسألة أصبحت أكثر تعقيداً في ظل المحسوبيات القائمة والعلاقات الشخصية القائمة في الدوائر الحكومية، والشروط التعجيزية للتوظيف في القطاعين العام والخاص.

يقول محمد وهو خريج أدب عربي «كيف تطلب مني كُشاب أن أخدم المجتمع وأنتمي له وأنا أعيش في أسوأ حال؟»، ولا ننسى أن للبطالة دوراً هاماً في عزوف كثير من الشباب عن الزواج، حيث تقول الدراسات إن ٥٠٪ من الشباب السوري و٦٠٪ من الفتيات عازفون عن الزواج، وغالباً ما تنفرض هذه المسألة عن مشكلة البطالة، فكثيراً ما نرى الشاب اليوم مشغول البال ومحاصر في مجتمعه، فهو عاطل عن العمل لذلك

بين القوانين والتعاميم والاجتهادات..

أما زالت الأرض لمن يعمل بها.. أم أن التاريخ يعيد نفسه؟



علي نمر

على الرغم من أن القطاع الزراعي يعد أحد دعائم الاقتصاد الوطني لما له من أهمية استراتيجية واعتبارات وطنية وضرورات ومتطلبات اقتصادية واجتماعية، وعلى الرغم من أن الحكومة تدعي أنها عملت على إعادة رسم السياسات والاستراتيجيات الزراعية بهدف الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة، والانتقال من مفهوم الاكتفاء الذاتي إلى مفهوم الأمن الغذائي، والتفكير الجدي في مدى تحقيق مفهوم الأمن الغذائي الذي كنا نتباهى به حتى الأمس القريب حين كانت الدول تحسد سورية على الزراعة التي كانت أحد أهم عوامل الصمود الوطني، فإن ما يعانيه هذا القطاع في هذا الوقت يعد بمثابة إنذار يدق ناقوس الخطر بما لهذه الكلمة من معنى، مما يحتم علينا إيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها والتقليل من أثارها والحد من أضرارها..

إن بقاء الحكومة وفريقها الاقتصادي متخفين وراء التبدلات المناخية لن يعفيها من مسؤولية اقتراب الزراعة من حافة الهاوية، والتجدي الحقيقي أمامها يجب أن يكون وضع استراتيجية حقيقية لإنقاذ الزراعة، والعمل على تنويع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، لا الاكتفاء بأصناف أكدت التجارب فشل زراعتها، وبالتالي استنباط أصناف زراعية قادرة على التكيف مع الشروط البيئية والتبدلات المناخية حسب الدورة الاقتصادية للمنطقة الزراعية والمحافظة المعنية لإعادة التوازن لها .

إن الحلول الإسعافية لم تعد كافية، وبتنا بحاجة لاستثمارات مالية ضخمة لقطاع الري وخطط خمسية وموازنات سنوية ملموسة علي الأرض لا بالؤتمترات والخطابات فقط، حيث بدا واضحا التراجع الملحوظ في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني.

قرارات وزارية متناقضة مع ذاتها

وزير الزراعة عادل سفر لم يترك مناسبة ولا تحدث فيها عن التسهيلات التي ستمنحها الحكومة للإنتاج الزراعي خلال الموسم الحالي من قرارات وإعفاءات وإجراءات بلغت الحد الأقصى والمدى الأوسع لها بهدف تحسين الإنتاجية وتحقيق أكبر زيادة ممكنة في مؤشرات الإنتاج، مؤكداً أن الحكومة وفرت كل المستلزمات لتنفيذ هذه الخطوة، ورصدت لها الاعتمادات، وقدمت أقصى التسهيلات نظراً للظروف الجوية والمتغيرات الحاصلة مناخياً لأجل الحصول على أفضل مردود من الإنتاج الزراعي ولتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وفي تلبية الاحتياجات.. لكن في الوقت نفسه أشارت وزارته إلى أن كل ما قررتة من موافقات بهذا الشأن سارية هذا العام فقط، وذلك لأسباب تتعلق بالظروف المناخية الصعبة واستمراراً من الحكومة في دعمها للفلاحين وحرصاً على مصالحهم.

والنقطة الأهم التي يجب الوقوف عندها توضيح وزارة الزراعة الشروط الواجب توافرها للفلاحين الذين لا يملكون وثائق ملكية، ويستحقون الدعم بأنهم يستطيعون الاستفادة من صندوق دعم الإنتاج الزراعي إذا كانت الأراضي على الشيوخ، ويستثمرها أحد الورثة أو مشتراة من وريث، ولا توجد وثيقة ملكية شرط أن يحضر الوريث حصر إرث بأسماء الورثة مع وكالة من باقي الورثة مصدقة من الكاتب بالعدل تثبت استثماره للأرض، وإن تعذر ذلك فهو يستحق الدعم عن حصته الإرثية والسهمية فقط.

أما بخصوص المناطق الحدودية التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتثبيت ملكيتها بعد إعطاء الترخيص الحدودي فإنها تستحق الدعم وفق الكشف الحسي إذا حققت الشرطين التاليين وهما: إبراز وثيقة من مديرية الزراعة المختصة بأن المستثمر باشر بإجراءات نقل الملكية، وعدم وجود نزاع قضائي على الملكية التي يطلب الدعم عليها، ومن لديه عقد بيع غير موثق من الكاتب بالعدل ويريء الذمة لدى الدوائر المالية يستحق الدعم بوجود الكشف الحسي، وإقرار لجنة الكشف الحسي بأن الحيازة تستثمر من مقدم الطلب والأراضي المستملكة من الجهات الحكومية، ولا تزال تستثمر من مالكةا تستحق الدعم بعد شخوص لجنة الكشف الحسي وإثبات استثماره للأرض.

أما أراضي «أجور مثل» المفروضة على واضعي اليد لقاء تجاوزهم على عقارات الدولة فلا تستحق الدعم.

والسؤال ماذا تحقق من كل ما قيل آنفاً بعد مرور أشهر على إطلاق هذه القرارات؟.

«عندما يكون الفلاح بخير يكون الوطن بخير»

انتهت مؤخراً أعمال المؤتمر العام الحادي عشر للاتحاد العام للفلاحين الذي انعقد تحت عنوان عندما يكون الفلاح بخير يكون الوطن بخير، ودعت المداخلات إلى الإسراع بإصدار مشروع تعديل قانون التنظيم الفلاحي رقم ٢١ لعام ١٩٧٤ لمواكبة التطور الحاصل في مجالات العمل النقابي والزراعي والإنتاجي للمنظمة إضافة إلى معالجة موضوع الاستملاكات الحاصلة لبعض الأراضي العائدة ملكيتها للفلاحين، ووضع أراضي الجمعيات الفلاحية التي تعاني من التعدي عليها من البعض والحد من إشغال الأراضي الزراعية من جهات الدولة

مع إعادة النظر في الضرائب المفروضة على الأراضي المروية ومشاريع المنظمة.

لا يختلف اثنان على أن القطاع الزراعي يعد أحد أهم فروع الاقتصاد الوطني الرئيسية، وسورية من الدول التي تمتاز بهذا القطاع المنوع منذ الأزل ولا تزال، نظراً لتنوع الزراعات والأراضي الخصبة التي تمتاز بها أرضها على طول البلاد وعرضها. وتقيد معظم الإحصائيات أن الريف السوري يستوعب قرابة ٤٧٪/ من سكان سورية، وتؤكد الدراسات أن التنوع البيئي الزراعي في سورية له الدور الأبرز في إنتاج عدد كبير من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، التي لعبت دوراً هاماً في توفير احتياجات السكان من السلع الغذائية الأساسية وتصدير الفائض منها، وعند الحديث عن القطاع الزراعي، لابد من لفت الأنظار إلى قضية مبدئية وسيادية، حيث كانت سورية حتى الأمس القريب تتباهى في المحافل الدولية بقوتها وقرارها المستقل وقوة الأمن الغذائي فيها، ولكن بدأت تبرز بوضوح في السنوات الأخيرة مخاوف جدية حول قضية الأمن الغذائي الوطني الذي أسمس في خطر، ولعل استيراد آلاف الأطنان من القمح الأمريكي والأوكراني (غير القابل للاستخدام البشري) دليل على ما ذهبنا إليه وما نحذر منه دائماً.

إن الصورة القاتمة لقضية الزراعة والأمن الغذائي على الخريطة السورية تلح علينا وبشكل أقوى مما كان لإيجاد حلول جدية وطويلة المدى، لا العمل على اكتشاف حلول إسعافية وموسمية كما كل مرة.

بين حق التملك والواقع منات الاستفسارات

أقرت الحكومة السورية في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء بتاريخ ١٤/١٢/ ٢٠١٠، مشروع قانون يقضي بجواز تملك غير السوريين للحقوق العينية العقارية في الجمهورية العربية السورية وفق ضوابط وأسس ناظمة وانهاء العمل بالقانون رقم ١١ لعام ٢٠٠٨.

القانون القديم في مادته الأولى كان واضحاً وصريحاً، عندما حظر تملك الأجانب للعقارات بشكل مطلق خارج الأماكن المبينة في مراكز المحافظات، وفي السياق نفسه، أكدت المادة الثانية من القانون الملغى على منع غير السوري الذي اكتسب ملكية عقار وفق أحكام القانون أن يتصرف به بأي وجه من وجوه التصرف الناقل للملكية قبل مضي خمس سنوات على اكتساب الملكية.

وحول طريقة انتقال ملكية العقار لغير السوري جاء في المادة الثالثة من القانون الملغى أن انتقال الملكية لغير السوري بطريقة الإرث أو الانتقال أو الوصية يسقط حقه فيه، وعليه نقل ملكيته إلى مواطن سوري خلال مدة سنة من تاريخ انتقاله إليه، وإلا ينتقل إلى إدارة أملاك الدولة لقاء دفع قيمته المقدرة وفقا لقانون الاستملاك.

كانت هذه من أهم المواد الصعبة الاختراق من المتربصين بالوطن في الخارج و«الداخل» معاً، باستثناء المادة الرابعة التي كانت تقر بأنه «يجوز بمرسوم يأتي بناءً على اقتراح مجلس الوزراء في حالات الضرورة السماح بالتملك للشخص غير السوري طبيعياً كان أم اعتبارياً دون التقيد بأحكام المادتين ١ و ٢ من هذا القانون»، وهذا يفسر أيضاً أن أي خطأ كان يمكن ارتكابه في هذه الحالة تكون سببه الحكومة ذاتها التي ألغت القانون السابق.

قرارات السلطة التنفيذية منافية للدستور

لكن يبدو أن الذي لن تتوقعه الحكومة أنها بإلغائها للقانون ١١ لعام ٢٠٠٨ ستضع نفسها أمام استحقاقات والتزامات قد تكون بغنى عنها، أو يجب عليها تقديم اقتراحات وإصدار قرارات وتعليمات تنفيذية بشأنها حتى تتقذ نفسها من المآزق القادم، فمثلاً جاء في القانون الملغى بخصوص المناطق الحدودية، وفي المادة السادسة منه أن «المناطق الحدودية يخضع التملك والإيجار والاستثمار المنصوص عليه في هذا القانون لشروط مسافة الابتعاد التي تحدد بقرار يصدر

عن وزير الدفاع». حيث أن هذه المادة كانت ترتبط بشكل مباشر بالقانون الذي صدر بتاريخ ١٠/٩/٢٠٠٨ بمرسوم جمهوري لتعديل القانون ٤٩/٢٠٠٤ حول التملك في المناطق الحدودية، والذي بدوره يعاني هو وتعديلاته للعديد من الثغرات الدستورية والقانونية، وما يجب أن يفهمه الجميع هو أن تعليق الملكية على قرار من السلطة التنفيذية مناف للدستور، لأنه ينسف مبدأ فصل السلطات، حيث لا يعلق حق التملك لأي مواطن إلا بواسطة السلطة القضائية، بناءً على أسباب متعلقة بالنزاعات القضائية.

ولا يجوز بأي شكل من أشكال أن تنتزع أية سلطة من السلطات الثلاث حق التملك من أي مواطن كان، حسب نص الدستور لأن لكل مواطن حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

وكذلك فإن القانون يخالف بشكل صريح مبدأ فصل السلطات، بانتزاعه صلاحيات السلطة القضائية، حيث نص المرسوم ٤٩/٢٠٠٨ على أن قرار وزير الداخلية غير قابل للمراجعة بأي شكل من الأشكال. ونصت المادة ٣/ فقرة ب/:- «إن رفض وزير الداخلية قطعي لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة».

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل يعني إلغاء القانون ١١ لعام ٢٠٠٨ كل ما ذكر آنفاً بخصوص القانون ٤٩ لعام ٢٠٠٨ الذي شكل كارثة للمناطق الحدودية وخاصة لأبناء محافظات الحسكة والقنيطرة وريف حلب التي شلت فيها كلياً حركة البيع والشرء؟ وبالمناسبة، وللتذكير فقط فإن القانون ٤٩ صدر بعد ثلاثة أشهر من صدور القانون ١١ لعام ٢٠٠٨ ولأن الشيء بالشيء يذكر، ألا يتطلب ذلك أيضاً التعديل؟

والسؤال الآخر المهم هو: هل من حقنا أن نفهم أن قرار الحكومة الذي يقضي بجواز تملك غير السوريين للحقوق العينية العقارية في الجمهورية العربية السورية، يطبق تماماً على أجانب محافظة الحسكة الذين جردوا من جنسيتهم السورية، ضحايا الإحصاء الاستثنائي السيئ الصيت لعام ١٩٦٢ أثناء عهد حكومة الانفصال، والذين يعتبرون سوريين أباً عن جد ومنذ عشرات السنين؟.

ثورة «أم حاجي» الفلاحية

لم تكن غزالة عمر شاويش «أم حاجي» تتوقع في يوم من الأيام أنها ستضطر للقيام بما فعلته من فعل ثوري في العام ١٩٦٩ إلى معاودة القيام بعد ٤٢ سنة من الانصهار بالأرض التي دافعت عنه بكل ما تملك من طاقات.

«أم حاجي» المرأة الفلاحية الجزراوية التي قادت النساء في قرية «طبية» ضد الشرطة وموظفي الزراعة وقتئذ، عندما جاؤوا للاستيلاء على الأراضي التي كانوا يزرعونها بعرق جبينهم، لم ترغب بمواجهة بين الرجال والدرك تكون نتائجه وخيمة، فأصرت بأن يرجع الرجال للخلف ويترك للنساء التقدم، إن كلمة «الانتفاضة» النسائية بهذا التعبير المجازي إن صح لنا استخدامه في هذه العجالة قادت الرجال حينها إلى طرد رجال الدرك من قريتهم، وابعادهم إلى قرية مجاورة «تل الذهب» التي تبعد عنهم بمسافة ٧/ كم، وتوجت انتفاضة أم حاجي بإرجاع الأراضي للفلاحين تحت تسمية حق الانتفاع طبعا بعد أن ضربت أحد قادة رجال الدرك صفعه على وجهه قائلة له: هذه الصفعة ستكون بمثابة إنذار لكل من يأتي بعدك ويفكر بشبر من هذه الأراضي.

الآن وبعد ٤٢/ سنة من ذاك الصدام، جاء وزير آخر يريد على ما يبدو تلقي الدرس نفسه، وكأن التاريخ يعيد نفسه كما تعلمنا ذلك في المبادئ الأولية من الدروس التي تعلمناها في حياتنا لتذكرنا ببطولة أم حاجي ونساء تلك القرية.

فقد صدم فلاحو محافظة الحسكة الذين عانوا خلال السنوات الماضية من الجفاف ومن القرارات الحكومية السيئة، بقرار أسوأ من تلك السياسات والذي كان بمثابة (خازوق) شبيه بالذي كان يأكله الفلاح في عهود الإقطاع، حين وجهت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في ١٧ /

٣ / ٢٠١٠ كتاباً يحمل الرقم (٢٧٠٧ / ص) إلى دوائر الزراعة في محافظة الحسكة يطلب فيها من هذه الدوائر شطب أسماء بعض الفلاحين من محاضر أجور المثل وعقود الإيجار، وجميع هؤلاء من المواطنين الكرد، على الرغم من أن معظم هؤلاء يعملون في تلك الأراضي التي ورثوها أبا عن جد، وقبل أن يؤسس أو ينشأ في سورية شيء اسمه وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وقد جاء القرار كالآتي:

«يطلب إليكم شطب أسماء الفلاحين من محاضر أجور المثل وعقود الآجار في المناطق العقارية التابعة لكم وذلك لعدم حصولهم على التراخيص القانونية وفق أحكام القانون رقم / ٤١ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته استناداً للتعليمات الوزارية».

القرار كان وما زال يشوبه الكثير من الغموض، وهو في الوقت ذاته مشبوه، ولا يخدم سوى المتربصين بالوطن، والذين يتحينون الفرص لإشعال الفتن، لأن الذي يعمل من أجل التخفيف من حدة الآثار الكارثية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وحتى القانونية على مواطنيه، لا يصدر قرارات كهذه، ومن يعز عليه الوطن والمواطن ركنا الوحدة الوطنية في هذه الظروف لا يصدر قرارات لاسمؤولة تكون نتائجها سلبية على الوطن الذي يسع لجميع مواطنيه.

وزارة الشؤون تصدر تعميمين لأجانب الحسكة

وجهت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ ٧/٣/٢٠١١، من الشهر الجاري تعميماً إلى جميع مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات السورية يطلب منهم معاملة أجانب محافظة الحسكة معاملة السوريين في كل ما يتعلق بأمور عملهم، الأمر الذي اعتبره متابعون كثر خطوة إجبارية إلا أنهم لايزالون ينتظرون أن تكون الخطوة التالية هي إعادة الجنسية لهم.

وحمل القرار توقيع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تحت الرقم: ق ع /١٧/ ٩٤٤٤.

والتعميم الآخر من إدارة الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية برقم ١٥٣/١١/ أ.ع وبصفة عاجل وهام موجهاً لمدير الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة الحسكة، ويتضمن بأن إدارة الصندوق تعمل على تنظيم قوائم بأسماء أجانب الحسكة ممن تقدموا للمسح الاجتماعي ليتم تشميلهم بالمعونة الاجتماعية، ويا خوفي أن تسحبها منهم كما سحبت منهم شيكات المازوت في العاصمة دمشق!!

ألم يكن من الأجدى على الحكومة بدلاً من إصدار هذه التعميمات والكتب إعادة الجنسية للمجردين منها، نتيجة الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢، لتضع حداً لكل الأقاويل، لأن حلّ هذه القضية يكون بمثابة وضع اللبئات الأولى لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها سكان هذه المحافظة كافة.

أما التعميم الأول بخصوص معاملة أجانب الحسكة معاملة السوريين، فإنها ليست المرة الأولى التي تقول فيها الوزارة هذا الرأي، وقد سبق لنا أن أجرينا لقاء معها قبل ثلاث سنوات على صفحات «قاسيون» حين تمّ فصل العشرات من العمال والأطباء والمخبريين في المشايخ الوطنية في المحافظة زادت خدمات بعضهم عن العشرين سنة، فكان رد الوزيرة: «نحن نحاول أن نحمي هؤلاء العمال من موضوع التعرض لحالات تنتهك فيها حقوقهم، ولن نسمح لأحد باستغلالهم، أما هل يعاملون معاملة العراقي أو المصري أو الفرنسي، إطلاقاً!! هذا غير وارد بتاتا، لأن أخوتنا من القامشلي والحسكة وجميع مناطقها المحرومين من الجنسية جراء الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ هم سوريون، ويعاملون معاملة السوري تماماً، ومن المستحيل أن يعاملوا معاملة غير السوري، وهذا يعتبر تصريحاً رسمياً على لساني كوزيرة لشؤون الاجتماعية والعمل».. ووقتها لم ينفذ مدير الشؤون بالمحافظة قرار الوزارة وقال: «كلام الوزارة مجرد «حكي جرايد» لا يقدم ولا يؤخر شيئاً من التعميم». فهل ستكون هذه المرة مثل سابقتها؟.

في أحد فروع المصرف التجاري السوري

تواطؤ وفساد بين متعامل ومدير وتلاعب بقرار وزاري

ريم علي

بعد مرور سنتين من الخطأ كشف أحد مصادرنا في المصرف التجاري السوري أن أحد الموظفين في المصرف قد تلاعب بحوالاته الواردة بالقطع الأجنبي (الدولار)، ولرقتين على التوالي، وأكد المصدر أن المصرف في كلتا الحالتين أرجع ذلك لخطأ من الموظف، ففي الحالة الأولى نفذت حوالة بقيمة ٣٧٥٠٠٠ ألف دولار إلى حساب المتعامل (ف.ص) ثم وبشكل مفاجئ أدخلت إلى حسابه بعد أربعة أيام، أما في المرة الثانية فكان المبلغ أكبر حيث كان ٩٠٠٠٠٠ ألف دولار، إذ كانت الحوالة واردة من بنك الكويت التجاري ثم سحب المبلغ خطأ من حساب المصرف التجاري السوري اللبناني إلى حساب المتعامل نفسه بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٠. والغريب أن الخطأ تم تصحيحه بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٩ وحولت من بنك الكويتي إلى بنك اللبناني (حسابياً).

إن الخطأ الذي ارتكبه المصرف ولمرتين متتاليتين وللمتعامل نفسه، وبمبلغ كبير بهذا الحجم يلج علينا بقوة، فإذا أردنا أن نعرف ماذا يدور في المصرف التجاري السوري، نوجب علينا أن نعرف ماذا يدور في الفرع /٢/ منه على وجه الخصوص.

طريقة الخطأ المرتكب حسابياً

إجراء عملية سحب من حساب الحوالات بالفرع بالدولار وإيداعها بحساب الزبون فراس الصافي في الساعة /١١،٤٥/ صباحاً (يمكن الحصول على الإشعار من الفرع بيومية ٢٠٠٨/٤/٨).
تم تغطية حساب الحوالات بإجراء قيد تحويل الساعة /١٠،١٨/ مساءً من ح/المراسل إلى حساب الحوالات لتغطية قيمة الحوالة المسحوبة.

صورة السويفت تشير إلى أن المراسل قام بقيد الحوالة بحساب المصرف الساعة /٨،٢٥/ صباحاً بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٨ وبتاريخ حق ٢٧/٤/٢٠٠٨. أي تم صرف الحوالة وقيدها بحساب الزبون بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٨ قبل ورود السويفت، والتي كان يجب أن يستفيد منها الزبون بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٨. بالنسبة لمبلغ /٩٠٠٠٠٠٠,٠٠/\$ يوجد خطأ في تصحيح قيد العملية (تاريخ الحق) تم وضع حق ١٩/٢/٢٠٠٨ بدل من ٨/٢/٢٠٠٨ أي يستحق فوائد على المبلغ لمدة /١٢/ يوماً حسب النسب المعمدة.

لدى مراجعة كشف الحساب تبين وجود إلغاء وتصحيح مبلغ /٦٧٥٠٠٠/\$ تصحيح قيد ٢٢/٤/٢٠٠٨ تحويل مع حساب محمد طارق الصغير، وقيد القيمة لحساب فراس الصافي بحاجة لإعادة التدقيق، لأننا لم نجد الطرف الآخر.
لقيد التصحيح بتاريخه المذكور بالوثيقة المطلوبة.
من هنا لا بد من التأكيد أن على إدارة المصرف ألا تكتفي بنقل مديرية المصرف المذكور، بل تشكيل لجنة من الإدارة والقضاء لمحاسبتها على مجموعة الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها طيلة استلامها

الفرع، والتحقيق فيما إذا كان هناك تعاملات واتفاقات أخرى مع متعاملين آخرين على حساب خزينة الدولة.

علما أن القرار الذي أصدره وزير المالية محمد الحسين في أوائل ٢٠١٠، كان يقضي بإلقاء الحجز الاحتياطي على كل من رئيسة شعبة الكفالات سابقا لدى المصرف التجاري السوري فرع ٢ بدمشق، ومديرة فرع المصرف التجاري رقم ٢ بدمشق، ومعاونها وزوجته، وذلك ضمانا لتسديد مبلغ ٢٣٨,١٤٨ ألف يورو مع الفوائد القانونية المترتبة لحين التسديد بالتكافل والتضامن بينهم، وذلك استنادا إلى نتائج التحقيق في الإجراءات المتخذة من المصرف التجاري السوري لجهة حصر المديونية المترتبة على بنكين في يوغسلافيا ومتابعه الدعوى المقامة بحقهما .

إن السؤال الأهم هو: ما سر العلاقة والشراكة بين المتعامل والإدارة في الفرع ٢/٩/ ولماذا إضبارة الشكوى المقدمة على هذا الخطأ مغيبة ومخفية في الرقابة الداخلية؟ ومن الشخص الذي يدعم إدارة هذا الفرع لارتكاب هذه الأخطاء؟ وأين المدير العام من كل هذا؟.

■ ■

مدينة إنخل.. نموذجاً للإهمال الرسمي

وفي المدينة نفسها، شكا أحد المواطنين من تكاثر النفايات في الشوارع، وهو ما لاحظته «قاسيون» خاصة حول الموقع الأثري قصر العلو وقصر الحريري اللذين من المفترض أن يشكلا معلماً سياحياً يقصده السياح والمهتمون بالتراث، فتراكم القمامة حولهما غير مقبول أبداً.

ناهيك عن أنه لا توجد حاوية للقمامة في كل المدينة، بل يضع المواطنون النفايات في أكياس- وغالباً بدون أكياس- ويرمونها في الشارع حتى يأتي الجرار ويجمعها، وإذا تطل الجرار، وهذا يحدث كثيراً، فستبقى النفايات في الشارع ملوثة الهواء والبيئة بالروائح الكريهة والحشرات.

والأمر المقلز والمثير للاشمئزاز بدرجة أشد هو مشهد

حالتها لا تختلف عن حال الكثير من المدن والقرى المهمة على خريطة سورية، إنها مدينة إنخل في محافظة درعا والتي تعاني الكثير من الإهمال وسوء الخدمات، وقد وصلت إلى «قاسيون» رسالة من أحد سكان المدينة أورد فيها عدداً من المشاهدات والتساؤلات التي تحملها الصحيفة بدورها إلى القائمين رسمياً على الشأن العام، لاسيما وأنهم أعطوا الشأن الخاص على ما يبدو القسط الأكبر من اهتمامهم، وقد جاء في رسالة شاهد العيان سؤال إلى رئيس مجلس مدينة إنخل: «هل من المعقول أنه لا يرى ولا يعرف ما تعانیه شوارع مدينته ومن المفترض أنه يعرف كل شارع فيها وكل بيت؟!».

المتقاعدون على قانون التأمينات..

أليس لهم حقوق؟

المتقاعدون على قانون التأمينات الاجتماعية (سنين الخدمة) بعد أن (هَرَمُوا) في خدمة الوطن، وباتت رواتبهم لا تكفيهم وخاصةً القدامى منهم، أكثر من بضعة أيام، هم آخر وأضعف ضحايا وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والتي أصبح من الضروري تغيير اسمها لأنها لا تقوم بدورها المنوط بها وإنما العكس..؟!

فقرار الوزارة بحرمان هؤلاء المتقاعدين من قروض التأمين غير دستوري، لأن الدستور يساوي بين المواطنين في الحقوق.. وغير إنساني لأنه يتركهم لمصائرهم بلا رحمة.. فانطبق القول على هذه الوزارة أنها لا ترحم، ولا تترك الرحمة تنزل عليهم ولو على حسابهم.. وكأنها تقول لكل متقاعد: مت قاعد !!

فهؤلاء المتقاعدون بدل أن يتوفر لهم كل ما يحتاجونه للعيش بكرامة وأن تُتاح لهم الفرصة للتعويض عمّا فاتهم من الزمن.. بالتمتع بالحياة ورؤية ما يزرخ به وطننا من أماكن حضارية وتاريخية.. وما فيه من جمال الطبيعة والبيئة، يعاملون هكذا وكأنهم ليسوا بحاجة مادية معنوية وأن لديهم الاكتفاء الذاتي وحياتهم مؤمنة على أكمل وجه.. فهل هذه المعاملة لهم هي كما العشاء الأخير للسيد المسيح مغموساً بالسُم.. لقد فقدت الطبقة العاملة الكثير الكثير من مكتسباتها التي حققتها من خلال نضالها الطويل وتضحياتها الجُمة بشحطة قلم لقرار أو تعميم.. وبشحطة قلم أيضاً استنفاد الكثير من الفاسدين والطفيليين من التجار والمتنفذين تحت مظلة الليبراليين منظرين ومنفذين، الذين ينهبون أموال الشعب والوطن ويريدون أخذه من الداخل تحت مسميات متعددة..

إننا نريدُ من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عموماً، ومن مؤسسة التأمينات خصوصاً أن تكون وتعمل وفق مسمهاها الحقيقي، وأن تحفظ حقوق المواطنين، وخاصة حقوق العمال والكادحين.. نريدها أن توازr التنظيم العمالي وأن تحافظ على القوانين التي تحفظ حقوقهم وتساوي بينهم.. لا أن تقف إلى جانب أرباب العمل كما في قانون العمل رقم ١٧ وغيره من القوانين التي تُعد والقرارات التي تتخذ كحرمان المتقاعدين من حق الحصول على قرض تأمين يسد ولو طاقة صغيرة من النوافذ والأبواب التي شرعتها التوجهات الليبرالية التي تُنتهج والتي بات يتطلب تغييرها اليوم قبل الغد ..

■ الرقة / محمد الفياض

مشفى الكلية.. مرة أخرى!

الأخبار التي تردنا من مشفى الكلية الجراحي بدمشق بين الفترة والأخرى تبدو أنها لا تسر خاطراً، وتثبت مرةً بعد أخرى أن الإدارة الحالية للمشفى غير قادرة على حل المشاكل أو أن لديها غايات لا نعرفها تتجلى في كثير من الوقائع التي لا مفر من عرضها .

واقع الأطباء المقيمين الذي تطرقنا إليه سابقاً الوضع لم يتغير، حتى أن المكيف الموجود في الغرفة تم شراؤه على حساب الأطباء المقيمين!!

واقع آخر يعانيه الأطباء وهو نتيجة تحول المشفى إلى هيئة عامة مستقلة: وهو موضوع رواتب الأطباء المقيمين التي لم تصرف حتى تاريخه للعام الجديد، وتجد الأطباء المقيمين عالقين بين مديرية صحة دمشق وبين إدارة المشفى، والطرفان يوجه كل منهما الأطباء نحو الآخر .

أما الترميمات التي بدأت فلم تنته بعد، والقصة في ظاهرها صغير ولكن الحقيقة تقول أن المخفي أعظم، فمند سؤال المحافظة عن هذا الموضوع كان الجواب بأن مديرية خدمات ركن الدين مسؤولة عن الموضوع والمتعهد يقول إن اتفاقه مع خدمات ركن الدين يؤكد أنه سيسلم الترميمات على الهيكل.. وما أدراك ما الهيكل؟!

ترميمات في كل مكان ولا أحد يعرف متى تنتهي وما هي الغاية منها بالأصل، هذا الموضوع يدفعنا للسؤال: إذا كانت المشفى غير جاهزة لاستقبال المرضى بشكل مأجور فلماذا لم يتم الترتيب بموضوع المأجور؟ ثم إن المريض الذي يدفع لقاء الإجراءات الطبية مبلغاً من المال أليس من المفترض أن يجد من الخدمات على الأقل مقابل ما يدفعه؟ وهذا الموضوع يفرض سؤالاً آخر عن التسعيرة غير المعلنة للإجراءات والتي تتحكم بها الأمزجة فبعض الإجراءات اليوم مأجور وغداً لا والعكس صحيح!.

موضوع جهاز التنفيت، والذي يتعرض حتى تاريخه لعدة أعطال مع العلم أنه لم يمض الكثير من الوقت على البدء بتشغيله، فهل هناك شيء مقصود؟ يتساءل الكثير من المرضى عن هذا الجهاز، فالغالبية العظمى من المرضى لم يستفيدوا من التنفيت وحصانهم صامدة كصمود صخور قاسيون، وهنا نتساءل: هل المشكلة في الجهاز أم في الفنيين أم بالأطباء المشرفين على الجهاز؟.

أدوية زرع الكلية، من المعروف أن الدولة مشكورة تؤمن العديد من الأدوية بشكل مجاني لكن الملاحظ أنه في الفترة الأخيرة هناك بعض الأدوية التي تفقد من المشفى والتي تدفع المرضى لشراؤها من السوق الخارجية بأسعار خيالية، هذا الموضوع نضعه برسم السيد وزير الصحة .

وهناك مرضى مدعومون، فبعض المرضى الذين يتم قبولهم في شعبة الداخلية يتم معاملتهم معاملة خاصة جداً (غرف خاصة، غرف عزل) مع العلم أن حالتهم لا تستدعي العزل. فقط لأنهم محولون من عيادة الدكتور(٤).

غ.ق

النفايات في المدرسة الثانوية التي تراكمت عند زوايا سور المدرسة وفي الباحة وكأنها مكان مهجور وليس صرحاً تعليمياً وتربوياً، كما يلفت الانتباه وجود غرفة محول كهرباء وهوائيات مقوية لشبكة الخليوي مركبة على خزان ماء لا يبعد عن بناء المدرسة أكثر من عشرة أمتار، وهذا خرق لقرار

مديرية التربية بدرعا بمنع وضع الهوائيات في المدارس.

وشكا بعض المواطنين من قصور خدمات وحدة المياه في إنخل حيث توجد مناطق في المدينة لا تصلها المياه إلا قليلاً ومع ذلك يتم فرض رسوم عالية عليهم وفواتير مرتفعة لا تتفق أبداً مع الواقع ولا مع العدد، ويكون التقدير مزاجياً وكيدياً وقارئ الأرقام في أغلب الأحيان يسجل الاستهلاك غيبياً .

الطلاب يريدون

١ ـ عدل

ليس بخاف على أحد إلى أي مدى قد وصل الاستخفاف والاستهتار بطلاب الوطن نتيجة انتشار مظاهر الفساد والروتين الإداري والبيروقراطية، كما أنه ليس بخاف على أحد حالة القلق النفسي التي يعيشها الطلاب طيلة فترة الامتحانات الجامعية التي تثقل كاهلهم بشكل يومي نتيجة تراكمات الحالتين وتأثيرهما بشكل سلبي على عملية التعليم العالي. وقد تطرقت قاسيون إلى هذه القضايا في أكثر من مناسبة، ومنها قضية إخضاع الطلاب للتجارب أثناء الامتحانات ولأمزجة بعض الدكاترة والمعيدين..

حيث قامت قاسيون بتسليط الضوء على عرائض وشكاوى قدمها الطلاب إلى الجهات المختصة يشكون فيها انعدام العدالة في نتائج الامتحانات، ويطالبون فيها بإعادة النظر فيها وإعادة الامتحان في بعض المواد التعليمية التي تعرضوا فيها للإجحاف بحقوقهم نتيجة خطأ مطبعي، أو تغيير مفاجئ في نموذج الأسئلة أو مقرر المادة نفسها ... الخ. وكل تلك الشكاوى والعرائض لم تلق من يسمعها لسبب واحد، وهو عدم وجود قانون أو تعليمات من وزارة التعليم العالي تجيز إعادة النظر في نتائج المادة وإعادة الامتحان مرة أخرى، لذلك نحن



الاقتراع لانتخاب ممثلين عن الطلاب إلى الاتحاد الوطني لطلبة سورية»، وبيدأ العرض وترى التعليقات في كل حذب وصوب وتتعالى الضحكات وينطرح السؤال «هل ستهيبون» ويأتي الجواب بصوت واحد «أكيد لا».

فما معنى أن يذهب ثلاثمائة طالب فقط من أصل ستة آلاف ليقترعوا في إحدى الجامعات الخاصة؟ سؤال برسم الإجابة ولكم حرية التعليق.
الأن كرد - أمجد المالح

الخطة الحادية عشرة توضع تحت رحمة القطاع الخاص!

شبكة اتصالات ومعلوماتية متطورة تشمل توسعاً كبيراً في البنية الفقارية للمعلومات والهواتف الأرضية، ودخول مشغل ثالث للخليوي وتطبيق قانون الاتصالات الجديد باستثمارات عامة تصل إلى ٧٦/ مليار ل.س واستثمارات خاصة توازيها . تطوير شبكة النقل بما في ذلك شبكة الطرق السريعة والمرافئ والمطارات والمراكز اللوجستية والسكك الحديدية بما يخدم توسع التجارة والاستثمار، ويترجم دور سورية الإقليمي باستثمارات عامة تقدر بنحو ٢٨٤/ مليار ل.س واستثمارات خاصة واسعة.

إنشاء وتطوير نحو ٢٥/ منطقة صناعية استثمارية لخدمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحضانة المبادرات الشابة إضافة إلى استكمال المدن الصناعية القائمة.

تطوير شبكات المياه والصرف الصحي وبرامج إدارة النفايات الصلبة وتحسين نوعية هذه الخدمات عبر استثمارات عامة تصل إلى نحو ١٠٠/ مليار ل.س.

أهداف مشروطة

أما في مجال النمو الاقتصادي، فبين د . لطفى أنه سيتم «إعطاء الأولوية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحقيقية (الزراعة والصناعة) المولدة للدخل، وفرص العمل المستدامة، بالإضافة إلى تحسين إدارة الموارد المائية لتفادي مواجهة حالة الفقر المائي المدقع، والاستمرار في تأمين الأمن الغذائي السوري، واستمرار قطاع الزراعة كقطاع هام في النمو والتشغيل، وذلك عبر تطبيق الري الحديث، وتنفيذ مشاريع السدود والمناطق الزراعية الصناعية المتخصصة، وتوسيع تطبيق صندوق الدعم الزراعي، وصندوق التحول إلى الري الحديث وباستثمارات عامة تصل إلى نحو ٢٩٢/ مليار ل.س، إضافة إلى استثمار خاص لا يقل عن ١٠٠/ مليار ل.س. وفي مجال الصناعة التحويلية سيتم التركيز على تحقيق أعلى إنتاجية وتنافسية وقيم مضافة في الصناعة السورية باستخدام صندوق دعم الصادرات وصندوق جديد لدعم الصناعة، وسياسة التجارة الخارجية والداخلية كأدوات لتوجيه الاستثمارات الصناعية، وباستثمار عام يصل إلى ٥٥/ مليار ل.س، وخاص يقارب ٤٥٠/ مليار ل.س.

وربط د . لطفى بين تحقيق أهداف الخطة المتعلقة بخفض الفقر والبطالة، وزيادة التنافسية بتحقيق معدل نمو لا يقل عن ٥,٥٪/ على مدى سنوات الخطة، والمرتبطة بالقدرة على جذب استثمارات عامة وخاصة لا تقل عن ٤٠٠٠/ مليار ل.س، تصل حصة الخاص فيها إلى ٥٠٪..

■ ■



الخطة الخمسية الحادية عشرة، في مجال التنمية البشرية، أشار إلى أن «الخطة تولي أهمية خاصة لقطاعات التنمية البشرية (الصحية والتعليمية والثقافية والخدمية)، ويتجلى ذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار العام إلى ما يقارب ٧٠٠/ مليار ليرة سورية خلال سنوات الخطة (نحو ٢٠٪/ من إجمالي الإنفاق الحكومي الاستثماري)، ففي مجال التعليم والثقافة سيبلغ الاستثمار العام حوالي ٢٤٠/ مليار ليرة سورية اي بنسبة زيادة ١٠٠٪/ عن استثمارات الخطة الخمسية العاشرة، وتبلغ استثمارات القطاع الصحي نحو ١٠٧/ مليار ليرة سورية، أي بنسبة زيادة ٢٨٠٪/ عن استثمارات الخطة الخمسية العاشرة، وتصل الاستثمارات في مجال الحماية الاجتماعية إلى ٢١/ مليار ليرة سورية، أي بنسبة ٨٠٠٪/ عن استثمارات الخطة العاشرة، كما تسعى الخطة لخفض معدل النمو السكاني إلى ٢,١٪/ بدلاً من ٢,٤٥٪/ حالياً».

وبالانتقال إلى مجال البنية التحتية، أوضح د . لطفى أنه «سيتم زيادة حجم الاستثمار العام المخصص لكل من قطاع الطاقة، والنقل، والاتصالات، وتسريع عملية دخول القطاع الخاص وخاصة من خلال المشاريع المشتركة مع القطاع العام (PPP) في هذه المجالات، وذلك بهدف تطوير بنية تحتية قوية ومتطورة تخدم احتياجات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية»، والتي تتشكل من:

بنية متطورة للطاقة الكهربائية التقليدية والمتجددة باستثمارات إجمالية ٣٧٦/ مليار ل.س، جزء منها من القطاع الخاص، تشمل التركيز على كفاءة الطاقة في جانبي العرض والطلب.

المتدخلين، أنه اعتراف صريح بأهمية القطاع الزراعي بشكل خاص، والحقيقي بشكل عام في خلق فرص العمل، والنهضة بالاقتصاد السوري. وقد أشار بعض الاقتصاديين إلى الخلل في بعض الأهداف التي وضعتها الخطة الحادية عشرة. وأوضح د . لطفى أن الخطة الحادية عشرة تهدف لتحقيق ما بين ٦٥ – ٦٧ ألف فرصة عمل سنويا، مبررا هذه الفرص المتدنية قياسا بعدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، بأن جزءا كبيرا من الشباب يذهب لإعداد ذاته، وهذا ما يؤخر دخوله إلى سوق العمل، بمعنى أن دخول الشباب إلى سوق العمل ليس في سن ١٨/ حصرا، وهذا ما اعتبره أحد المتدخلين سيؤدي أوتوماتيكيا إلى زيادة نسبة البطالة، حيث أشار إلى أن فرص العمل المرصودة في الخطة إذا ما تحققت فإنها ستزيد معدل البطالة بنسبة ١٠٠٪..

وأثار تمييز د . لطفى بين نوعين من التخطيط استغراباً عند بعض الاقتصاديين، الأول توجيهي ملزم للحكومة، والآخر تاشيري للقطاع الخاص وهو يشكل ٦٠٪/ من مستقبل الخطة، وهو غير ملزم، حيث أشار أحد الاقتصاديين إلى أن مجرد لفظ كلمة تخطيط تعني الإلزام، والذي يتم من خلال تهيئة الظروف التي تدفع المستثمرين لهذا المشروع أو ذاك، كما أن الإلزامية ليست تهيئة المناخ المناسب للتنفيذ فقط، وإنما تتجسد بأن تكون الدولة ملتزمة أيضا .

طموحات

وعدد د . عامر لطفى رئيس هيئة تخطيط الدولة طموحات

أعلنها د . عامر حسن لطفى رئيس هيئة تخطيط الدولة بصراحة في الثلاثاء الاقتصادي الأخير يوم ١٥/٣/٢٠١١، واعتبر أن الخطة الخمسية الحادية عشرة ستقوم على محورين أساسيين، الأول توجيهي ملزم للحكومة، والتي تشكل نسبتها ٣٥٪/ من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تنفيذ الموازنات، والإنفاق الاستثماري. بينما على الضفة الأخرى، سنجد القطاع الخاص الذي سيساهم خلال الخطة بما تبقى من نشاطات اقتصادية! وهذا الدور تاشيري، ولا يمكن إلزام القطاع الخاص به عبر القرارات الحكومية، لا بل إن دورها سيقصر على اتخاذ التدابير المساعدة لخلق البيئة التمكينية لدفع الخاص لإصابة الأهداف الموضوعية في الخطة.

كلام لطفى جاء في محاضرتة ضمن فعاليات جمعية العلوم الاقتصادية، والتي حملت عنوان «التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية»..

في الجانب التحليلي للوضع الراهن، اعترف د . لطفى بأن الخطة الخمسية العاشرة أخطأت في الكثير من القضايا، فالجانب الاجتماعي لم يستجب لعملية الانتقال بالشكل المناسب، لذلك يجب أن تكون الخطة الحادية عشرة اجتماعية بامتياز. فقد لوحظ أن الخطة العاشرة لم تعكس بدرجة عادلة على مكونات المجتمع السوري، وخصوصا على أصحاب شرائح الدخل المنخفض، والتي لم تحصل على مقابل من هذا النمو، لذلك فالنمو في الحادية عشرة يجب أن يكون محابيا للفقراء، وعمومي النفع. كما عجز الاقتصاد السوري عن خلق فرص العمل الكافية، لأن الجزء الأكبر من الاستثمارات الخاصة والعربية والأجنبية ذهب للقطاعات الخدمية والتجارية. ونوه رئيس هيئة تخطيط الدولة إلى أن مراكز القوى الرئيسية في المجتمع السوري شاركت في وضع الخطة الحادية عشرة، كما لمجتمع الأهلي، والأحزاب السياسية، البرلمان.. (٤).

هدف وتعليق..

الخطة – بحسب د . لطفى- تهدف إلى تحقيق نمو في القطاع الزراعي بنحو ٢,٢٪، والقطاع الزراعي ليس لديه القدرة على تحقيق أكثر من هذا المعدل من النمو، معتبرا أن القطاع الزراعي لكي يكون قادرا على تحقيق معدلات نمو أكبر يحتاج إلى ٢ – ٤ سنوات أخرى، كما أشار إلى أنه تم رصد ٢٧٢ مليار ليرة من الاستثمارات الحكومية للقطاع الزراعي، وهذا ما اعتبره أحد

إلى متى ستبقى مافيا العقارات والفساد فوق القانون؟!!

السطو على أملاك المواطنين والفلاحين

بثمن بخس يهدد الأمن الاجتماعي

◀ نزار عادلّة

منذ سنوات، وحديث الجهات الحكومية في سورية يدور حول المخالفات والمخططات التنظيمية، واتخذت قرارات، وأنشغل القضاء السوري بمئات الآلاف من الدعاوى التي اقامها المتضررون ضد الدولة والتجار وأصحاب النفوذ، فجبال وحدائق وأراضي دولة تحولت إلى ملكية أفراد بطابو أخضر.. وهكذا، مع الغياب الكامل للدولة، ومخططاتها التنظيمية، راح أفراد غير قلائل بجميع المدن السورية يسرحون باراضي الدولة، وأراضي الآخرين.

المخططات التنظيمية غائبة على الرغم من أنها توضع في دول العالم لـ/٥٠ سنة قادمة، وعند وضع بعضها يكون لمصلحة مافيا الفساد والعقارات التي تشرعنّت، وأخذت شكلها القانوني مع تواطؤ عدد متزايد من مجالس المدن والبلديات، وبينما كنا مع أفراد يصادرون ويستولون ويبيعون ويشترون بحكم النفوذ، أصبحنا الآن مع مؤسسات جهات جاءت بانتخابات «ديمقراطية».. تم كف يد أكثر من ٢٧/ عضوا ورئيس مجلس مدينة منهم خلال عام.

إن هذه المجالس باتت حلماً لكل راغب بالإنشاء غير المشروع عبر انتهاك القانون وتجاوزه، وإقامة حلف مع مافيا العقارات التي أقامت الأحياء والمدن المشوهة وبيوت الصفيح، ضاربين عرض الحائط بملكية الدولة وملكية الأفراد .

في دير بعلبة

في دير بعلبة شرقي حمص، تم استملاك آلاف الدونمات الزراعية، والتي تصل مساحتها إلى ١٢٠٠ دونم كانت مزروعة بالزيتون، والعنب، واللوز، والقمح، علما أن ملكيتها تعود للفلاحين منذ عهد الاحتلال العثماني، وذلك بهدف التوسع في المنطقة الصناعية، وتم إخراج الأهالي من ديارهم وأراضيهم، على الرغم من وجود مساحة ٢٠٠٠/ دونم كأرض خضيرة تصلح لمنطقة صناعية، والقضية ببساطة تعتبر عملية سطو وفساد، لأن التعويض كان بسيطا.. أما في مدينة حماة، فقد تم استملاك بعض أراضي الفلاحين بسعر ٨/ ل.س للمتر، بينما تم بيعها بمبلغ عشرة آلاف ل.س لمستثمرين.

في المعصرانية

وفي حلب المعصرانية استمكت المؤسسة العامة للإنسان بعض المقاسم عن طريق تنازل مجلس مدينة حلب للإسكان عن استملاكها، بالرغم من وجود سندات ملكية عبر حكم فضائي لـ ٧٩١/ منزلا، وقد جرت احتجاجات من جانب الأهالي، وتبين فيما بعد ظهور سماسرة عقاريين أقاموا اتفاقا مع موظفي الإسكان.. وفي اللاذقية تضرر آلاف الفلاحين من الاستملاك السياحي وللأراضي

الإقرار وحده غير كاف

لجعل القطاع العام قطاعا رائداً

القادر على ذلك، الأمر الذي يتطلب رفع مستوى التراكم (التوظيفات الاستثمارية الجديدة) في القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى ٣٠٪ من الدخل الوطني، وهذا يعني إعادة ضخ الدم في شرايينه، على أن يترافق بإنجاز مشاريع عملاقة تتطلب توظيفات عملاقة لا قبل لأحد بها إلا الدولة، الأمر الذي سيمكننا من حل مشكلة البطالة حلا جذريا خلال فترة زمنية متوسطة من خمس إلى سبع سنوات، عبر استيعاب اليد العاملة في المشاريع الجديدة المدعوة إلى رفع مستوى نمو الاقتصاد الوطني. كما يجب السعي لرفع مستوى عائدية التوظيفات على مستوى الاقتصاد الوطني إلى ٢٣٪ كحد أدنى، بينما لا تتجاوز نسبتها اليوم ١٥٪، والعمل على تصنيع جميع المواد الأولية من باطن الأرض وفوقها محليا باتجاه تخفيض تصدير المواد الخام والاتجاه نحو تصديرها نصف مصنعة أو مصنعة ما يزيد القيمة المضافة المحصلة بنسب عالية٢.

إن تحقيق هذه المهمة يستدعي القيام بتحديث الآلات القديمة بأخرى جديدة، واستيراد التكنولوجيا الحديثة لتحقيق هذه الغاية، ولابد من الاستفادة من القدرات البشرية العلمية والعملية والخبرة الهامة والكامنة فيه، على أن يجري أعادة هيكلتها، كما لا يبدل عن ضرورة إعادة النظر بمستوى الأجور ورفع حدھا الأدنى بما يتماشى مع مستوى الأسعار بحيث تمكن هذه الأجور العاملين من تجديد قوة عملهم وتحقيق تحسن جدي في حالتهم المعيشية.

إن القيام بتنفيذ هذه المهمة تعني أننا أمام إصلاح جذري شامل يربط المهام الوطنية العامة بالمهام الاقتصادية-الاجتماعية وبالمهام الديمقراطية، وهذا يستدعي بالضرورة إصدار المراسيم التشريعية القاضية بإجراء هذه التعديلات ضمن الخطة الخمسية التي بدئ بتنفيذھا منذ بداية العام الحالي، «أن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أبدا».

■ **ستيركوه ميقرى**

في آخر تصريح للنائب الاقتصادي أقر

فيه أن «القطاع العام الصناعي هو القطاع الرائد في الخطة الخمسية الحادية عشرة، وأن الحكومة ملتزمة ما أمكن بتقديم كل التسهيلات والخدمات وإزالة كل العوائق التي تعيق نمو هذا القطاع أو تحد من زيادة قدرته التنافسية».. وعلى الرغم من أن هذا الانعطاف المفاجئ بموقف النائب الاقتصادي جاء مخالفا لتوجهاته السابقة، فإننا لسنا بصدد نقاش هل هو انعطاف جدي أم لا، وإن كان كذلك فما هي أسبابه، وما الذي دعاه لاتخاذ هذا الموقف، بل إننا نود أن نشكره على هذا الموقف الشجاع ونقول: نعم لا يكفي الإقرار بأن يكون القطاع العام هو القطاع الرائد في الخطة الخمسية الحادية عشرة، بل لابد من أن يترافق بإجراءات عملية حتى يتحول الإقرار إلى واقع ملموس، ولابد من التنويه إلى أن إصلاح القطاع العام يجب أن يكون شاملاً، وأن من المعالجات البناءة والشاملة التي يجب أن تبحث في أصل المشكلة وليس في فروعها المشتقة من الأصل هي ضرورة البحث عن نموذج بديل للتطور الاقتصادي، نموذج يؤمن أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، ويستطيع أن يغير نوعيا سمات الاقتصاد وفعاليتة، وسمات توزيع الثروة في المجتمع وذلك نحو عدالة اجتماعية عميقة، وسمات الحركة السياسية نحو زيادة دورها وتأثيرها في المجتمع، ومما لا شك فيه في البداية أنه يقف أيضا على رأس هذه الإجراءات القيام بمعاربة جدية وحقيقية للفساد والنهب اللذين ييطانان الدولة والمجتمع معار فلم يعد من الممكن حل أية مهمة اقتصادية-اجتماعية منتصبة أمام البلاد دون الحد من الفساد والنهب واجتاثهما وتحويل مواردهما نحو التنمية الشاملة.

إن الحفاظ على القطاع العام ودفعه للتطور ليكون فعلاً قاطرة النمو في البلاد، يستدعي أيضا دعم الإنتاج الصناعي الوطني من خلال وضع الخطط للوصول إلى مضاعفة الإنتاج في حال صياغة النموذج الصحيح

■ ■

ال جولان.. الاسم الحركي لشعب سيبقى مؤمناً بخيار المقاومة

النازحون من الجولان إلى المخيمات من التهجير القسري إلى التهميش والإهمال

**وتعود يوماً للحمى في عزة
إن شأؤوا سلماً أو أبواً فقتلا**

الجولان قطعة حببية من وطننا الغالي سلبته أيادي الغدر الصهيوني ليس بقوة سلاحها فقط، بل بتواطؤ قاضح من ما يسمى بالعالم (الحر) وزعيمته أمريكا، هذا العالم الذي أثبتت الأيام والوقائع بأنه لم ولن يكون حراً أبداً، فخلال ٤٤ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للجولان الحبيب لم يحرك هذا (العالم الحر) ساكناً لتصحيح الأمور وعودة الجولان إلى أمه الحنون سورية وعودة أهله الذين نزحوا عنه، فيرجعون إلى روايبه وتخومه الجميلة الساحرة، الجولان الذي كان حاضناً للجولانيين المكوّنين من عدد من القوميات والطوائف والمذاهب المختلفة والذين كانوا يعيشون في كنفه بود ووثام لا مثيل له.

ومما لاشك فيه أن الجولان يتميز بميزات كثيرة يسيل لعاب المحتل للحفاظ عليها من أهمها الوضع الاستراتيجي الذي يميزه، فمساحته تقارب الألفي كيلومتر مربعة، وهي تعادل نصف مساحة لبنان، ولهضبة الجولان ولمنحدر جبل الشيخ أهمية حيوية، فارتفاعها الشاهق عن سطح البحر يجعلها تكشف مساحات واسعة من ريف دمشق وسهل حوران، وتستطيع بأجهزة الرصد المتطورة أن ترصد مساحات قد تصل إلى طريق دمشق - حمص، كما أنها تطل على الجليل الأعلى والأسفل وعلى وادي الأردن الأعلى والأوسط، ووادي الحولة وبحيرة طبريا والأودية المحيطة به كوادي بيسان.

وطمع الصهيونية بالجولان ليس حديثاً أو ببدء احتلاله عام ١٩٦٧ أو بضمه لدإسرائيل» بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١ حين أقر الكنيست الإسرائيلي ما يسمى بدقانون الجولان» وفرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية عليه، بل إن هذا الطمع قديم، فقد جاء في الرسالة التي وجهها حايبم وايزمن إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بتاريخ ٢٩/١٢/١٩١٩ باسم المنظمة الصهيونية العالمية:«إن المنظمة الصهيونية لن تقبل تحت أية ظروف خطة سايكس بيكو، حتى كأساس للتفاوض لأن هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية وحسب، بل يفعل أكثر من ذلك، إنه يحرم الوطن القومي لليهود من بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان وحوران التي يعتمد عليها إلى حد كبير».

وإن أهم ما يميز الجولان أنه سيطر بشكل مباشر على مصادر مائية مهمة، ويضم بالإضافة إلى جبل الشيخ وبحيرة طبريا أكبر تجمع مائي في المنطقة العربية، بمخزون قدره ٤ مليارات متر مكعب من الماء، كما أن كمية الأمطار التي تهطل عليه تتراوح بين ٢٢٠ إلى ١٠٠٠مم سنوياً، وبياض تلوجه لا تغادر قمته حتى في سنوات الجفاف صيفا .

أضف إلى ذلك أن الجولان غني بخيراته ومزروعاته التي يشتهر بها وخصوصاً الفواكه، وبرودة طقسه تساعد على إنتاج كميات كبيرة من التفاح، وأصبح بإمكاننا أن نتذوقها بعد أن تمكن الجولانيون من تصديرها لوطنهم الأم، وهناك فواكه أخرى يشتهر بها كالتين والعنب وغيرها، كما أن طبيعته الساحرة وانتشار الخضار في روايبه مع توفر المياه يجعل منه منطقة سياحية بامتياز، تمكن زائريها بالتعمع بجمال الطبيعة الساحر وهوائها العليل.

أخيراً فإن للجولان تاريخاً وراثاً موغلاً في القدم، ويستطيع الدارس للآثار الجولانية أن يستدل على وجود الإنسان منذ أقدم العصور حيث مارس فيها مختلف الفعاليات الحضارية، وبالأخص بأن أرض الجولان تعتبر عقدة مواصلات هامة ما بين العمق السوري والدول المجاورة: لبنان، فلسطين، وسواحل البحر الأبيض المتوسط وشبه الجزيرة العربية، وتجارة اليمن السعيد، والتي نشطت في عصور العرب الأموريين والكنعانيين والآراميين والأنباط والفساسنة والعرب المسلمين.

والمؤسف أن بعضاً من طلابنا وشبابنا لا يعرفون الكثير عن الجولان.. متى تم احتلاله؟ وكيف تم ضمه؟ ولم يسمعوا حتى بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ الذي ألغى قرار الضم الإسرائيلي وأكد عدم مشروعيته!!

كلنا يقين، أنه رغم هذه السنوات الكثيرة التي مرت على احتلال الجولان فإنه سيعود..

ولابد أن يكون هذا اليوم قريباً..

ster@kassioun.org

◀ يوسف البني

تقع هضبة الجولان السورية بين نهر اليرموك من الجنوب وجبل الشيخ من الشمال، وتطل من الغرب على بحيرة طبريا ومرج الحولة في الجليل، ويفصلها عن سهل حوران وريف دمشق من الشرق وادي الرقاد القادم من الشمال بالقرب من طرنجة والمتجه جنوباً حتى مصبه في نهر اليرموك، ومن الشمال يحاذيها مجرى وادي سعار الممتد من عند سفوح جبل الشيخ مروراً ببانياس حيث ينبع نهر الأردن، وصولاً إلى أعالي وادي الرقاد، ومن الجنوب يحاذيها المجرى المتعرج لنهر اليرموك الذي يفصل بين هضبة الجولان وهضبة عجلون في الأردن.

تبعد هضبة الجولان خمسين كيلومتراً إلى الغرب من مدينة دمشق وتقدر مساحتها الإجمالية بـ ١٨٦ كم٢ وتمتد على مسافة ٧٥ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب، ولا يتجاوز أقصى عرض لها ٢٧ كيلومتراً. ويشقّ اسمها لغوياً من كلمة (أجوال)، أي البلاد التي تكثر فيها الرياح، ويثبت ذلك فعلياً في الجولان من هبوب العواصف في نهاية الصيف وبداية الخريف.

النسيج الاجتماعي

تحوي الخريطة الديموغرافية لأهالي الجولان كل أطيايف النسيج الوطني والاجتماعي السوري، والقوميات المتعددة، وتنتمي الغالبية العظمى من أهالي الجولان إلى القبائل القادمة من شبة الجزيرة العربية من قبائل غسان ولخم والأرد، التي جاءت من اليمن واستقرت في الجولان قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام، وبعد ذلك بفترة استوطنت في الجولان قبائل طيء وقبيلة الفضل التي ترجع بأصولها إلى الفضل بن عباس، والمكونة من ٢٣/ حمولة، ومن عشائرها الشراعية، الكيار، البلاحسة، الحمدان، النبهان، الفنوص، الربيع، البдахات، الخماسية، الشبايبية، والمحمدات وغيرها، كما استوطنت الجولان قبائل الرولى وشمر وعنّرة، وقبائل أخرى مثل النعيم، الولد علي، المرزاقّة، الويسية، الرفاعية، الهوادجة، المنافي، القصيرين، السبارجة، الجعاتين، الكبابرة، العجاردة وبعض العشائر الفلسطينية ذات الامتداد السوري، التي لجأت إلى الجولان عام ١٩٤٨.

وبلغ عدد قرى الجولان قبل الاحتلال ١٦٤ قرية و١٤٦ مزرعة، وقع منها تحت الاحتلال ١٢٧ قرية و١١٢ مزرعة، إضافة إلى مدينة القنيطرة.

الكارثة النكسة

في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ اعتدى الكيان الصهيوني على سورية والأردن ومصر، بمناولشات نيران بعيدة دون هجمات برية، وفي ٩ حزيران، وبعد نهاية المعارك في الجبهتين المصرية والأردنية، غزا الجيش الإسرائيلي هضبة الجولان السورية، واحتل ١٢٦٠ كم٢ من مساحة الهضبة، بما في ذلك مدينة القنيطرة، وأجبر الاحتلال جميع سكان القنيطرة على النزوح من بيوتهم، وهكذا نزح الكثير من سكان القرى الجولانية من بيوتهم ومزارعهم، وجئوا إلى داخل الأراضي السورية.

وقد اعترف الجيش الإسرائيلي يومئذ بطرد ٧٠ ألف مواطن سوري من بيوتهم ومزارعهم خلال يومين، وهناك اعتراف آخر لمؤرخ اسرائيلي بطرد ٨٠ – ٩٠ ألف مواطن سوري جراء قصف المدفعية الإسرائيلية لقراهم في الفترة الواقعة بين ٥ – ٨ حزيران، واعترفت مؤرخة إسرائيلية أخرى أن إسرائيل طردت ٩٥ ألف مواطن، وهجرتهم من الجولان من خلال تدمير وقصف المنازل، وسقط عشرات الشهداء، وتمت إصابة مدنيين أبرياء آخرين، وقُطع التنوين والمياه ومنع وصولهم إلى السكان من الآبار المحيطة، وجرى تهديدهم وتعذيبهم، وحتى إعدام عدد من الأهالي على مرأى من الجميع، وطُردوا تاركين كروم العنب وبساتين التفاح والفاكهة، وسهول القمح والشعير، وأبقارهم وأغنامهم ومحلاتهم التجارية المليئة بالمواد الغذائية، وتركوا ملابسهم وذكرياتهم الشخصية تحت تهديد قوة سلاح الجيش الغازي. وفي مدينة القنيطرة ذاتها تم تجميع ٧٠٠٠ مواطن في حارة واحدة، بما يشبه معسكر اعتقال جماعي، والضغط عليهم للمغادرة، عبر تهديدهم وابتزازهم بشتى الوسائل. وتفيد

مصادر أخرى أن عدد سكان الجولان بلغ قبل وقوع الاحتلال ١٥٢ ألف نسمة، وأن عدد سكان المنطقة التي احتلّت من الجولان عام ١٩٦٧ بلغ ١٢٨ ألف نسمة. وعدد السكان الذين شردتهم وهجرتهم أثناء العدوان بلغ ١٢١ ألف نسمة، وأصبح عددهم الآن يزيد عن ٥٠٠ ألف نسمة. ومن أجل محو الآثار الجغرافية والتاريخية والبشرية العربية السورية في الجولان وإزالتها عن الوجود، أقدمت إسرائيل على تدمير منهجي للقرى السورية بعد طرد سكانها. واشترك في التدمير علماء آثار إسرائيليون أجروا مسحاً شاملاً في كل قرية للتفتيش عن آثار تاريخية ومعانينها وتزوير أصولها التاريخية، وأصدر أحد علماء الآثار الصهاينة قائمة تشمل ١٢٧ قرية وموقعاً جاهزاً للتدمير، وتم تسوية الكثير من القرى بالأرض تماماً.

اسم...ومعاناة

أطلق على المواطنين الذين هُجّروا من الجولان السوري المحتل عام ١٩٦٧ وصف (النازحين)، وانتشرت تجمعاتهم بين درعا وريف دمشق في تجمعات بنيت على عجل وبشكل عشوائي، في أحياء مساكن برزة والمهاجرين ومخيم اليرموك وحي الحجر الأسود وقدسيا ودمر وميدان القاعة والزاهرة ومخيم جرمانا ومخيم الوافدين (تجمع البطيحة) الذي يحوي حوالي ٣٠ ألف نازح. تتنوع النشاطات الاقتصادية والتعليمية للنازحين، حيث تخرج منهم الأطباء والمحامون والصيدالة والمهندسون بنسب كبيرة، ولكن معظمهم يعمل الآن في مهن لا تتطلب تحصيلاً دراسياً، كنجارة الباطون والحدادة والبلاط، وترتفع معدلات الفقر في صفوف النازحين، ما أفضى إلى ارتفاع نسبة عمل النسوة النازحات، وارتفاع نسبة تسرب الأطفال من المدارس، وبالتالي ارتفاع نسبة عمالة الأطفال. إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيش النازحون تحت وطأتها، وتخلق أزمات اجتماعية خطيرة كالفقر والبطالة والجريمة. علماً أن عدد مدارس محافظة القنيطرة التي تتوزع على أرض محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا والقنيطرة بلغ ٣٠٤ مدارس، منها ٢٥٠ مدرسة للتعليم الأساسي، بحلقته الأولى والثانية، و٢٦ مدرسة للتعليم الثانوي العام، و١٨ مدرسة للتعليم الثانوي المهني.

واقع لا يقل تشوهاً عن الاسم

للقوقوف على حقيقة الوضع المعيشي للنازحين قامت «قاسيون» بزيارة لمخيم الوافدين (تجمع البطيحة)، واطلعت على أحوالهم، وسألتهم عن همومهم ومشاكلهم ومطالبهم، وقد تقوم «قاسيون» بزيارة تجمعات أخرى في أعداد قادمة، بعد أن كانت لنا هذه اللقاءات:

● عجوز تجلس على حافة الرصيف، تقدمنا منها فقالت:«شو بدي أقولك يا بني؟! حياتنا في المخيم بهدلة في بهدلة، نحن الآن في فصل الشتاء والمياه لا نراها إلا كل ٤ أو ٥ أيام مرة، ولأن أرحم من الصيف، حيث تأتينا كل ١٥ يوماً مرة، والناس



يشترون المياه حتى للاستعمال اليومي، للغسيل والجلي، وخزان المياه أربعة براميل بـ ١٥ ليرة سورية، ويكفي ليومين فقط، والمصروف الشهري للماء لوحده يزيد عن ٢٠٠٠ ليرة، ومع كل شيء نتعرض له فنحن صابرون، كل الهم والمعاناة أرحم من طردك من بيتك وأرضك، صابرون على أمل العودة يوماً بعد تحرير الجولان». تهج صوتها وانهمرت الدموع من عينيها حين تمتعت متابعه:«كم نحن إلى جولاننا الحبيب ونحلم بيوم العودة».

● أبو محمد يجلس على الطرف الآخر من الشارع، يستمتع بالشمس الدافئة في هذا اليوم الصحو، قال:«في المخيم كثير من الشوارع المزقة حديثاً، ولكن الزيت تبجع وتخفر بعد أيام قليلة، لأنه سيء ولا توجد رقابة على تنفيذ المشاريع، ومعيشتنا هنا في المخيم صعبة، المواد الاستهلاكية والخضار غالية، ونحن أغلبنا فقراء، والكثير منا عاجزون عن تدفئة أولادهم وإطعامهم، فالمازوت أصبح حليماً للكثيرين بعد رفع سعر اللتر من ٧ ليرات سورية إلى ٢٠ ل س، ولا يكفيننا تهجير قسري وتشريد أربع وأربعين سنة، بل نواجه الكثير من المصاعب في المعيشة، وطبعاً مع المصاعب أو بدونها مازلنا نحلم بالعودة إلى ديارنا، فمسقط الرأس غالبي يا بني، والوطن أغلى من الولد».

● أبو دعاس قال:«كنا في مزرعتنا نعيش بأمان وسلام على بحيرة طبريا، اعتدت إسرائيل علينا بجيشها وأعماله الإجرامية، والحرب قامت وما بترحم حدا، وهرينا من الخطر وتوجهنا إلى الجولان ولاحقنا الطيران الإسرائيلي يربعنا بالقصف، تم تابعنا المسير حتى وصلنا إلى فيق والزوية، ووجدنا القوات الإسرائيلية على طريقنا، فهجمنا واختبأنا، وبعد ابتعاد القافلة الإسرائيلية قطعنا الطريق باتجاه الداخل السوري، فرأنا الجنود الإسرائيليون وصاروا يطلقون النار خلفنا لتسريع هروبنا نحو الداخل، وقد أصابوا أخي بالرصاص في عموده الفقري أسفل ظهره، وعاش بعدها أربعين سنة نصفه الأسفل مشلول، حتى توفي من سنوات قليلة، ولكن رغم طول البُعد، وطول العهد، فإن هويتنا جولانية، وأرواحنا جولانية، وستبقى كذلك، ويجب أن تكون العودة هي الأساس لكل البرامج والمخططات، ولاستعادة الجولان يجب وقف كل المفاوضات السرية والعلنية، فالمقاومة الوطنية المسلحة الشاملة هي السبيل الوحيد لاستعادة الجولان».

● أبو مقبل قال: «حياة المخيم مثل حياة كل أحمزة الفقر في كل المحافظات، هناك نسبة كبيرة من الفقراء، هناك أناس مازالوا تحت سقف من الصفيح والأترنيت، وقد تبلغ نسبتهم ١٠٪ من مجموع أهالي المخيم البالغين حوالي ٣٠ ألف نسمة. هناك أناس ليس لديهم موارد مالية ومعيشية، لديهم بطاقات معونة نقدية من المحافظة بمقدار بخس جداً، ومخجل جداً، يبلغ ٥٠٠ ل س كل شهرين، والخدمات في المخيم معدومة، هناك حفر وأوساخ تملأ الشوارع، وسيارة البلدية تجمع القمامة يوماً وتغيب عشرة أيام، يوجد مستوصفان بالمخيم لكن الأدوية

قليلة، وأغلبنا فقراء لا نستطيع شراء الأدوية في أغلب الأحيان، وفي مخيم الوافدين كله لا يوجد سيارة إسعاف، رغم أن عدد سكانه كما قلنا يزيد عن ٣٠ ألف نسمة، ولكن تأكد أن كل هذه المشاكل والمعاناة لم تتسببنا جولاننا الحبيب، الذي يجب استعادته بقوة السلاح فقط، وحلم العودة هذا لا يقتصر على من تم تهجيرهم قسراً من بيته الذي عاش وتربى فيه، بل انتقل من الآباء إلى أبنائهم وأحفادهم، وأطفالنا يتغنون بحب الأرض وعودتها إلى أصحابها، لأنهم يعرفون أن إسرائيل دولة مغتصبة، ويجب علينا استعادة أرضنا بالقوة والمقاومة الشاملة».

اغتراب وصبر على أمل العودة

تماماً مثل الحياة المعيشية في مناطق السكن العشوائي وأحزمة الفقر في جميع المحافظات السورية، يعيش مواطنونا الذين تم تهجيرهم قسراً من الجولان المحتل، والذين أُطلق عليهم وصف (النازحين)، فمن الغربية عن البيت والأرض، إلى الغربية داخل الوطن المهمل لأبنائه، فقر وعوز وبطالة ومشاكل اجتماعية، وسوء خدمات، ونقص في مقومات الحياة الحرة الكريمة، فهل تبخل الأم بتقديم العناية والرعاية لأبنائها الذين فقدوا أروافهم وتشردوا في غياهب المجهول يبحثون عن الأمان والاستقرار والحياة الكريمة؟! إنهم يستحقون ذلك بانتظار تحقيق الحلم بالعودة المؤزرة.

■ ■

● **طردت إسرائيل ١٣١ ألف مواطن سوري، وهجرتهم من الجولان بتدمير وقصف المنازل، وإعدام عدد من الأهالي على مرأى من الجميع، وطُردوا تاركين كروم العنب وبساتين التفاح والفاكهة، وسهول القمح والشعير، وأبقارهم وأغنامهم ومحلاتهم التجارية المليئة بالمواد الغذائية، وتركوا ملابسهم وذكرياتهم الشخصية تحت تهديد قوة سلاح الجيش الإسرائيلي.**

● **أقدمت إسرائيل على تدمير منهجي للقرى السورية بعد طرد سكانها. وأصدر أحد علماء الآثار الإسرائيليين قائمة تشمل ١٢٧ قرية وموقعاً جاهزاً للتدمير، وتم تسوية الكثير من القرى بالأرض تماماً.**

● **معظم النازحين يعملون اليوم في مهن لا تتطلب تحصيلاً دراسياً كنجارة الباطون والحدادة والبلاط، وترتفع معدلات الفقر في صفوفهم، ما أفضى إلى ارتفاع نسبة عمل النسوة النازحات، وارتفاع نسبة تسرب الأطفال من المدارس، وبالتالي ارتفاع نسبة عمالة الأطفال. إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيش النازحون تحت وطأتها، وتخلق أزمات اجتماعية خطيرة كالفقر والبطالة والجريمة.**

● **يحلم النازحون دوماً، وينتظرون بصبر وأمل كبيرين، يوم العودة إلى الجولان الحبيب الذي سيتحرر فقط بالمقاومة المسلحة الشاملة، خياراً وحيداً لا ثاني له.**

صورة شعاعية لذاكرة النزوح والنكسة والأمل بالتحجير

لوحة فسيفساء هائلة؛

الجولان.. الشتات الذي سيعود إلى جدار الجنوب



«هل حقاً أنت نازح، ودرستَ في مدرسة النازحين»؟

باندهاش قالها أستاذ اللغة العربية بعد أن صدرت نتائج المذكرات في الفصل الأول من عام ١٩٨٠ كنت حينها في الصف السابع.. نعم، مرتبكاً قلتها ومرتجفاً، ما الذي فعلته ليقولها الأستاذ هكذا، وهل رسبت في المادة التي أحبها، ولكنه عاد سريعاً ليطمئنني بعد أن لامس ارتياكي، علامتك يا بني ٥٨ من ٦٠.. أحسست بسائل بارد يمر في شرايين قلبي ما زلت أحسه حتى اليوم، ونشوة تغمرني، ولكن إحساساً آخر ما يزال يلازمني أيضاً.. ماذا قصد الأستاذ، ولماذا كانت دهشته؟.

الأول.. غريباً

في ابتدائية عدنان المدني كانت وحدتي وتفوقي، كنت مع «صلاح» الطالبين الوحيدين في الصف من الجولان المحتل، وفي نهاية كل فصل كنا من حصص (مرحى، تقدير، امتياز) بالإضافة إلى هدية مميزة (قلم (ستيلو) بالحبر السائل، وأول ما كان ينظر إليه والذي (رحمه الله) قبل جلاء المدرسة هو تلك الهدية التي كانت تعني له دوام التفوق.

قضيت سنواتي الدراسية الأولى على هذا النحو، ومثال الطالب النظيف الشاطر الذي يرفع سبابته عند كل سؤال، ولكن مع كل هذا التمييز كانت تصل إلى مسامعي جملة أكرهاها عندما يسأل الأستاذ الطلاب في أول السنة عند التعارف: أنت.. من أين؟ تأتي إجابتي كما تعلمتها من القنيطرة، أقصد من الجولان.. الكلمة الكريهة تفوح من فم ذاك الأستاذ: أنت نازح؟

نعم أنا الطالب النازح عبد الرزاق جمعة دياب.. الغريب الأول على الشعبة الأولى..

مع (أبو زكي) الحلاق

الحلاق الوحيد في الحي الذي ولدت فيه، الرجل الطيب وصديق والذي، يأتي (أبو زيد) مع كل الصباحات، ويصرخ من الشارع ليحث والذي على الرزق، بصوته الناعم العالي: يا أبو علي النازح.... وأحياناً يدخل بعد أن يلح عليه والذي ليتناول معنا الإفطار الذي كان وجبة مقدسة قبل الذهاب إلى المدرسة، يغمس أبو زكي لقمته الكبيرة في صحن (اللبنه المدورة)، ويقول أنتم النازحين تصنعون لبنه طيبة، ويبدأ الرجل الطيب بتذكر رحلاته إلى الجولان: بلادكم بلاد خير، الثلج متران، وعندما نغاني في الشام من مواسم الجفاف نذهب للضمان (الأراضي) في الجولان، بلاد خير وبركة.

كان حديث الحلاق يدخل السرور إلى قلبي، هنا يوجد من يعرفنا، ومن يحب بلادي المفقودة.. كانت تلك أول إرهاصات الشتات، وأولى ضريبة النزوح التي لامستني قبل أن أعرف بالضبط التفاصيل الكثيرة عن قصة ١٥١ ألف مواطن شردتهم عصابة صارت تسمى (إسرائيل).

الحي.. غريباً ولكن..

دمشق نهاية السبعينيات.. هنا بداية ما أتذكره عن العالم الذي صرت جزءاً منه، الحارة الدمشقية بحمام السوق، والجامع الصغير، ودفوف الأموات الصالحين الذين لا يخرجون إلا بعد أن تدق، كانت (النوبة) من طقوس الفرح الذي يخالجنني عندما أفتش في ذاكرتي عن شكل الرقص، شجرة (الكينا) على كتف النهر، والحداد الذي أخرجني ذات يوم من النهر بعد أن دفعني أخي الصغير إليه في لعبة طفولية، قال لي الحداد حينها: (غداً تكبر

وتقص على أولادك الحكاية)، وبقليل من البن على الجرح صار لدي ندية تحت الذقن توقظ الذاكرة عند كل جولة حلاقة.

هكذا كانت طفولتي سعيدة، الغصات القليلة كانت تذهب مع أول نسمة تهب في الصيف من مدخل ذلك البيت.. بحيرة في الوسط، شجرة نارنج، درج خشبي، وعلى كل الأبواب مسامير بلون أسود وملمس ناعم، وباحة ترابية واسعة صالحة للعب الكرات الزجاجية (الدحاحل).. كان بيتاً شامياً بامتياز عاشت في جنباته أسرة قادمة من السهول إلى المدينة الأعرق في العالم.. من هنا كان لغربتي لون الفصام، أحاديث تشدني إلى البلد الضائع، وواقع أعيشه بلذة النشوة الأولى.

في الحي.. حياتنا ها هنا ككل المواطنين باستثناء تلك العبارة: بيت النازحين.

الحقيقة.. الخوف

فيما بعد عرفت أن والدتي خرجت من بيتها بربطانية) لفت بها أخي الوحيد، كان والذي حينها في الجيش، خرجت مع كل الذين ظنوا حينها أن ما يجري مجرد معركة وسيعودون إلى حصادهم، كانت سنة ١٩٦٧ سنة خير، وكان القمح كما يروي كبار السن (يغطي الزلّة)، وحتى اللحظة ينتاب بعضهم الذعر من سنوات الخير، فهي تذكرهم بسنة النكسة.

كان على العائلات أن تتدبر أمرها وسط المدينة أو في ريفها، واستقبلتهم العائلات الشقيقة في الوطن كما يجب، وتروي أمي القصص الكثيرة عن الليالي الحالكة للحرب، وعن طيبة أهلنا في هذه البلاد، عن إيوائهم وإطعامهم، والعناية بأولادهم، كانت الحرب قاسية لكنها توحد القلوب.

طال الرحيل، والقمح يبس على أمه، وتم اغتصابه مع الأرض، والأيام القليلة صارت سنوات، وصار لزماً على الضيف في النهاية أن يريح مضيفه، وبدأت رحلة البحث عن بيت جديد، وعمل جديد، وقرية تشبه تلك التي ضاعت ريثما تحين العودة. هنا بدأت الأزمة.. الخوف من أن لا تجد سقفاً لرأسك، وجدراناً تحمي بها أولادك، عشرات الألوف تحتاح إلى سكن وعمل، وصار الضيوف عبئاً على الاقتصاد والبيوت والجوار، والمصطلح المؤقت

(نازح) صار عنواناً بعد أن كان وصفاً لحالة.

الخوف دفع بالبعض إلى الغضب، العصبية، العمل كيفما اتفق لبناء البيت، اللهاث وراء اللقمة كيفما كانت وأينما وجدت.. من هنا ولدنا وفيّ فمنا لقمة عصية على البلع، وشهوة في اختطافها، وهدف ربما أضاع أهدافاً أكثر أهمية، وورثنا فقط خوفنا من أن نكون بلا بيت.

قلق الرحيل

أكثر من عشر سنوات قضيناها في بيت للإيجار.. في عام ١٩٧٩ صار باستطاعة والذي أن يبني بيتاً، وسط هذا الشعور المرعب كان القرار بالانتقال إلى بيتنا الجديد، رفض داخلي للفكرة عززته والدتي بعدم رغبتها، والسبب هو أن الخيار في ذلك يعود إلى رغبة والذي بالسكن بين أقربائه، كانت تلك بداية فهمي لفكرة العودة بشكلها الجزئي، التعويض عن المفقود في بناء التجمعات وسط (الغربة)، وهكذا كان.. وعلى الطريق أحسست بأنني أنفصل عن طفولتي، شخص آخر يسكنني، وطفل انتزع من داخلي، في رحلة هذه المرة ليست من الذاكرة، نزوح جديد على الأرض، وقلق يعتري الصغير من رحلة ستصنع فيما بعد قلق الرحيل، وعقدة المكان.

فسيفساء النزوح

ميزة الجولان بفسيفسائه الذي يشكل لوحة ملونة، البشر ألوان، العيون بصمات عن شعوب هاجرت من كل الشرق لتجد مستقرها قرب الماء، ووسط مناخ أسطوري، سكنت القبائل والمدن الراحلة والطوائف والعشائر والأقليات في الجولان بلوحة هائلة الجمال.

النكبة وزعت الفسيفساء الرائع، وربما تثارثرت اللوحة وتوزعت، ولكن الحنين إلى الجولان ظل دائماً هو القاسم الكبير، ولسنوات ليست بالبعيدة كان العزاء والفرح يجمعنا بأشخاص لا نعرفهم، كان الجولان كلمة السر لأن يتبادل الناس هنا كلمات العزاء وتحيات الفرح، وكان العيد موعداً جديداً للتذكر، وخطط ترابط لا تخفيه الغربة.

من بانياس إلى عين فيت، من زعورة إلى واسط وسكيك، الضرن وعيون حور، عين الحمرا

والخشنية، عين الحجل بقعاثا، المنصورة ومجدل شمس عناوين الفسيفساء البعيدة التي تجمع الشتات، وتوحد أطرافه.

الأجمل أن الناس هنا أعادوا تسمية بعض تجمعاتهم بأسماء القرى المحتلة، والتجمعات التي انتقلت إلى المدينة ومحيطها مجرد رحيل نحو القرى التي لن تندثر بفعل جرافة أو بلدوزر.

اغتراب

ما يبعث على الخشية أن يتوه الجيل في حمى التوهان العام، فمع الأخلاق الجديدة التي تضرب الجيل يخشى أكثر علينا، نحن الذين يجب أن نتمسك بالذاكرة، ونمدها بزخم الرجوع. في أحد التحقيقات الصحفية التي أجريتها حول أهلنا في الشتات يحدثني رب أسرة (كردية) من مدينة فيق أن عائلته بنت أول معصرة زيتون في الجولان، ووسط أبنائه أخرج من صندوق قديم مفاتيح البيت والمعصرة، والوثائق التي تثبت ملكيته لها، وبكى وقد ضاعت كلماته.

يقول الرجل: تغير الجيل، وأنا في الثمانين، سأترك لأولادي كل هذه الأوراق والذكريات، فهل سيحافظون عليها؟ هل سينسونها؟ يرتجف الرجل المسن من فكرة ضياع الذاكرة.

الأبناء الذين ولدوا هنا يجب أن لا يتركوا دون تاريخ، الجولان ليس فقط أرض سورية محتلة، بل بشر تضاعفوا، وتوالدوا، ولوحة هائلة يجب أن تعود إلى جدارها في الجنوب.

إلى أستاذي القديم

سيدي الذي لا أعرف إن كنت حياً أم ميتاً، «هل أنت نازح».. سؤالك القديم لم يغادر ذاكرتي، الآن وبعد أن تجاوزت الأربعين أشكرك من كل قلبي، سؤالك الذي أشعرنني وأنا طفل بالإهانة.. الآن هو من يذكرني يارثي في أرض أبي وجدي، ويثأري لروح خالي الطاهرة التي انتزعها أحد أفراد عصابة تسمى (اسرائيل) من جسده بقذيفة طائرة غادرة عام ١٩٦٧، سؤالك يا سيدي واستغرابك يجعلني اليوم أكتب إليك بيد ثابتة، وخاتم لا أخجل به.. النازح حتى اللحظة.

العنوان: جبب الميس- الجولان

العينين والقلب بمنظر مروجها في بانياس وزعوره وعين قتية وبقعاثا والمنصورة وعشرات القرى الشاخصة بأبصارها من ذرى الجولان إلى سهل الحولة.. جذبتني طبيعتها إلى أحضانها، وشدني أهلها الطيبون إلى خلالهم وسجايأهم الأصيلة حتى غدوت ابناً لتلك الديار الساحرة على سفوح ويوم هوت الهضبة في حزيران ١٩٦٧، ووطئت ترابها المقدس أقدام المحتلين.. هزتني المأساة وصدمتني كما صدمت كل شعبي تلك الفاجعة الرهيبة فقد كانت فوق التصور والتوقع..

ومنذ ذلك التاريخ المشؤوم وحتى يومنا الراهن لم أصدق أن الجولان ما زال بأيدي المحتلين.. ومنذ ذلك التاريخ غصت الحلوq بالألم والمرارة.. كيف لا، وكل شبر من ثرى الوطن دونه جبل الوريد؟ إنه الهاجس الوطني الذي يقض مضجع الوطن والمواطنين.. من سنوات طويلة..

لقد آن الأوان لحشد كل الإمكانيات لتحرير أرض جولاننا كاملة من برائن الأعداء الغاصبين، وتحقيق ذلك سدها ولحمته وأداته الفاعلة هي المقاومة الشاملة.. والمقاومة وحدها هي السبيل..

■ محمد علي طه

تحقيق العدد

ذاكرة النزوح

لماذا أحس دائماً بأنني ولدت هناك، كرم عنب كبير، وسياج من الحور على امتداد أرض منبسطة، وبئر في الوسط بدون سياج ترابي، وفي الظهيرة ماء بارد حتى الركبتين على صخرة ملساء تنام في حضن نهر بانياس.

ولدت في دمشق بعد الخامس من حزيران بثمانية أشهر وعشرين يوماً، وهذا يعني أن قلبي بدأ النبض هناك.. قلبي هناك معلق بحبات البندورة التي تساوي أكثر من كف جدي حين كان يشير إليها في حديثه عن بستانه.. وجسدي هنا موزع على المدينة وريفها في رحلة ضجيج طويلة.

هنا ولدنا، نحن أبناء الذين ماتوا وعيونهم غارقة في بكاء طويل، واشتاء قبر هناك، خطواتهم التي لم تذروها ريح النزوح بعيداً، وأصواتهم العالية أبناء السهول المفتوحة، وعيون لا يحدها اسمنت متعال، أما أيديهم فمزيج من رائحة الغار والخروب.

مات أبي البدوي على حديثين.. أمه التي ولدته على الطريق من البستان في (جبب الميس) إلى بيت أبيه وسط قرية من أفقر قرى الهضبة، وذكرياته عن الوطن الممتد بين وعر القرى المتناثرة، والحرس الوطني، وضحكاته العالية.

مات أبي البدوي وهو يقول بفرح الطفل العنيد: سنعود يوماً، وسأمشي (أحد نذوره) حافياً إلى (الجبب)، وأغسل وجهي وأشرب من مياه بحيرة (مسعدة)، وإن استطعت سأسبح فيها كما كنت أفعل من خمسين عاماً.. مات أبي على حلمه.

جدي آخر شهدو البلاد من الرجال كان يقص الحكايات، ويرتل القرآن، ويغلي قهوته المرّة على حلم عودة ابنه الشهيد في معركة النزوح، وكان يعتقد حتى قبل موته بلحظات أن الشهيد سيعود مزنراً بقيود أسره، وأن الصهاينة الملاعين سيفرجون عنه في كل تبادل للأسرى.. لكن (عبد اللطيف).. لم يعد، وهاهي بقايا جدي بعد موته.. راديو قديم بجلد أسود، وقبعة بيضاء، وسلّة بصاق ولعنات على من اغتصبوا (عيون حور)، وحولوه إلى عجوز يعيش في منزل على أطراف المدينة منحته إياه الأوقاف بعد أن كان من أوائل الذين بنوا بيتا من حجر الجولان الأسود.

أمي (أطال الله عمرها) ورثت من الرجلين الدموع والذكريات، وأغنيات الحصاد، وأدعية انقطاع المطر، وسورة الفاتحة لصلاتها وبعض قصار السور.. أما تاريخها على هذه الأرض فلخصّته في موت بكرها (علي)، والمنزل الأول الذي استأجرته العائلة في دمشق بعد النزوح الكبير.

تنشأ به الأحاديث، القواشين (أوراق الملكية)، المفاتيح الطويلة، البساتين، الزرائب، الخطوات الحافية، الأحلام التي لم تقتلها الروح النازفة، شكل الوطن المستلب، الدبكات، الأغنيات، والصياح بين البيوت ذات ليلة مثلجة من أيام الجولان الباردة. الآن ثمة من انتهكت ذاكرته على وقع الليالي الطويلة، وثمة من تشوه حلمه المنقول، ومن اخترقت ذاكرته فوضى المدينة فأنسته هدوء القرية المستلبة.. ثمة من يقف على أعتاب الأيام السريعة بلا ذاكرة.. ترى كيف تواجه سؤالاً مباغثاً من صديق لا يعرفك: ألن تسافر في العيد إلى قريبتك، ضيعتك.. على الأرض ثمة من مسح قريتي عن الوجود وبنى فيها زريبة له ولخنازيره، وثمة من يشرب الآن، وفي هذه اللحظة خمره في بستان جدي، وثمة من يبول على جذع شجرة حور عليها بصمات أيد حبيبة رحلت.

ما زلنا – نحن أبناء الجيل الثاني من نازحي الجولان – نلد الذكريات لأبنائنا، ونمرر الصور التي ورثناها على شاشه عيونهم، هذا تل (أبو الندى)، والعريزيات، وهناك أكثر من ١٦٠ قرية مسحت عن الوجود، نهر البانياسي، فيق، الرّوبة، الكرسي، البطيحة، عين فيت وزعورة، العجر، مسعدة، مجدل شمس.. الأسماء التي لا تغيّبها المستوطنات.. وطعم السمك في طبريا، التفاح الجولاني.. نكهة التراب الذي لا ينسى.

هنا قبورنا المؤقتة، قلوبنا الواثقة بالرجوع ذات يوم حفاة كأحلام من ماتوا.. على الحلم.

■ **عبد الرزاق دياب**

الاستراتيجية الأمريكية لإخضاع صحوة العرب (٢-٢)

◀ أندرو غيفن مارشال❖ ترجمة قاسيون

حذر زبينغو بريجنسكي، أحد صقور واضعي السياسات الجيوستراتيجية الإمبريالية الأمريكية والمهندس الفكري للعولمة، منذ سنوات، نخب عالم الغرب وخصوصاً في أمريكا، من انبثاق واقع ضاغط لصحوة سياسية عالمية. وقد فسر الصحوة بوصفها أحد أكبر التحديات التاريخية الجوهرية ليس لأمريكا فحسب، بل لهياكل القوى العالمية ومصالحها. كما أوضح أنه «للمرة الأولى في تاريخ البشرية، ينشط غالبية البشر سياسياً، ويمتلكون وعياً سياسياً فاعلاً»، وأن «التوق العالمي لكرامة الإنسانية يشكّل تحدياً مركزياً متلازماً في ظاهرة صحوة سياسية عالمية... صحوة هائلة اجتماعياً وجذريةً سياسياً»، ويشدّد بريجنسكي، «تتجاوز هذه الطاقات الحدود السيادية وتقرض تحدياً على الدولة القائمة إضافة إلى التراتبية العالمية القائمة، التي تحتل أمريكا قمته». ينكب بريجنسكي الآن على تطوير استراتيجيات إدارة هذه الصحوة وتهدّثتها على نحو يحافظ فيه على المصالح الإمبريالية ويصونها، وينطبق الأمر على هياكل القوة العالمية.

السيطرة.. والفوضى العالمية

إذاً، الحاجة إلى السيطرة على الصحوة هي مشكلةٌ معروفةٌ في السياسة الخارجية الأمريكية. مع ذلك، وكما يوضح بريجنسكي، لا يمكن معالجة هذا التحدي بسهولة: «تواجه القوى العالمية الرئيسية، قديمها وجديدها، واقعاً جديداً: حين تتزايد قدراتها العسكرية المهلكة إلى حدود غير مسبوقة، تتراجع قدرتها على فرض السيطرة على الجماهير الناهضة سياسياً في أنحاء العالم. لنكن صريحين: في أزمنة سابقة، كانت السيطرة على مليون إنسان أسهل من قتلهم. أمّا اليوم، فقتل مليون إنسان أسهل بكثير من السيطرة عليهم». وفي مقالة كتبها بريجنسكي في العام ٢٠٠٨ في صحيفة نيويورك تايمز، شدّد على استراتيجية متعدّدة الأوجه للتعامل مع هذا التهديد الذي يواجه هياكل النخب ومصالحها، موضحاً أنّ «المهمة الجبّارة التي تواجه الرئيس الجديد هي استعادة الشرعية العالمية للولايات المتّحدة من خلال ترؤّس جهد جماعيٍّ من أجل نظام أكثر شموليّة لإدارة العالم». إذا، تعتمد استراتيجية بريجنسكي على توسيع مؤسّساتي أمن لمسار العولمة وصولاً إلى تطوير حوكمة عالمية، كما أطلق عليها بنفسه تسمية «إدارة العالم». أماط بريجنسكي اللثام عن استراتيجيةٍ رباعية الأوجه للرد: «توحيد، توسيع، تدخّل، تهدئة».

يشير الرّد به «التوحيد» إلى محاولة لإعادة تأسيس حسٍّ مشترك بالهدف بين أوروبا وأمريكاً، أمّا «التوسيع»، فيشير إلى محاولةٍ متأبّيةٍ لإقامة تحالف واسع ملترزم بعمدٍ الاعتماد المتبادل ومهيّأً للعبّ دور مهمٍّ في إشاعة إدارة عالمية أكثر كفاءة. كما حدّد أنّ قمةً الثمانية تواصل وظيفتها، واقترح توسيعها.

أمّا الوجه التالي من استراتيجية بريجنسكي: «التدخّل»، فيشير إلى «رعاية كبار المسؤولين من خلال محادثات غير رسمية بين القوى الرئيسية، خاصّةً الولايات المتّحدة والثلاثي الأوروبي والصين واليابان وروسيا وربما الهند... هكذا، من وجهة نظر بريجنسكي، «البديل الوحيد عن الدور الأمريكي البناء هو الفوضى العالمية».

لذلك، تصبح «السيطرة» أساسيّة في هذه الاستراتيجية، مع «إدارة عالمية»، هي الحلّ النهائي.

أثناء محاولة هندسة الصحوة والاستيلاء عليها وإخضاعها للسيطرة، من المهمّ الاعتراف بأنّ الولايات المتّحدة تلعب بالنار، وأثناء محاولة إشعال حريق تحت السيطرة للتلاعب بما يتم اختياره، قد ينتشر الحريق ويصبح خارج أي سيطرة. في وضع كهذا، قد تكون القدرة العسكرية الأمريكية المهلكة قابلةً لاستخدام.. طبعاً، لا يزال التكتيك الإمبريالي الهرم، فرق تسد، خياراً قيد الاستخدام. إن لم يكن ممكناً إجراء «تحولٍ متحكّم به»، غالباً ما سيسنحيل الأمر إلى «فوضى متحكّم بها»، حين تفشل الدبلوماسية في التغلّب على العوائق، تقوم الحرب بتدميرها (وتدمير كلّ ما يقف في وجه العملية).

”

أثناء محاولة الولايات المتّحدة هندسة الصحوة العربية والاستيلاء عليها وإخضاعها للسيطرة فإنّها تلعب بالنار..

وأثناء محاولة إشعال حريق تحت السيطرة للتلاعب بما يتمّ اختياره قد ينتشر الלהب ويصبح خارج أيّة سيطرة.

“

الصحوة العربية و«التعامل الذكي»

بالعودة إلى الصحوة العربية والانفاضات، ينبغي اختبار صنوف الاستراتيجيات المستخدمة أو تلك التي قد تستخدم. المسلك المفضّل للقوة الأمريكية هو «الدمقرطة»، لكنّ مدى التطورات الأخيرة في العالم العربي وسرعتها يطرحان وضعاً مترعزعاٌ بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية. ففي حين تتوطّد الروابط مع المجتمع المدني ومجموعات المعارضة، تفوق سرعة هذه الانتفاضات ومجرياتها توسّع انتشار القوة الأمريكية.

إنّ هندسة الحركات الثورية والاستيلاء عليها أو تغيير الأنظمة ديمقراطياً وإخضاعها ليست تكتيكاً جديداً في الدوائر الاستراتيجية الأمريكية. مع ذلك، آل الأمر في الماضي لمصلحة بلدان وجهات بعينها، غالباً في زمن محدّد بغرض تأمين استيلاءٍ محمّ ومُنسق. تكلم كانت حالة الثورات الملونة المدعومة أمريكياً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، التي بدأت في صربيا في العام ٢٠٠٠، وجورجيا في العام ٢٠٠٣، وأوكرانيا في العام ٢٠٠٤، وفرغيزيا في العام ٢٠٠٥، حيث كان يوسع منظمّات تشجيع الديمقراطية (الصندوق القومي للديمقراطية، المعهد الديمقراطي القومي، المعهد الجمهوري الدولي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بيت الحرية، معهد ألبرت أينشتاين، إضافةً إلى المؤسّسات الخيرية الأمريكية الرئيّسة) إنشاءً مواقع على نحو آمن ووضع استراتيجياتها المتعلقة ب«تغيير النظام ديمقراطياً». فضلاً عن أنّ جميع أحداث تغيير النظام ديمقراطياً المذكورة آنفاً حدثت في سياق انتخابات متنازع عليها داخل البلد، ما قدّم للمنظمّات والمؤسّسات المتورّطة ما يكفي من الوقت لإدارة عملية التنظيم والتعبئة. تطلّب ذلك مقاربةً دقيقةً ومركّزة لا تزال غائبةً عن السياق الراهن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

علاوةً على ذلك، طبّقت استراتيجيةٌ مشابهةٌ في إيران صيف العام ٢٠٠٩، حيث نشأت «ثورة خضراء» ردّاً على الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها. كانت تلك، في الواقع، محاولةً باللغة التنسيق والتنظيم من جانب استراتيجية أمريكية سرّية ل«دمقرطة» تنصب نظاماً صديقاً للولايات المتّحدة (أي عميلاً لها) في إيران. تمّ تطوير الاستراتيجية في العام ٢٠٠٦، وقامت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بتنظيمها بسرّية تامّة، وبكلفة تقارب ٤٠٠ مليون دولار، واستخدمت فيها الجهود المنسّقة لوزارة الخارجية والوسائط الاجتماعية مثل تويتر وفيسبوك ويوتيوب. مع ذلك، وكما ظهر لاحقاً، فشلت الاستراتيجية في فرض تغيير النظام. في ذلك الوقت، أوضح بريجنسكي أنّ الاستراتيجية تتطلّب «صبراً، وتعاملاً ذكياً، ودعماً معنوياً، لكن من دون تدخّل سياسي».

يأمكننا أن نرى إذاً أنّه، حتّى بوجود ٤٠٠ مليون دولار ومحاولة منسّقة على أعلى مستويات «التعامل الذكي»، لم تنجح الاستراتيجية. لكن، يجب الاعتراف أنّ الولايات المتّحدة لم تستطع أن تمول علناً المعارضة ومنظمّات المجتمع المدني في إيران كما فعلت في أوروبا الشرقية. في العالم العربي، وفي حين انشغلت أمريكا وواصلت الانشغال بمجموعات المعارضة ومنظمّات المجتمع المدني، قامت الأنظمة العربية بعرقلة هذه الجهود وكبحها، لأنّها تدرك جيداً المخاطر التي قد تتعرّض لها جراء تلك الجهود. إنّ إدارة مثل هذه الاستراتيجية في دول خاضعة لأنظمة استبدادية تبدي شكوكاً كبيرة تجاه منظمّات المجتمع المدني ومجموعّات المعارضة تقرض على الاستراتيجية الأمريكية سيناريو بالغ الصعوبة.

مشكلة العسكر

إحدى المشكلات المتأصّلة في استراتيجية «التعامل الذكي» تجاه العالم العربي هي الدور الذي يمكن أن تلعبه القوّات المسلّحة المحليّة. تقدّم أمريكا للقوّات المسلّحة في هذه الأنظمة الاستبدادية دعماً وتمويلاً وتدريباً واسع النطاق، ما يجعلها فاعلاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً مؤثراً بحكم الأمر الواقع (في مصر أكثر من تونس). هكذا، ينبغي على أمريكا أن توازن مسار دعمها للمجتمع المدني ومجموعات المعارضة بمواصلة دعم البنى العسكرية وضمّانها. فما إن يشعر العسكريّون أنّ وضعهم غير آمن أو مهدّد، حتّى يباغتوا



العملية برمتها ويقوموا بتنظيم انقلاب عسكريّ سيؤدّي إلى نتائج معاكسة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، خاصّةً أنّه من المعروف على نطاق أوسع أنّ أمريكا هي الراعي الأساسي للقوّات العسكرية. يتضمّن ذلك أنّ على أمريكا أن تقوم بتحركٍ متوازن بين القوى العسكرية ومجموعات المعارضة والمجتمع المدني لتتسيق جهود إسقاط الطغاة. ويبدو أنّ هذه الاستراتيجية ستتجسّد على هيئة تشكيل حكومات انتقالية، تدعمها القوّات المسلّحة في كلّ من مصر وتونس. الوضع بالغ التعقيد والتضارب، ما يطرح على أمريكا أحد أكبر التحديات في تاريخها الحديث. ومع أنّ نية تغيير الأنظمة ديمقراطياً وحتّى أدوات تنظيم هذا التغيير تبدو واضحة في العالم العربي، لكنني أعتقد أنّ السرعة التي تظهر فيها حركة الاحتجاجات والانفاضات تأخذ أمريكا على حين غرة. ما من شك أنّ الولايات المتّحدة، ومنذ بدايات الاحتجاجات التونسية في كانون الأول ٢٠١٠، قد أولت اهتماماً مستفيضاً بالوضع، محاولةً التأثير على النتائج. مع ذلك، كانت تغطية وسائل الإعلام الغربية للأسابيع الأربعة الأولى من الاحتجاجات في حدودها الدنيا، إن لم تكن غائبةً كلياً. وهي نقطةٌ مهمّةٌ ينبغي معالجتها.

فمن بين كلّ الجهود المنظمة لإحداث تغيير ديمقراطيٍّ للأنظمة والحضّ على الثورات الملونة، لعبت وسائل الإعلام الغربية دوراً حاسماً. من لحظة بدء الاحتجاجات في تلك البلدان، غطّت وسائل الإعلام الغربية الأحداث على نطاق واسع، وتبنّت الأهداف المحمّلة ل«الدمقرطة» و«الحرية»، داعمةً المحتجّين دعماً فاعلاً وكاملاً. غاب ذلك عن تونس، إلى أن هرب الرئيس إلى السعودية. حينها أعلنت وسائل الإعلام الغربية، فجأةً وعلى نحو ساخر، الإنجاز الجبّار للديمقراطية وبدأت بتحذير العالم العربي من إمكانية انتشار ذلك إلى بلدانه (وبالتالي ممارسة ضغطٍ علني للحضّ على إصلاحات تتفق مع استراتيجية «التطور، لا الثورة»). قد يدلّ ذلك على أنّ أمريكا حاولت أن تدير الاحتجاجات في تونس بطريقة هادئة، احتجاجات التي لم تتدلع وفق تنسيق وتهيئةٍ مُسبقتين، لكنّها اندلعت كرد فعل سريع على انتعاُز شابٍّ في احتجاج فردّي على الحكومة. اندلعت الشرارة، وتقدّمت أمريكا نحو تونس في محاولة للسيطرة على تمامها ووجعها. في هذه الأثناء، أشعلت الشرارة حرائق في عدّة بلدان من العالم العربي، الجزائر ومصر والمغرب والأردن واليمن. لاحقاً، استغلت أمريكا هذه الشرارات لإطلاق العملية في وجههٍ تمكّنها من السيطرة عليها.

تحليل الوضع المعقد

منذ الأيام الأولى والأسابيع الأولى للاحتجاجات في عدّة بلدان عربية، والتي ظهرت كردّ فعل عضويٍّ على أحداث تونس ورد فعل على أوضاعها الخاصّة، تمّ تبنّي ردّ أكثر تنسيقاً، مع الاحتجاجات التي انبثقت فجأةً وعلي نحو منظمّ. مع ذلك، تمدّدت أمريكا قليلاً، مخاطرةً ربّما بأكثر ممّا قد تجنيه. ومثل حيوان محاصر، بدتّ أمريكا ضعيفةً وخطرةً في الوقت عينه. التذكير بكلمات بريجنسكي المتصّلة بمشكلة السيطرة بالغ الأهميّة لتؤخذ بالحسبان: «في أزمنة سابقة، كان السيطرة على مليون إنسان أسهل من قتلهم». أمّا اليوم، فقتل مليون إنسان أسهل بكثير من السيطرة عليهم». يمكن أن يحيل ذلك إلّى «الخيار اليُمّني»، الذي تقتضي فيه الاستراتيجية محاولة زعزعة الاستقرار والتدخّل العسكري والحرب السريّة والعلنية. في مثل هذا السيناريو، من الجوهري بالنسبة إلى أمريكا أن تحافظ على صلاتها وعلاقاتها مع البنى العسكرية المحليّة، بل أن تعزّز تلك الصلات والعلاقات.

إذاً، من الواضح أنّه يجب عدم معالجة الوضع على أساس تحليل قاطع، لأنّه شائكٌ جداً ومتعدّد الأوجه وقد يكون كارثياً. ما من حصيلة مقدّرة أو نهائيّة؛ هكذا، ومع أنّنا نشهد ونتفحص دليل تدخّل عميق لأمريكا في تطوّر وجهة الاحتجاجات والمعارضة، يَبْغِي إبقاء هذا التحليل ضمن سياق الصحوة السياسية العالمية. ومن المرجّح أنّ العملية ستمتد من دون شك إلى العقد التالي إن لم يكن إلى عدة عقود. يشدّد تقرير لجنة عمل مجلس العلاقات الخارجية، «ينبغي أن يكون هدف أمريكا في الشرق الأوسط تشجيع

تطوّر ديمقراطيٍّ، لا تشجيع ثورة ديمقراطية». يبدو كما لو أنّ هذه الاستراتيجية تبدّل بين فئينةٍ وأخرى، أو أنّ أمريكا نبذت استراتيجيتها في «التطور» وانتقلت إلى استراتيجية مكروهة على الاستجابة ل«الثورة» أو السعي نحوها. يؤكّد ذلك حُطورة الوضع بالنسبة إلى المصالح الأمريكية. إذاً، لا يمكننا رفض الانتفاضات بوصفها منسّقة بالكامل، بل فهمها في سياق الصحوة العالمية.

اتّخاذ موقف من أنّ كلّ الأمور منظمّة من الأعلى في أروقة السلطة هو تحليلٌ أخرق. وبدل ذلك، اعتبار أنّ أمريكا كانت غافلةً كلياً عن هذا الوضع هو سذاجة، والأدلة لا تؤيّد هذا التقدير. مع ذلك، ينبغي ألاّ ننظر إلى ذلك بوصفه، إمّا / أو تطور، بل بالأحرى بوصفه توافقاً مع تطورات متداخلة ومترابطة. اجتماعياً، أولاً، بينما تكون موجّهةً من أعلى، ينبغي أن تتفاعل مع استجابات وتطوّرات من الأسفل. وبالتالي، فالمجتمع نفسه. والجُجهة التي يتّخذها هي تفاعلٌ بالغ التعقيد لعمليات اجتماعية متنازعة ومتعارضة ومختلفة. الزعم أنّ الاحتجاجات هي نتيجةٌ منفردةٌ لاستراتيجية أمريكية هو تجاهلٌ للأسباب الكامنة وراء تطوّر هذه الاستراتيجية في المقام الأوّل. فاستراتيجية «الدمقرطة» لم تنبثق بسبب هواجس إنسانية تنتاب النخبة الأمريكية تجاه شعوب تعيش تحت قبضة أنظمة استبدادية، بل إنّ هذه النخبة قد طوّرت بالأحرى هذه الاستراتيجية ردّاً على انبثاق الصحوة العربية نفسها وتناميها. في الواقع، يميّز ذلك بالتأكيد سياق طلائع ثورة عالمية (تحدث منذ زمن بعيد). لكنّه يميّز أيضاً استراتيجيةً أمريكيةً فاعلةً للسيطرة على مسار الثورة وتطوّرها.

تاريخياً، لم تكن الثورات حاصيلة تطوّر وحيد الجانب. أي أنّ الثورات لا تحدث في المقام الأوّل نتيجة تحرك أحد أقسام المجتمع. فغالباً ما يتمّ الاستقطاب بوصفه ثورة تحركها نخبةٌ أو يحركها الشعب، لكنّها بالأحرى حصيلة تفاعل معقّد وتوازن شتّى المجموعات الاجتماعية. غالباً لا تنبثق شُروطُ الثورة وسياقها من دون معرفة الطبقات العليا، وبالتالي غالباً أو دائماً تسعى الطبقة الاجتماعية العليا لتهدئة مسار الثورة والسيطرة عليه وقمعه والتأثير عليه أو الاستيلاء عليه.

ضد الدكتاتوريات وضد أمريكا

على نحو طبيعي، تحاول أمريكا يائسةً إدارة الوضع ومنع ثورة حقيقيّة من الانتشار في أرجاء المنطقة، وتشجع بدل ذلك «انتقالاً منظّماً» للسلطة كما أدّت هيلاري كلينتون والرئيس أوباما. إذاً، تتدخّل أمريكا على نطاق واسع في مسارات تنظيم وإنشاء «حكومات انتقالية» أو «حكومات ائتلافية». إنّ اتّخذت الثورة مسارها الخاص، وسعت وراء تغيير حقيقي، وديمقراطية شعبية وحرّية نهائية، ستكره في النهاية على تحدي دور ونفوذ أمريكا والغرب في المنطقة. قد يستدعي الأمر وقف المساعدة العسكرية (توقّع عدم رغبة القوات المسلحة المحلية بالقبول)، وقد يكون التأثير الأمريكي على المجتمع المدني ومجموعات المعارضة أو صلاته بها موضع نقاش وتحذّ مفتوح، كما سيكون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غير مرحب بهما، وقد يقتضي الأمر كشف الديون الخارجية وإلغائها، وأن يسيطر الناس على مقدّرات بلدهم ويتحوّلوا إلى مواطنين فاعلين ومطلّعين ومعتّمين. الثورة الحقيقية لن تكون سياسيةً فحسب، بل اقتصاديةً واجتماعيّة وثقافيّة وسيكولوجيّة وفكريّة وفي نهاية المطاف عالمية.

ينبغي ألاّ يتحدّى المحتجّون حكوماتهم فحسب، بل عليهم أن يقوضوا سيطرة أمريكا والغرب على بلدانهم. عليهم أن يحترسوا أيضاً من مجموعات المعارضة والقادة المقترحين الذين يَحْصِمُون في الخطوط الأمامية وفي الحكومة. لأنهم على الأرجح مرتبطون بالخارج. ينبغي أن يخرج القادة الحقيقيون الجدد من صفوف الشعب، ويجب أن يظفروا بالقيادة، لا أن ينصبّوا «قادة». أفضل سيناريو محتمل في المدين القريب والمتوسّط سيكون انبثاق ديمقراطيات شعبية تعكس وجهةً ظهرت في أرجاء أمريكا اللاتينية (ليس بالضرورة أن تقرض الإيديولوجيات نفسها). الحكومات الديمقراطية المسؤولة أمام شعوبها والتي تسعى وراء مساعدة الفقراء والمضطهدين سرعان ما ستصبح عدوّاً للقوّة الأمريكية. خلال الأعوام السبّتين المنصرمة، قمعت أمريكا أو أيّدت قمع الديمقراطيةين ونضالات التحرّر ومحاولات الاستقلال في أرجاء العالم: إيران في العام ١٩٥٣، غواتيمالا في العام ١٩٥٤، هايتي في العام ١٩٥٩، الكونغو في العام ١٩٦٠، الإكوادور في العام ١٩٦١، الجزائر وبيرو وجمهورية الدومينيكان وكوبا ولاوس وكمبوديا وفيتنام وتشيلي والأرجنتين... وغيرها وغيرها. هذا الوضع خطير وصعب بالنسبة إلى المحتجّين، كما هو الحال دوماً في النضال من أجل الحرّية والديمقراطية. هنالك قطاعات واسعة لها مصلحة في منع انبثاق ديمقراطية شعبية، ومن ضمنها المنظمّات المؤيدة للديمقراطية، وقادة المعارضة أنفسهم، والدول الكبرى في شرق العالم وغربه، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المصارف والشركات الكبرى، الأنظمة العربية المجاورة، إسرائيل، وبطبيعة الحال أمريكا. إنّه تحدّ جبّار، وسيكون خطيئةٌ كبرى الوقوف في وجه المحتجّين والسيطرة عليهم. إنّ كان الوضع كذلك، فسيستوفّقون عن تشكيل حكومات انتقالية وتوافقية لا يملكونها بطبيعة الحال. ومع أنّ الحصيّة مجهولة في النهاية، لكنّ ما هو واضعٌ أنّ الشرارة اندلعت في العالم العربي. كما انطلقت الصحوة السياسية العالمية، وهو حريق تصعب السيطرة عليه.

❖أندرو غيفين مارشال: باحثٌ مشاركٌ في مركز أبحاث العولمة.

برلمانيون وسياسيون عرب يرفضون تدخلا عسكريا غربيا في ليبيا

رفض برلمانيون وسياسيون عرب أي تدخل عسكري غربياً في ليبيا وبحسب التصريحات التي سجلتها ندوة إلكترونية أقامها مركز الدراسات العربي – الأوروبي ومقره باريس، تحت عنوان هل تؤيدون تدخلاً عسكرياً غربياً لإسقاط نظام القذافي. قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشعب السوري سليمان حداد : نحن لا نؤيد أي تدخل عسكري غربي في ليبيا .. ليبيا يجب ألا يحدث فيها أي تدخل.. نتمنى كل الخير والتوفيق للشعب الليبي.. ونحن ضد إراقة الدم مهم كانت الظروف.

من جانبه قال رئيس التيار الوطني العراقي الإمام حسين المؤيد : إننا نرفض بشدة التدخل العسكري الغربي في ليبيا ، ونعتقد أن هذا الموقف الرافض يجب أن يكون هو الموقف الثابت للشعب الليبي الشقيق وقواه السياسية والاجتماعية على تنوعها ، وأن يكون أيضا الموقف الثابت للدول العربية والإسلامية شعوبا وأنظمة.. فمضافا إلى أن التدخل العسكري الغربي يعتبر انتهاكا صارخا للسيادة الليبية وتجسيدا لوصاية غربية على بلد حر مستقل، لا تملك شرعية قانونية ولا مبرراً مشروعاً حتى لو أقرها مجلس الأمن الخاضع لهيمنة ذات القوى الرامية للتدخل المعبر عن مصالح دول مجلس الأمن ..أقول مضافاً إلى ذلك، فإن هذا التدخل سيهدد مستقبل ليبيا سيادة واستقلالاً و ثروات للخطر، ويفتح بابا للهيمنة الغربية على ليبيا، كما يفسح الفرصة لقوى إقليمية طامعة للتدخل في الشأن الليبي والعربي.

إن من الخطأ تصور أن الغرب حريص على شعب ليبيا ومهتم بأرواح أبناء الشعب الليبي وإنقاذهم من القتل والدمار، فهل ينسى الليبيون موقف أمريكا والغرب من الممرضات البلغاريات اللواتي حقن أطفال ليبيا بالأيدز؟ وكيف تحرك الغرب من أجل إنقاذهن من العقوبة ولم يرف له جفن لمأساة أولئك الأطفال؟ وكيف يطمئن للتدخل الغربي وكل المؤشرات تشير إلى أطماع غربية بليبيا وثرواتها والسعي لتغيير المنظومة الوطنية والقومية للشعب الليبي؟ وكيف يطمئن إلى التدخل الغربي في ليبيا ولا تزال تجربة العراق حية ماثلة أمامنا، سواء في ضرب العراق سنة ١٩٩١ م بعد الاحتلال الغاشم الذي قام به النظام العراقي للكويت الشقيق، وما أعقب ذلك من حصار جائر دفع الشعب العراقي ضريته باهظة، أو احتلال العراق وما أعقبه من دمار وقتل وفنئ؟ وكيف نثق بتصريحات الغرب بشأن الحفاظ على أرواح الليبيين والدفاع عن حقوق الإنسان ونحن نرى بأى العين تواطؤ الغرب على ظلم الشعب الفلسطيني واستهتاره بأرواح الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة؟ ثم إن التهديد الغربي بالتدخل العسكري يهدف فيما يهدف إليه إلى ابتزاز كل من النظام والمعارضة والثوار واللعب على هذه الحبال دون اعتناء بمن سيكون الضحية بعد ترجيح من تستقر عليه المصلحة الأجنبية. فلماذا نسمح للغرب أن يلعب فينا هذه اللعبة القذرة؟.ثم إن باب التدخل العسكري إذا فتح في ليبيا فسيكون سابقة سيئة قد تتكرر في دول عربية وإسلامية أخرى تنتفض شعوبها على الأنظمة، فيتخذ الغرب ذلك ذريعة للتدخل وتحقيق مآربه وتفرغ الحركة الجماهيرية الثورية من محتواها الوطني والعمل على السيطرة على دفة الأوضاع وتسييرها لصالح الغرب، وهو ما ستكون له انعكاسات جد سلبية على مستقبل المنطقة وشعوبها .إننا نعتقد ونؤكد على أن قضايانا يجب أن تعالج في داخل أطرنا، وأن ترتيب البيت العربي لابد أن يكون بيد أبنائه دون فسح المجال للأجنبي الذي لا يتدخل إلا من زاوية مصالحه وتحقيقا لأهدافه التي لا تتطابق مع مصالحنا وأهدافنا، وعلينا أن لا نقصر النظر على النقاء المصالح الآنية، وإنما علينا أن ننظر إلى الأمور بنظرة إستراتيجية تستوعب مختلف الأبعاد والجوانب.

إن على الدول العربية أن تكون حريصة على منع التدخل الأجنبي في وطننا العربي، والسعي لحل الأزمات والمشاكل في الإطار الوطني والقومي، وبهذا الدافع، منعا من محاولات الغرب لاستخدام الآخرين من داخل البيت العربي كأدوات لتحقيق أهدافه ومصالحه ثم ينقض على تلك الأدوات بعد أن تستنفذ أغراضها .

لا شك أن للشعب الليبي الشقيق مطالب عادلة وطموحات مشروعة تستحق من الجميع التعامل معها بكل إيجابية، إلا أننا لا نرى في التدخل الأجنبي سندا لهذه المطالب، ولا مصلحة للشعب الليبي، بل نرى فيه تهديدا لليبيا ومستقبلها الحر المستقل.

وفي السياق نفسه قال النائب في البرلمان الأردني ريم بدران: مرفوض أي تدخل غربي في ليبيا . الدول العربية قادرة بنفسها على حل مشاكلها . التاريخ علمنا بغض النظر عن القالب الإنساني أو الأطماع من التدخل الأجنبي في الدول العربية ولنا في تجربة العراق مثلا .

من جانبه قال النائب في البرلمان البحريني جاسم حسين: لا نؤيد التدخل العسكري الغربي في ليبيا، ولكن نؤيد أن يكون مجلس الأمن الدولي هو المرجعية للظروف الراهنة في ليبيا .

حكام «إسرائيل».. بماذا يختلفون؟!



وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك

وعشرين سنة في الحكم لم يستطع أن يفهم الشعب الذي كان يحكمه. وكان هناك من الحكام العرب من رحل قبل أن يفهم، وهناك منهم من ينتظر ولا يبدو أنه سيفهم قبل أن يرحل، أو حتى بعد أن يرحل. وكان التفسير لهذه البلادة، ولا يزال، هي أن استبداد الحاكم ونظامه غير الديمقراطي لا يسمح له بالفهم في الوقت المناسب وقبل فوات الأوان.

وإذا كان ضعف قدرة بعض الحكام العرب على الفهم مدعاة للتأمل، فإن الأكثر مدعاة للتأمل أن لا يكون كل حكام «إسرائيل» أكثر قدرة على الفهم من أولئك الحكام العرب. لقد قام الكيان الصهيوني على أساس عقيدة أحادية تنيد أنه بالقوة المسلحة يمكن تحقيق أي هدف، وما لا يتحقق بالقوة يتحقق بمزید من القوة. وفقا لهذه العقيدة قام الكيان وتوسع، وفرض، لمرحلة ليست قصيرة، كل سياساته بالقوة وبمزید من القوة، لكن حكامه لم يستطيعوا أن يفهموا حتى هذه اللحظة لماذا لم تستطع هذه القوة أن تمنحهم الأمن أو السلام الحقيقي أو الشرعية الأكيدة طيلة هذه السنوات. إنهم اليوم بعد كل هذه السنوات يخشون ما يسمونه «محاولات نزع الشرعية» عن كيانهم. ومن مؤشرات الغباء أيضاً، أن هؤلاء الحكام لم يستطيعوا أن يفهموا أن للقوة حدوداً، وأن لحظة ستأتي تصبح فيها هذه القوة أضعف من أن توفر لهم الحد الأدنى من الأمن المطلوب، وقد حلت هذه اللحظة منذ سنوات، في تموز ٢٠٠٦ وثبت قصور القوة في حريهم على لبنان.

كل حكام الكيان الصهيوني كانوا دائماً يتحدثون عن (السلام) وهم يعدون للحرب، وكلهم كانوا يتحدثون عن (التسوية) وهم يرفعون سقف أطماعهم. تلك كانت طريقتهم لمرحلة تحقيق أية تسوية ثم ليضعوا مسؤولية العرقلة على الجانب الفلسطيني. آخر حكامهم، بنيامين نتنياهو، بعد عامين في السلطة، رفض حتى التجميد المؤقت لبناء المستوطنات وحمل الفلسطينيين مسؤولية (فرض التسوية الضائعة)!. في هذه الأيام، وبينما ترسم الثورات العربية ملامح العقد الثاني من القرن، لا يغير

◀ **عوني صادق**

نجح الكيان الصهيوني وأنصاره على مدى سنوات طويلة في ترويج أكاذيبه أصبحت مكشوفة للجميع، هي أكاذيبه «ديمقراطية الكيان»، حتى إنهم اعتبروه «واحة الديمقراطية» الوحيدة في المنطقة. ولسنا هنا لتفنيد هذه الأكاذيب. يكفي أن نشير إلى حقيقتين لنفي هذا الادعاء. الحقيقة الأولى هي أن الديمقراطية في الكيان هي فقط لليهود، بل ولقشة واحدة من اليهود هي فئة «الاشكناز»، أما اليهود الشرقيون والفلاشا والعرب فلا ديمقراطية لهم.

أما الحقيقة الثانية، فهي أنه لا يمكن أصلا لمن يحتل أرض غيره ويستولي عليها بالقوة، ويعتقل ويسجن ويقتل يوميا أصحابها، أن يكون ديمقراطياً، بل لا يمكن أن يكون هو نفسه حراً. ونظرة على القوانين والتشريعات العنصرية التي تمتليء بها محاضر الكنيست تثبت ذلك.

مع ذلك فإن «الديمقراطية الإسرائيلية» شكل مبتذل من أشكال الديمقراطية الرأسمالية المعتمدة أساسا على «صناديق الاقتراع» تحكم بها حزبان وحيدان يكادان يكونان تمثالتين كنقطي ماء، ما يجعل مقولة «تداول السلطة» تكاد تكون بلا معنى. وقد ساعدت الظروف التي أحاطت بقيام الكيان الفاصب، وكذلك الهزائم العسكرية التي لحقت بالأنظمة العربية على يديه على خلق نوع من «القناعة» لدى البعض أن حكام «إسرائيل» هم جنس من العباقرة، بينما تثبت الوقائع غير ذلك.

لقد أثار الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي شهية سامعية للضحك عندما خاطب الشعب التونسي الذي كان يطالب برحيله، وقبل ساعات من مغادرته لتونس، قائلاً: «فهمتكم»! كان ذلك اعترافا منه بأنه خلال ثلاث

هل يضرب القذافي أوروبا بالأسلحة التي اشتراها منها؟

الغربية علي ليبيا في منتصف الثمانينات».

ومع ذلك، فقد إستوردت ليبيا نسبة كبيرة من الأسلحة من الاتحاد السوفياتي السابق، ثم من روسيا لاحقا .

ففي عام ١٩٩٤، بمناسبة احتفالات الذكرى ٢٥ للانقلاب العسكري الذي جاء بالقذافي إلى السلطة، جابت شوارع العاصمة طرابلس أكثر من ١٠٠٠ دبابة سوفيتية «تي ٦٢» و «تي ٧٢».

كما نقل في الأيام الأخيرة عن سيرجي شيميزوف، مدير شركة روسية لتصدير الأسلحة الروسية، أن روسيا ستخسر عقود أسلحة مع ليبيا بأكثر من أربعة مليارات دولار. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز في الأسبوع الماضي إحصائيات للاتحاد الأوروبي مفادها أن إيطاليا تزعمت صفوف دول الإتحاد في بيع السلاح إلي ليبيا .

وقال ويزمان لوكالة انتر بريس سيرفس أن ليبيا اهتمت بشراء أنظمة أسلحة أساسية جديدة منذ أن رفعت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الحظر في ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

وأضاف أن منتجي الأسلحة، بدعم رفيع المستوى من الحكومات الوطنية في المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا وروسيا، انكبوا علي تسويق منتجاتهم في ليبيا في السنوات الأخيرة، وأن بعض الأسلحة الموجودة بالفعل قد تم تجديدها أو تطويرها في الأعوام الأخيرة أيضا .

■ **عن وكالة انتر بريس سيرفس**



في معهد إستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أن ليبيا ما زالت تعتمد بشكل كبير على ترسانات الأسلحة الرئيسية التي بنتها علي مدي السبعينات والثمانينات.

وشرح الخبير لوكالة انتر بريس سيرفس أن هذه الأسلحة «ربما كانت مخزونة لأن القذافي لم يكن لديه أفرادا (مؤهلين) لتشغيلها». ومن المشكوك فيه جداً «كم من الأسلحة لا تزال صالحة للتشغيل بعد حوالي ١٢ عاما من حظر السلاح الذي فرضته الولايات المتحدة وأوروبا

◀ **ثايف دين**

الأمم المتحدة، آذار (آي بي إس)

تجاذف أوروبا الآن بمواجهة الأسلحة التي باعتها للعقيد معمر القذافي، والتي يمكن أن تضر بها إذا ما قررت واشنطن وحلف شمال الأطلسي فرض حظر الطيران في المجال الجوي الليبي.

وكانت الولايات المتحدة قد حذرت، عندما شرع القذافي في شراء وتخزين مجموعة مذهلة من أنظمة الأسلحة المتطورة سواء من الشرق أو الغرب، من أن ليبيا قد تصبح واحدة من أكثر دول العالم «إفراطا في التسلح».

فبالإضافة الى طائرات سوفيتية الصنع من طراز «سوخوي سو - ٢٤»، و«توبوليف تو - ٢٢» والمقاتلات وقاذفات القنابل من طراز «ميج - ٢٥»، توجد لدي ليبيا أيضا طائرات ميراج الفرنسية الصنع، ومدربين من «داسو فالكون»، ومروحيات «ايروسباسيال».

كما زود الايطاليون ليبيا بما يزيد عن ١٢٠ مدريا من «سياياي- ماركيتي»، والفرنسيون بصواريخ ارض جو من طراز «كروتال»، والولايات المتحدة، عبر شركة لوكهيد، بطائرات نقل C-١٣٠، وبريطانيا بدبابات «ستوريون» و«صلاح الدين» وناقلات الجنود المدرعة «فيريت».

وتشمل الأسلحة الأوروبية المباعة لليبيا أيضا بنادق هجومية من بلجيكا والسويد، ومدافع «هاوتزر» من

آل سعود والأمريكان.. يرقصون بالسيوف على دماء الثوار



حول شكل التدخل ضد الثورة في البحرين، بينما الخلاف بين النموذج السعودي القائم على فكرة إيقاف التحركات الساعية للتغيير بشتى الوسائل، حتى لو كانت أشد الوسائل القمعية يتباين شكلاً عن الرؤية الأمريكية التي ترحب بحل سياسي يقوم على تغييرات ظاهرية قد تضطرها لتقديم تنازلات على حساب حلفائها التاريخيين الراقصين معها بالسيوف، لمصلحة استمرار السيطرة على هذه الدول، محاولة بذلك امتصاص أي فوران ممكن أن يمتد إلى مساحات أوسع، وخاصة في السعودية. إلا أنه من الواضح أن السكوت الأمريكي عن التدخل السافر لا يعد إلا ضوفاً أخضر من موقع دهم «يتناطحون ومن ثم تدخل في اللحظة المطلوبة»...

ربما لا يعي آل سعود أن قمة الغباء السياسي هو ما يفعلونه الآن، ويبدو أنهم تخلوا أنياً عن مستشاريهم الأمريكيان، أو ربما سُرِب لهم أن هذا التدخل أكثر جدوى، فعلى الرغم من أن الأمور تسير باتجاه التصعيد الذي لن يكون في مصلحة آل سعود مطلقاً، لكنهم يبدون متحمسين لما يفعلون، وربما فاتهم أن ما يجري يخدم لعبة وفكرة الأمريكيان بتوريط الأنظمة العميلة الشائخة في معتركات تساهم بإقصائها بسرعة لصالح البديل المستحدث أمريكياً...

■ ■

بين هاتين المركبتين)، والذي يستعدي تاريخياً في بنيته السلفية الخلفية الدينية لمعظم سكان البحرين الذين تعتبر غالبيتهم العظمى من الشيعة باستثناء الأسرة الحاكمة وبعض الوافدين من الدول المحيطة، والذي أريد منهم تحويل البنية الديمغرافية لصالح الأقلية السنية، وبالطبع، تلاقي هذه الرؤية ما سعت الإمبريالية على إذكائه كثنائية وهمية مستتدة المنطقة. لقد كانت هذه الفتنة هي أهم ما أراد الأمريكيان السعي لإشعاله لإبقاء المنطقة متوترة في خلافاتها المذهبية والطائفية مما يسهل عملية السيطرة عليها، بالإضافة إلى ضرب أي تأثير محتمل لإيران فيها، هذا التأثير الذي أزعج و يزعج بتحالفاته كثيراً آل سعود والأمريكان والإسرائيليين، وخاصة بعد الخطر الداهم الذي استشعروه بنجاح محور الممانعة الذي تساهم إيران بشكل جدي في بنائه، في قلب كفة الصراع لصالح المقاومة في لبنان والسعي إلى بديل جدي في المنطقة مبني على أساس تهاجمات شعوب هذه البقعة وفقاً لمصالحها بعيداً عن المصالح الإمبريالية... في العموم، تتجه المنطقة اليوم في ظل هذه التغيرات التاريخية إلى اتجاهات بات من الواضح أنها لا تخدم المصالح العليا للإمبريالية وأدواتها، فعلى الرغم من حديث بعض المراقبين عن خلاف سعودي - أمريكي

في كل مكان وبشتى الوسائل».. ومعطيات هذا التدخل لا تخفي خلفيات الصراع التاريخية في مملكة البحرين، والتي لا تعد أكثر من قاعدة عسكرية مشتركة لآل سعود والأمريكان الذين يرسون أسطولهم الخامس حالياً في الجزر الثائرة، فتاريخياً كانت البحرين تتبع المصالح البريطانية، واستمر الاحتلال المباشر لها حتى وقت متأخر من القرن العشرين، وتحديدأ في عام ١٩٧٠ حين نالت البحرين استقلالها الشكلي عن مصالح بريطانيا العظمى. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى عام ١٩٩٨ كان البريطاني أيان هندرسون هو من يقود جهاز الأمن والاستخبارات البحرينى، أما الحديث عن الاستقلال الحقيقي لشعب البحرين عن مصالح الإمبريالية ومصالح آل سعود، فهذا ما ظل غائباً حتى اليوم، والذي ينتقض فيه البحرينيون ليس على نظامهم الحاكم فقط، بل على نظام الوصاية التاريخي مثلث الأبعاد (بريطانيا، أمريكا، آل سعود)...

يلاقي التدخل الوقح لدرع الجزيرة ضد الشعب البحريني الكثير من جوانب التغطية الشرعية الذي يمثلها التحالف المذكور سابقا «آل سعود - محمد بن عبد الوهاب» الذي يستند إلى فكرة تأمين مصالح آل سعود مقابل شرعة توجهات مذهب محمد بن عبد الوهاب (طبعاً من الغباء أي تفكير بفصل حالي

◀ معن خالد

تنتطوي الساعات المقبلة على كل الاحتمالات المفتوحة، وإن كان أغلبها يوحي بأن لا شيء بات محرماً في جهود الإمبريالية الأمريكية بالرد على انتفاضات الشعوب الثائرة في كل مكان من العالم العربي، ولعل ما يفعله آل سعود الآن في البحرين بالنيابة عن حلفائهم التاريخيين في لندن وواشنطن، أوقح من كل التصورات..

تاريخياً، لم تكن مملكة آل سعود تمارس أكثر من دورها الوظيفي الذي أنشئت من أجله كحلقة من حلقات الإمبريالية، فسعت دائماً إلى تأمين المصالح العليا للبريطانيين قبل أفول شمسهم لمصلحة الأمريكيان، فقدمت كل ما يقدمه التابع لسيده بدءاً من النفط المغدق أرباحاً جنوبية على شركات الدول الإمبريالية، وانتهاء بجعل دول الخليج السوق الأهم للسلاح الأمريكي، هذا الخليج الذي يعد كنز أمريكا الثمين، والذي يملك آل سعود فيه نفوذاً اقتصادياً وتحالفات عشائرية واسعة مبنية على عقد اجتماعي أبدعه الملك عبد العزيز آل سعود بالتشارك مع السلطة الدينية المثلثة (آنذاك) بـمحمد بن عبد الوهاب، وقد كان المطلوب منذ جرى هذا التحالف هو ما نشاهده اليوم فقط بأوقع صورته وأفضحها.. تسارع مملكة آل سعود اليوم بالتعاون مع شيوخ الإمارات والكويت وقطر إلى تصفية كل إمكانية لتحقيق تحول جدي لدى شعوب المنطقة ضد المصالح الإمبريالية العليا، فمنذ أيام فقط كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تطالب زعماء العرب بالموافقة على التدخل العسكري في ليبيا لمصلحة الانتفاضة الثائرة فيها على معمر القذافي لمصلحة فكرة الفوضى الهدامة طبعاً لا أكثر ولا أقل... والتي توافرت كل مررات استبداله من جانب الأمريكيان وعملائهم الخليجيين الذين كانوا أول من وافق وهباً المناخ للتدخل العسكري لصالح الثوار على حد تعبيرهم، ونزولاً عند رغبتهم بحرق الدماء وفقاً لإدعائهم.. واليوم تعطي الولايات المتحدة الضوء الأخضر في محاولة منها رد العرفان لشيوخ العربان على ضوئهم الأخضر لها للتدخل الأمريكي في ليبيا ليسمح الأمريكيان بالتدخل العسكري المباشر ضد شرعية مطالب الثوار البحرانيين العزل...

بني هذا التدخل الوقح على جملة من المعطيات المركبة والتي تندرج مقولتها العامة تحت شعار «حماية المصالح الإمبريالية العليا

صرخة من العراق..

◀ دينا الطائي

سخطاً على كل من يدعي الضمير والديمقراطية إن هم سكتوا وغضوا البصر عما يحدث في البحرين اليوم. لقد خرج المتظاهرون في البحرين ليعبروا عن سخطهم على الأوضاع السلبية العامة، ويطالبوا بحقوقهم الضائعة والعدالة الإنسانية المفقودة. انطلقوا أسوة بالمظاهرين في ساحة التحرير في العراق، وميدان التحرير في مصر، وساحة التغيير في اليمن. خرجوا جميعاً للبوخ بمعارضتهم للدولة التي منحت للباكستانيين والهنود والسيريلانكيين من الحقوق والمزايا ما لم تمنحه للمواطن البحريني الذي نشأ وترعرع على هذه الجزيرة وصارع الأهوال والمصاعب، وتحمل الويلات والكوارث والنكبات، وساهم في بناء الدولة البحرينية. ثم تأتي الدولة نفسها لتتسلف تاريخه، وتصادر حقوقه كلها، وتفضل عليه الأجنبي لأسباب طائفية مقبته.

كان منظر قوات درع الجزيرة وهي تقتحم شوارع البحرين بثير الفزع، ويبيع على المرارة والأسف، من كان يصدق أن جيوش درع الجزيرة جاءت بقوتها المفرطة لتتصدى للمظاهرات السلمية في هذه الجزيرة الصغيرة، وتحررها من سكانها الأصليين، ولتقتضي عليهم وتجتثهم من الأرض. كانت العجلات والمصفحات والدبابات الحربية القادمة من السعودية والكويت وقطر والإمارات تحمل على ظهورها آلاف الجنود وقد علت على وجوههم البسمة والرضا، وظهرت عليهم ملامح الفرح والارتياح، وكانوا يلوحون لعدسات المصورين بعلامات النصر المحسوم سلفاً في مواجهة الشعب البحريني الأعزل.

غزو جديد يذكّرنا بغزو الجيوش العراقية للكويت، وقوات مشفرة أيدوبولوجياً وعقائدياً وطائفيًا وعشائريًا، معبأة بالكامل ضد الشعب البحريني؛ وأتساءل لم هذا السكوت الإعلامي والغياب المتعمد وإبعاد الأنظار عن البحرين وأهلها؟ وكأن الإعلام المتبجح اليوم بالأفكار الثورية لا يريد أن يكون شاهداً على المجزرة التي سترتكها قوات درع الجزيرة في حربها المخجلة على الشعب البحريني في ظل المباركة الفقهية والشرعية والسلوكية والإعلامية التي تسلحت بها القوات الغازية قبل شروعها بالتحرك نحو البحرين لتسجل (انتصارها العسكري الأول) في هذه الحرب غير العادلة! هذا الاعلام بالأمس القريب سخر من لجوء النظام المصري للبالغ والحمير والجمال في اجتياح ميدان التحرير وسط القاهرة وسخر من استعانة النظام التونسي بالبلطجية، ويستخف من لجوء النظام الليبي واستعانتته بالمرتزقة الأفارقة في التصدي للشعب الليبي المنكوب، بينما يلوذ الآن بالصمت المطبق أمام الحشود العسكرية الجرارة التي استعان بها النظام البحريني ليسط سيطرته على ميدان اللؤلؤة، بصرف النظر عن النتائج. الا ان الشعب البحريني لن يكون لقمة سائغة في معدة أكباش درع الجزيرة التي جاءت لتلقى حتفها عند مقتربات دوار اللؤلؤة، وسيتعامل معها الشعب البحريني مثملاً تتعامل الشعوب الحرة مع الفلول العسكرية الغازية، وسيكون الخزي والعار حليف القوات المؤمنة بسفك الدماء البريئة. وستغرق قوات درع الجزيرة في مياه البحرين المتأججة بالثورة والغضب، وتفقد احترامها العسكري في المعايير الأخلاقية والأدبية والإنسانية.

■ ■

«إعلام مستقل» بوجهين.. الجزيرة نموذجاً!



لها شهداؤها، ونعني هنا محطة الجزيرة!

إن المتابعة الدقيقة للتغطية التي تقوم بها بعض الفضائيات للأحداث تبرز أسئلة كثيرة وتضع إشارات استفهام عديدة على أذانها، فمثلاً ما الذي يفسر لنا أن تقوم الجزيرة أثناء تغطيتها الإعلامية لمرجى أحداث الثورات الشعبية بكل هذا الضخ الإعلامي لوحشية وجرائم نظام القذافي ضد أبناء شعبه، بينما تغفل ما يجري في البحرين وهي في خاصرة الجزيرة العربية؟، ما الذي يتوارى خلف مجيء تقاريرها الإخبارية خجولة عند الحديث عن البحرين؟ ولماذا تبالغ بالتركيز على إظهار الحالة الطائفية في هذه المملكة التي لا تتجاوز مساحتها مساحة مدينة متوسطة الكبر، وتغض الطرف عن مطالب المنتفضين الفعلية التي دعت الناس إلى الثورة؟

أما خارج البحرين، فلماذا لا تناقش القضايا والمطالب الأساسية التي أنزلت الجماهير إلى الشوارع لإسقاط أنظمتها من فقر وبطالة وتردي

الأوضاع المعاشية للناس، وانتشار الفساد وتشتعشه في معظم أجهزة هذه الأنظمة والسياسات التي أنتجت هذا الفساد والواقع الاقتصادي المتردي وانعكاساته الاجتماعية، بينما يتم التركيز على المطالب ذات الطابع السياسي مثل الحريات والديمقراطية... الخ؟. عموماً لا يمكن الحديث عن إعلام مستقل استقلالاً مطلقاً أو غير موجهة فالإعلام يظل جزءاً من شبكة الإعلام في العالم ككل من ناحية، وهو موجه من ناحية أخرى. وعربياً ينقسم إلى نوعين: إعلام الأنظمة والسلطات الحاكمة، وهو يوجد بوجودها ويذهب ويسقط معها عندما تذهب وتسقط، والآخر «المستقل» نسبياً(١)..
سواء كان وطنياً معبراً عن تطلعات ما وطنية أو منفذاً لأجندات معينة، ورغم الاستقلالية الظاهرة التي يدعي هذا الأخير أنه يمتلكها إلا أنه توجهاته تتبع توجهات من يملكه أو يموله..

■ ■

ذبح ثائري البحرين..

إرادة إمبريالية.. ومظهر طائفي



تلك العنجهية والقوة المزيّفة والحميّة الفارغة انتفخت في شحومهم ودمائهم الفاسدة لأن هناك من أقتنعهم رغمًا عن أنوفهم أن إيران هي العدو الأوحدهم، وأن طائفة أخرى تسعى للتمدد على حساب طائفهم التي يتزعمونها قسراً ورغمًا عن مليار مسحوق فيها، أم أن هذه العزة المفاجئة ألهب حماسها إيعاز أمريكي بضرورة التدخل المبكر وتلقين الثائرين درساً لكي لا تنتشر العدوى الثورية حول آبار النفط التي ما انفكوا يسرقونها منذ مائة عام؟

في كل الأحوال ومهما كان السبب الرئيسي والأسباب المتفرعة عنه للذبح الجاري الآن في جزر مساحتها أصغر من أية مدينة متوسطة الحجم، فإن النتيجة واحدة: الشعب يدفع ثمن ما يعده أعداؤه حراماً عليه، وهو الحرية.. الحرية التي ستنتصر في النهاية مهما طال زمن الاستبداد والجبروت والظلامية والتبعية..

■ ■

لماذا كل هذه الوحشية في ذبح ثائري البحرين؟ لماذا داهمت دبابات «درع الخليج» الساحات والشوارع والبيوت، وطاردت المنتفضين الجرحى حتى إلى المستشفيات والعيادات الطبية؟ لماذا يقف العالم المتمدن متفرجاً أحرص على كل ذلك، بينما يقيم الدنيا ولا يقعدُها في أماكن أخرى لا يزيد الذبح فيها أو ينقص عما يجري في البحرين؟ لماذا صم الإعلام «الثوري» أذانه وأغلق عدسات كاميراته أمام المشهد الدموي الذي يمارسه آل سعود و«القبائل والإمارات» الحليفة له بحق مدنيين عزل ما يزالون مهمشين منذ عقود طويلة؟ لماذا أصبح ملوك العرب فجأة أصحاب موقف حازم وهبوا لبيسط الأمن الذي أصبح انفلتاته يهدد سلامة بلدانهم؟ أما انتهوا من قبل أن أمنهم وخليجهم وكرامتهم ونخوتهم واستقلالهم وثرواتهم ذهب كلها أدرج الرياح، وداس على عقالاتهم كل الغرباء القادمين من وراء البحار ومسحوا بها أحذيتهم ومؤ؟ (٢)...

◀ إيمان الذياب

ينشط الناس سياسياً عندما يمتلكون وعياً سياسياً، لكن الوعي لا ينشأ إلا بفعل عوامل موضوعية كثيرة أما المعرفة السطحية فمصادرها كثيرة يكاد يكون الإعلام ووسائل الاتصال من أهمها، فالسلطة الرابعة تتقدم للظهور، وتعلن عن نفسها ويظهر وزنها وتأثيرها على الوعي الاجتماعي بشكل واضح في فترات التغير النوعي، ظهوراً يفوق ما راكمته في الأحوال العادية، وهذا ما اكده التحول الكبير الجاري في المنطقة. فالمساهمة التي قدمتها المحطات التلفزيونية والإنترنت ووسائل الإعلام بتقنياتها العالية، ومن خلال نقلها للخبر وتحليلها له، تثبت ذلك، وهذا ما جعل البعض يمعن في المبالغة إلى درجة تسمية الثورات الشعبية بثورات الفيس بوك، وفافقم وضاعف هذا الأمر غياب حركة سياسية فاعلة تؤدي وظيفتها ودورها، فأخذت وسائل الإعلام هذا الدور بدلاً عنها، وإن بقصور واضح.. ومن جملة الأسئلة الهامة التي يطرحها التغيير الحاصل في العالم العربي سؤال هام هو: كيف يتعامل الإعلام مع الأحداث الجارية؟ وما هي درجة مصداقية المحطات الإعلامية العربية المختلفة سواء في نقل الأخبار، أو التحليلات والنقاشات والاستنتاجات التي توصلت إليها؟ وما التوجهات التي تخدمها هذه التحليلات والاستنتاجات المقدمة على أنها موضوعية وغير منحازة لأحد، خاصة أن بعض الفضائيات شاركت ليس في نقل أحداث الثورات والانتفاضات الشعبية وتحليلها فقط، بل قدم البعض منها نفسه للناس على أنه منبر هذه الثورات وحامل لواء التغيير وذهب إحدى المحطات إلى أبعد من ذلك بطرحها لنفسها على أنها مشارك فعلي في الحدث وأصبح

كيف ستتلقى الولايات المتحدة سقوط إمبراطوريتها في الشرق الأوسط؟



بيتر أوبورن❖

ترجمة: أسامة دليقان

قد تسقط الإمبراطوريات سريعاً ، حتى أنّ ذلك قد لا يتجاوز زمن جيل واحد .

في نهاية القرن السادس عشر، كانت الإمبراطورية الإسبانية تبدو في أوج سطوتها . ولكن بعد ٢٥ عاماً فقط هزمت وركعت على ركبتيها، لفرط توسعها، وإفلاسها، وعجزها عن التعامل مع القوى الملاحية الصاعدة لكل من بريطانيا وهولندا آنذاك. أما الإمبراطورية البريطانية فقد وصلت إلى أوج توسعها عام ١٩٣٠ ، ثمّ انهارت بدورها بعد عشرين عاماً .

وهكذا يكون منطقياً أن نتساءل اليوم عن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تبدو قبل عقد من الآن إمبراطورية لا تقهر، هل ستلاقي المصير ذاته؟

لقد عانت الولايات المتحدة من ضربتين مزلزلتين خلال السنوات الثلاث الماضية: تمثلت أولاهما في الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ ، والتي ما زالت عواقبها مستمرة حتى الآن. ورغم أنّ السبب المباشر تمثّل بانهيـار سوق الرهن العقاري، إلا أنّ جوهر المشكلة كان يكمن في الخلل المزمن الذي يعاني منه الاقتصاد .

وعلى مدى عدة سنوات، كانت أميركا عاجزة عن تمويل برامجها الداخلية، والتزاماتها الخارجية دون اللجوء إلى مساعدة كبيرة من خصمها العالمي، الصين. وكان لدى الصين دافع قوي للمساعدة، فهي تحتاج إلى تعزيز مستمر للطلب على المنتجات الصينية من قبل الولايات المتحدة، لكي تؤمن سوفاً لصادراتها بحيث تتفادى تعريض نفسها لأية أزمة اقتصادية.

تمثّل هذه الحالة المكافئ المعاصر لما كان يعرف بتوازن الردع ضد «التدمير المؤكد المتبادل»، والذي كان قائماً بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، بوصفه عقيدة كانت تمنع اندلاع حرب نووية بين أمريكا وروسيا .

أمّا الجديد اليوم فهو أنّ ميثاقاً كهذا غير قابل للاستمرار، لكن بـارك أوباما لم يأخذ المسألة على محمل الجد . وعوضاً عن ذلك تعامل مع الأزمة بالسياسات الفاشلة نفسها التي كانت هي بالأساس مصدر الخلل: تسهيل الاقتراض وارتفاع المديونية.

من المؤكد أن أميركا، وفي لحظة معينة، ستكون مجبرة على التكيف القاسي مع مستوى معيشتها الداخلية والتزاماتها الخارجية معاً . وتكمن أهمية هذا الأمر في أنّ أميركا، وبعد أن تتلقى الضربة المزلزلة الثانية، ستغدو مصالحتها العالمية مهددة على نطاق لم يسبق له مثيل.

لقد أصبح العالم العربي خاضعاً للسيطرة الأمريكية منذ العام ١٩٦٥، عندما كان «جون فوستر داليس» وزيراً لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية وقام بقطع الطريق إلى السويس على كل من بريطانيا وفرنسا. في البداية أطلقت الولايات المتحدة وعودها بأنّها سوف تسمح للدول بالاستقلال وتقدير المصير. ولكن هذا لم يدم طويلاً؛ إذ اختارت

أميركا أن تحكم من خلال منظومة من الطغاة الفاسدين المتوحشين، والذين عملت على تزويدهم بالأسلحة، والتدريب والاستشارة العسكرية. إنّ أهمية أحداث الأسابيع القليلة الماضية تكمن في أنّ هذه المنظومة، المريحة رغم إفلاسها الأخلاقي، تمضي على ما يبدو في طريقها نحو الانهيار.

ونحن نشهد الاحتضار المروع الذي يعانيه النظام الليبي نواجه واحدة من أشد المفارقات سخرية، وهي أنّ الزعيم القذافي كان سيبدو أكثر حكمة لوأنّه بقي خارج دائرة نفوذ الولايات المتحدة. هذا الطاغية المترهل الذي انضمّ منذ خمس سنوات إلى جورج بوش وطوني بلير، زاجاً قواه في ركبتها، كان كمن يقفز إلى عربة تسرع نحو الهاوية.

لم يهتم الرئيس أوباما بالتركيز على هذا الجانب من القصة، بل عمد عوضاً عن ذلك، وبعد تردد، إلى تصوير الانتفاضات الحادثة مؤخراً على أنّها ديمقراطية، بل وحتى مناصرة لأمريكا، وعلى أنّها انتصار لأحدث تقنيات ووسائل التواصل الغربية مثل تويتر وفيسبوك. زعم كثير من المعلقين المتعاطفين بأنّ الثورات العربية تتشابه مع تمرّد شعوب أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ ضد الاستبداد السوفييتي. وأظنّ أنّها مقارنة ملائمة. فمثلما شهد العام ١٩٨٩ انهيار الإمبراطورية الروسية في أوروبا الشرقية، كذلك يبدو الآن وكأنّ العام ٢٠١١ سيسجّل زوال العديد من الأنظمة العميلة لأمريكا في العالم العربي. لكن من المستبعد كثيراً بعدئذ أن تسلك الأحداث بدقة الطريق الذي يرسمه لها البيت الأبيض.

وبعيداً عن التأثيرات الملهمة لموقع تويتر، نجد أنّ الكثير من المواطنين العرب الذين قادوا الأحداث العاصفة في الأسابيع الماضية كانوا من الأيمن، دفعهم للحرك الفقر والبطالة الشاملة، بالتضاuffer مع شعور بالقرف من الفرق الهائل في الثروة والفساد المغرق في البشاعة والفرابة.

ما زال الوقت مبكراً جداً على أن يستطيع المرء بثقة رسم خط بياني للمسار المستقبلي للأحداث، ولكن من المستبعد على ما يبدو أنّ تنتظر هذه الشعوب المتحررة إلى واشنطن

ونيو يورك كنموذج سياسي أو اقتصادي صالح لها. السؤال الكبير الآن هو هل ستذهب أمريكا إلى حالتها المقرّنة الجديدة بطريقة تحفظ ماء وجهها، أم سوف تُطرد وتهان، كما كان يحدث للإمبراطوريات المأزومة عبر التاريخ. على هذا السؤال يعطينا البيت الأبيض جواباً مقلقاً، فالبلادة الأمريكية تبرهن عن نفسها بقوة في قضية «ريموند دافيس»، رجل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذي قتل اثنين من مواطني باكستان رمياً بالرصاص في مدينة لاهور. وتحاول هيلاري كلينتون عبر الترهيب أن تجبر باكستان على منح دافيس حصانة دبلوماسية كمكافأة له على فعلته. يظهر هذا السلوك اللامعقول أنّ الولايات المتحدة ماضية في اعتبار نفسها فوق القانون.

عندما يشاهد المواطنون أنّ رئيسهم «زاداري» مجرد ألعية مضحكة بيد الأمريكيين، يعني ذلك أنّ حكومته قد أوشكت على السقوط. أو لنأخذ فرار الرئيس أوباما الأسبوع الفائت في استخدام حق النقض (الفيتو) ضدّ قرار مجلس الأمن الذي يدين الاستيطان الاسرائيلي... حتى أمريكا نفسها تقريباً ن هذه المستوطنات غير شرعية... وفي الوقت الذي يمر فيه الشرق الأوسط في حالة تمرّد، يبدو هذا النوع من السلوك جنوناً.

المشكلة الكبرى هي أنّ أمريكا تريد الديمقراطية، لكن فقط بشروطها هي. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، موقفها من انتخاب حكومة حماس في غزة عام ٢٠٠٦ . وكان يفترض أنّ يكون انتخاب حكومة ذات شرعية وسلطة لإنهاء العنف بمثابة بارقة أمل من أجل عملية السلام في الشرق الأوسط. إلا أنّ أمريكا رفضت التعاطي مع حماس، تماماً مثلما رفضت التعامل مع الإخوان المسلمين في مصر، أو الاعتراف بما لدى إيران من طموحات إقليمية مبرّرة.

يمكن تقسيم تاريخ العالم العربي ما بعد انهيار الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٢ إلى فترتين: فترة الحكم الاستعماري الصريح من قبل بريطانيا وفرنسا، تليها فترة الحكم المستر من قبل الإمبراطورية الأمريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما الآن فنحن ندخل حقبة ثالثة، حيث ستال الشعوب العربية استقلالها، مثلما ستفعل الشعوب الأخرى ذلك أيضاً بدورها. ومن المستبعد بشدة أنّ تختار هذه الشعوب طريقاً تريده أمريكا . وكما يتبين من الأدلة المتوفرة فإنّ الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية كلينتون يتخططان في عجزهما عن فهم طبيعة الأحداث الجارية حالياً .

ولهذا يتوجب على البريطانيين، الذين لديهم صلات تاريخية عميقة بالمنطقة، والذين ما زالوا يحتفظون بذكري خسارتهم لإمبراطوريتهم، أنّ يسدوا النصائح العملية للأمريكان، لكن رئيس الحكومة الحديث العهد بالشؤون الخارجية لم يقم بذلك حتى الآن. ولا يمكن فهم جولته الإقليمية في العواصم الشرق أوسطية مع قافلة من تجار الأسلحة إلا بعد أن نأخذ في الحسبان التسوية الماهرة خلال الخمسين سنة الماضية. ويمكن أن نعثر على النسخة الأصلية لخطابه عند طوني بلير قبل عقد من الزمن، لأنّه يحتوي على نفس المراوغة والرياء.

ما زالوا يتجاهلون التغير الكبير الذي حدث في السياسة العالمية. ومع الارتباط الوثيق بين مؤسسات الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا لم يعد ممكناً على أية حكومة بريطانية أن تتصرف بشكل مستقل.

وعندما يتعرض وزراؤنا إلى تحديات، يقولون دائماً أنّنا نستخدم تأثيرنا «خلف الكواليس» مع حلفائنا الأمريكيين بدل المواجهة المفتوحة مع تلك التحديات.

ولكن هذا أيضاً تكتيك فاشل، فعلى سبيل المثال عندما حاول «وليام هوغ» جهده لإقناع هيلاري كلينتون بعدم استخدام الفيتو ضد

قرار مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي، تمّ تجاهل اقتراحه.

حان الوقت لكي نصبح أصدقاء أوفياء لأن

العالم يتغير بسرعة أكبر مما نتوقع.

❖ **بيتر أوبورن:**

الملق السياسي الرئيس في صحيفة «ديلي تيلغراف».

طاقة نووية

لا تمنع تسرب الهبل جيداً

❖ **جيسي ليرد**

الأزمة الإيكولوجية التي تفجرت إثر تسربات إشعاعية من منشآت الطاقة النووية في اليابان نتيجة الزلزال الهائل والتسونامي الذي تلاه، تقررّض على الأمريكيين مراجعة أشمل لأوضاع الطاقة النووية في بلدهم.

فلطالما تم تقديم الطاقة النووية باعتبارها البديل الأخضر لمنشآت الطاقة المعتمدة على الفحم والوقود العضوي المسببة لانبعاث كميات كبيرة من الغازات الملوثة للبيئة.

ومن بين المثقفين الشعبيين العديدين الذين ساهموا بالترويج للطاقة النووية باعتبارها طاقة نظيفة لا تساهم، بحد ذاتها، بكثير من الانبعاثات الغازية، كان هناك متخصصون مثل «ستيفارت براند»، البيئي المرموق والاستشاري الذي اشتهر بتأسيسه «دليل الأرض الشامل» في عام ١٩٦٨، و«جيمس لوفلوك»، العالم الذي أبدع «فرضية غايا»، و«باتريك مور»، مؤسس «السلام الأخضر».

وأيضاً كان هناك سياسيون بمن فيهم الرئيس باراك أوباما والناطق باسم المجلس التشريعي «جون بوهرنر» وغيرهم ممن روجوا للطاقة النووية على أساس أنّها آمنة وواعدة. وحسب الموقع الإلكتروني لبوهرنر، فقد ثبت أنّ الطاقة النووية «بديل آمن، خال من الانبعاثات الكربونية، وصديقة للبيئة»!

ولكن رغم هذا الإجماع النخبوي، كشف لنا زلزال اليابان أنّ الطاقة النووية ليست نظيفة وواعدة بقدر ما كنا نحمل من اعتقاد. فها هي ذي المواد الناشطة إشعاعياً قد انطلقت من المفاعلات اليابانية، ومن المرجح تزايد آثار تلويثها للبيئة أسياً. ولا نعرف بالضبط ما سيصيب اليابان تالياً، وإلى أي حد ستتأثر الولايات المتحدة جراء الكارثة.

وعلى العكس من توافق النخب السائد، توصل الكثير من الناس العاديين إلى نتيجة مناقضة بخصوص الطاقة النووية، مفادها: بما أننا، ببساطة، لا نعرف الكثير عنها، فلابد أن أخطار استخدام الطاقة النووية عظيمة جداً طالما أنّنا نستخدمها ونحن في حالة جهل.

في عام ١٩٧٧، على سبيل المثال، اعتقل أكثر من ألف متظاهر أمريكي بسبب احتلالهم السلمي لموقع من المقرر إقامة منشأة طاقة نووية في سيبروك، نيوهامشاير، إيماناً منهم بأن الطاقة النووية قد تكون خطيرة، وسوف تستخدم لصناعة الأسلحة. وأن مساوئها كثيرة. وخلال فترة زمنية طويلة ناهض المواطنون في الولايات المتحدة وأوروبا الطاقة النووية بسبب تعدد مجاهيلها .

ومن الجهة المقابلة، برزت وجهة نظر، مدفوعة بحس لائق عن المحدودية البشرية، ترى مقدار الخسارة في الرهان على الطاقة النووية، وتعيد الاعتبار للطاقة المستمدة من الشمس والرياح وحرارة جوف الأرض، وللطاقة الهيدروليكية، إضافة إلى تغيير أنماط الحياة، وإنشاء المحميات، في مواجهة آثار التغير المناخي. ورغم أنّ لهذه البدائل المركبة ضريبيتها، إلا أنّها بالتأكيد لا تشمل ضريبة إشعاعية.

لذلك، رغم تأكيدات النخب الثقافية وتعهدات السياسيين، يأتي الوضع الطارئ في اليابان ليدعم منظور الناس العاديين الواعين للمفاجآت التي تختزنها الطاقة النووية، وللسرعة التي تظهر فيها عواقب قصورها وإخفافها، ودون سابق إنذار.

فلنتحلّ بشجاعة التصرف وفقاً للمعلومات والمعارف التي نحوزها، وجرأة الاعتراف بجهل ما نجهله.

❖ **جيسي ليرد**

ناشط حقوقي أمريكي، من بورتلاند، أوريغون.

ومعارك عنيفة تندلع يومياً بين الطرفين مع كل محاولة لقوات القذافي التقدم تحت غطاء من القصف المدفعي والجوي، الذي نجم عنه حتى الآن مقتل المئات أو إصابتهم بجروح.. دون أن يكون للجرحى أي احتمال جيد وإنساني للمعالجة!

أما مصراته التي تهاجمها كتائب القذافي من جهة الغرب بشكل يومي تقريباً وترشقها بقصف مدفعي بري عنيف باستمرار فإن الوضع الإنساني لأبنائها ما يزال ينهاوي، ولكنهم يرفضون الاستسلام أو التقهقر أو إلقاء السلاح..

إن ما يرتكبه القذافي بحق شعبه غير مستغرب، وكذلك لا يمكن استغراب التواطؤ الواضح من الدول الإمبريالية الكبيرة التي تجيد وتمتحن التدخل في شؤون الغير انجراراً وراء مصالحها الاقتصادية، وفي التوقيت الذي يخدم هذه المصالح فقط.. ولعل تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في هذا السياق تؤكد ذلك.. حيث صرح لوسائل الإعلام أن النفط هو معيار الغرب حيال الموقف من ليبيا، وهذا صحيح، كما كان النفط معيار الغرب حيال الموقف من العراق سابقاً، ولكن الفارق هنا ربما يكون في الرغبة في إجهاض الثورات المشتعلة، ومحاصرة ثورتَي تونس ومصر، وترك بؤر التوتر تشتعل حتى الأخير لتتحول إلى فوضى خلاقة وفق النموذج الأمريكي.. من الشرارة سيندلع الهليب.. هكذا تكلم البلاشفة قبل قرن من الزمان.. لقد كانت الشرارة التي اشتعلت في جسد البوعزيزي أكبر من مجرد لهب عود ثقاب، بل كان لهيبه لهيب شعوب البلدان العربية من تونس إلى البلدان الأخرى، بانتظار نضوج ظرفها الثوري الذي سيكون بمثابة الزلزال الذي يهز عروش الأنظمة العربية العميلة بهدير حركة الجماهير الثائرة.

ليبيا.. القذافي يقف على آلاف الجماجم



من ظروف إنسانية غاية في التردّي والسوء نتيجة استفحال القتال..

ففي مدينة طرابلس العاصمة حسبما نقل ناشطون على الموقع الاجتماعي الفيس بوك، فإن الكتائب الأمنية قامت بإغلاق مستشفى الحوادث والحروق، وانتشرت حول المبنى عناصر أمنية موالية للنظام لتمنع إسعاف المصابين من جانب الثوار.. و نقلت بعض وسائل الإعلام عن شاهد عيان أن عناصر أمنية ما انفكت تقوم بإطلاق النار بشكل كثيف على كل شيء يتحرك في أماكن محددة من العاصمة.

وفي مدينة أجدابيا شرق البلاد، ما تزال مواجهات طاحنة

اقتتال غائم الملامح والغايات والأهداف والمحركين والداعمين، واستمرار المجرم معمر القذافي بالذبح والوقوف على آلاف جماجم الشعب الليبي الصامد بمفرده اليوم..

وبينما المعارك تتسم بالكر والفر في أكثر من منطقة، فإن المجتمع الدولي ما يزال غير منسجم حول ما يمكن فعله، فتارة يزعم دعمه للثائرين ويعدّهم (وهم لا ينتظرون وعوده) بأنه سيقوم بنصرتهم، وتارة يتفرج مكثفياً برفض الممارسات الوحشية لطغمة القذافي الحاكمة وكتائبه بينما المؤشرات تشير إلى عكس ذلك.. ولا يدفع ثمن كل ذلك إلا الشعب الليبي الذي يبقى عرضة لكل أشكال التآمر عليه داخلياً وخارجياً، ليعاني

❖ **آلان كرد**

تتعقد الأوضاع في ليبيا مع اتخاذ الانتفاضة الشعبية المشتعلة فيها منذ شباط الماضي شكل اشتباكات وصدامات مسلحة بين المنتفضين وكتائب القذا في المدعومة بشكل خفي من بعض القوى الإمبريالية، وعدم قدرة أيّ من الطرفين على حسم الأمور لمصلحته، وهو ما فسخ المجال لتعالي وتزايد الأصوات المطالبة بالتدخل الأجنبي، سواء في داخل ليبيا أو من خارجها. وبينما يتوالى سقوط الضحايا في المدن الليبية إثر المعارك الدموية الدائرة، تتباين المواقف «المعلنة» للقوى الإمبريالية العالمية حول ما يجري، فالإدارة الأمريكية ما زالت منذ اندلاع الانتفاضة تسعى إلى التدخل العسكري بحجة حماية المدنيين، ولكن محاولاتها المستمرة للحصول على شرعية القيام بذلك ما فتئت تُواجه برفض القوى الإمبريالية الأخرى، مما يؤكّد عدم وصول هذه القوى لأي اتفاق بشأن تقاسم الحصص والنفوذ والثروات الليبية، وهو الذي ينعكس استعصاءً ميدانياً وسياسياً يدفع ثمنه حتى الآن الشعب الليبي الثائر، المتطلع للحرية والكرامة في بلده الموحد المستقل. ولأنّ تحاول الإدارة الأمريكية الالتفاف لتحقيق هدفها بالتدخل المباشر بمساعدة عملائها في النظام الرسمي العربي، وهو ما يجب أن يرفضه الليبيون وجميع أحرار العالم رفضاً قاطعاً، والعمل على دعم الانتفاضة الشعبية بكل الوسائل للإطاحة بنظام القذافي مع المحافظة على وحدة تراب ليبيا ووحدة شعبها .

إن كل المعمورة الآن، وبالأخص الشعوب العربية المحققة أو الثائرة، تشاهد مأساوية المشهد الليبي، وآخر تطورات ثورة أحفاد عمر المختار، والقلوب مليئة بالأسى تجاه ما يحدث من

ثورات الحرية والخبز.. والوضع في سورية

لم تحمل أي من الثورتين في كل من تونس ومصر، واللتين تكللتا بالنجاح الأولي، أي شعار قومي أو عربي له علاقة بخارج حدود الدولتين ومصالح الجماهير المحلية، ولم تتعد الشعارات المرفوعة مطالب الناس البسيطة عن الحرية والخبز. المظاهرات الشعبية أسقطت أنظمة ورؤساء على الساحة العربية، وربما تمضي لإسقاط أنظمة أخرى، وربما عروش، ومن المستهجن أن يتهم الرؤساء الذين سقطوا، والسائرون إلى السقوط، إسرائيل وأمريكا والغرب بالوقوف وراء هذه التحركات الشعبية!!.. فيرميل البارود والفتيل والشرارة هي ثلاثي الانفجار في العلوم العسكرية والحروب وتحطيم الخصم، والحال بعد الانفجار غير ما قبله دائماً وفي كل الظروف والمناسبات، من معارك عسكرية بنتائجها، أو بحالات خدمة مصالح مهنية وربما هبات شعبية.. فالانفجار كلمة وفعل كبير، وغالباً غير محسوب النتائج لدى شوارعنا العربية في الهزات الشعبية، إن كان من حيث الانفجار السكاني، أو الجيولوجي البركاني، أو السياسي، كما يجري الآن في عدد كبير من الساحات العربية.

في سورية، كل ما يجري مرتبط بجملته بمحاولات نزع شرارة الاشتعال لفتيل هذا الانفجار على الأرض السورية من جانب السلطة السياسية القائمة، وهو عمل جيد ومهم ومشكورة عليه كثيراً، ولكن المطلوب ليس وقف القدح لإحداث الانفجار، أو نزع الفتيل، بل العمل على نزع برميل البارود أو تربيده إلى حدود إلغاء قابليته للانفجار، والوصول إلى تفكيكه نهائياً، وإبعاد الآثار المأسوية المحتملة.

كم من زجاجة مهشمة مرمية في هشيم وبيوم صيفي حار أدت إلى حريق، ودون فعل فاعل مباشرة، وإنما بطريق المصادفة وفعل العوامل الجوية وشدة الحرارة؟!

لم يعد مقبولا أن نكتب على برميل البارود أنه غير قابل للانفجار، أو تجاهله أو تلوينه وتمويهه بكتابات لا تمت إلى حقيقته بصلة، أو أن نحشد الطاقات ونتكبد المشقات بالوقوف حوله خوفاً من الانفجار أو في محاولة لحصر الآثار أو تطويقها.

مناسبة الكتابة، تلك التعليمات المعطاة إلى عناصر وزارة الداخلية وخاصة قيادة الشرطة وأفرادها عن تجنب الاحتكاك مع المواطنين، حتى لو تمت مخالفة بعض القوانين.

والحقيقة أنه ليس بالابتعاد عن تطبيق القوانين تعالج مظاهر التوتر، أو نزع الفتيل، لأن في ذلك إضعافاً لقدرة الدولة أياً كان شكلها عن ممارسة واجباتها وحماية مواطنيها، وهذا يشجع الخارجين على القانون بالتمادي عليه وانتهاكه بدون خوف من عين الرقيب..الأفضل هو العمل على تطوير الحراك السياسي والاجتماعي وقيام السلطة ببعض الإصلاحات الأساسية والجوهرية في حياة المواطن اليومية، والبدء بتنفيذ إصلاحات اجتماعية وسياسية تبرد الموقف وتجهض أي ردة فعل على أي حدث قد يطرأ، ولا يكون في الحسبان .

من الضروري والواجب البدء بتشريع الحياة السياسية وحقوق المواطنة وضبط الهدر والفساد، وإن طالبتنا في هذه المرحلة بمحاربتهما فنحن نطلب المستحيل أو القبض على الريح في يوم عاصف، لأن ما وصلت إليه حالة الفساد والإفساد من درك وتردّ تحتاج إلى سنوات لمعالجتها جذرياً.

فما آلت إليه الجهات الإدارية على مختلف مواقعها واحتكاكها بحياة المواطن يومياً، تحتاج خلق قيادات شابة ونهيتها للمستقبل، من أجل العمل لخدمة الوطن والمواطن، فالخطوة الصالحة والصادقة نهىّ لمجتمع واع ومتفاعل ومتواطن مع الحق والعدالة والمساواة، والقبول بالتوزيع العادل للحرية والثروة بين أطراف المجتمع وطبقاته الاجتماعية.

كما يجب البدء بتشريع الحياة السياسية في الترشيح لمجلس الشعب المرتقب، عبر حرية الترشيح وحرية الانتخاب، لأنه المشروع الأقرب لمعرفة نوايا السلطة باتجاه المستقبل..

إن كل خطوة بالتقرب إلى الجماهير اليوم، توفر كثيراً من الجهد والتعب، وربما الدم والخراب في المستقبل، وترفع الحواجز بين المواطن والسلطة عبر طريق واضح وصريح، ومعرفة حدود كل منهما بنزاهة ومسؤولية، فلنكن انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

من الواجب تفعيل الحياة الديمقراطية والسياسية، وشعبنا كله أهلية لممارسة الديمقراطية، وحرية التعبير، وله عراقة في ممارسة العمل السياسي والحياة البرلمانية الحرة، سيما أنه لا يوجد بيننا في الوطن من يقبل بالمساومة على جولاننا المحتل وعروبتنا وإيماننا باقضايا العربية، وفي طليعتها قضية فلسطين.

فارس عوض



خضوعاً أو مسaire لثقافة الموضة، أو ذكاءً سياسياً، فيسعى جاهداً لإحضار آخر منفعل لتحقيق ذاته من خلاله. فيلجأ إلى منح هذا الآخر الهلامي حقه في الكلام، ويحتكر لنفسه حق القرار والتصرف بوصفه الأول المركزي الذي يمتلك زمام المبادرة والقوة القاهرة، فيتحول الرأي الأول إلى الرأي الأخير الحاسم والمفصلي، وبالتالي تتحول العملية برمتها إلى غش وخداع، أو تحايل على ثواترات الزمن والوعي الاجتماعي.

إن احترام الرأي الآخر لا يعني الأخذ به بالضرورة، إنما ينطلق من ضرورة التفكير التفاعلي الحر مع حيثياته ومعطياته، وعدم تهميشه أو إقصائه، وصولاً إلى الاعتراف بصوابيته اذا ثبت صحته.

إن الدعوة إلى احترام الرأي الآخر لابد أن يترافق مع احترام مصالح الآخر وحقه في الحياة الكريمة وإيجاد البيئة الضرورية لحضوره وحيويته وتنميته، فكيف لآخر أن يعبر عن ذاته وهو المغيب سلفاً بموجب قوانين صماء، أو المهرق بأعباء الحياة اليومية ومشقاتها، وما يعانيه من حالة اغتراب واستلاب شديدة بفعل قوى الإقصاء الكبرى المتمثلة بمراكز السلطة والثروة، فلتحقيق ذلك لابد أن تتوفر فرص متكافئة للطرفين على قاعدة المساواة التامة وهذا لا يتحقق إلا في ظل مجتمع العدالة الاجتماعية الذي يليي حاجاته المادية والروحية.
إن مبدأ الرأي والرأي الآخر يمكن أن يمارس في اللحظة التي تستدعيها الحاجة الموضوعية الأساسية في إطار حوار حر ومسؤول حول موضوع محدد أو قضية معينة بين مجموعة من الناس تجمعهم قضايا وأهداف ومصالح مشتركة، ولا يسري مفعوله بين مجموعات ذات مصالح متناقضة بوعي مسبق يفضي إلى صراع تناحري في نهاية المطاف، ولا كيف لمظلوم أن يحترم رأي ظالميه، أو كالداح أن يحترم رأي مستغليه؟. ولقاربة الموضوع أكثر كيف بقوى الشعوب المقهورة أن تقبل بنهب ثرواتها وانتهاك كرامتها وقمع حرياتِها من جانب قوى الفطرسة والعنجهية المتمثلة بالإمبريالية المتوحشة وربيباتها الكمبرادور المحلي الأرعن وقوى الفساد الكبرى، التي تستبجح الآخر وتفترض أجنداتِها ومصالحها وأنماطها الاقتصادية والثقافية؟ واستطراداً نقول: كيف لـ٩٤% من البشر الذين يستحذون فقط على ٢١% من ثروات وأموال العالم أن يحترموا ١% من البشر الذي يستحذون على ٦٩% من هذه الثروات.

حسين ابراهيم

الفخ المحكم للسياسات الليبرالية الجديدة

عن هذه الحشود متناسياً بأنه هو من أوصل هذه البلدان إلى ماهي عليه عبر أدوات لمعت ثم استهلكت، وهكذا فإن ما حصل في بعض البلدان العربية، ستكون له نتائج محلية إيجابية، لأن الامبريالية العالمية افتضح أمر ما تريده من فوضى متراكمة في جميع البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية عبر فرض السياسات الليبرالية وعبر فرض الرؤية السياسية منذ عدة قرون، وبهذا ثبتت صحة الرؤية التي كانت هي الأكثر تعبيراً عن خطورة الانقياد والانجرار وراء الوصفات الجاهزة التي ظاهرها إعادة الهيكلة وزيادة النمو والتنمية، وباطنها ومسارها الفوضى الشاملة وقطع التنمية ونهب وهدر الثروات، وبالتالي استهلاك المليارات الناجمة عن الثروات في التفتيتات وفي الاستهلاك وفي الثراء غير المشروع، بدلاً من وضعها في الإطار الصحيح من أجل مواصلة النمو والتنمية، وبالتالي تقوية النسيج الوطني والاستقلال بكافة أشكاله.

إن الحكمة تقتضي مواجهة المشروع الجديد وإفشاله بالعمل على تضيغه من محتواه بسياسات مدروسة ودقيقة تكون حلاً للكثير من المشاكل الموجودة، ويكون هدفها العام تحقيق العدالة الاجتماعية بكافة جوانبها، وتطهير المجتمع من الفساد . والمفسدين وفق دراسة واقعية بعيدة عن الإقصاء والحقد والكره واللاوطنية، ومكافحة الهدر وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتقوية دور الدولة، والتي ثبت أنها الوحيدة القادرة على قيادة بوصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وإنتاجية، وإن انسحاجها أو التقليل من دورها له نتائج خطيرة.

لذلك يجب تعزيز الاستثمار الصحيح والفعال للموارد المحلية المالية والمادية والبشرية، وصولاً إلى النتائج التنموية الجيدة الموحدة للمجتمع والمحافظة على وحدته والقادرة على السير به بعيداً.

د. سنان علي ديب

الإصلاحات الهيكلية من أجل الانطلاق التنموي الكبير على المدى المتوسط.

هذه السياسات نجم عنها تزايد أعداد الفقراء ومن هم تحت خط الفقر باضطراد، بكل ما يرافق هذا الاكتظاظ بالفقر والفقراء من أمراض اجتماعية تؤدي إلى خلخلة البنيان الداخلي للبلدان والتهيئة للكثير من المفاجآت، بالإضافة إلى انقياد الدول إلى الاقتراض بشكل غير طبيعي والوقوع في دائرة الديون وفوائد الديون، الأمر الذي ينجم عنه استلاب القرار السياسي وفرض الشروط السياسية المجحفة، وهذا ما شكّل فجوة كبيرة تنمو بين الطبقات المسيطرة على المستوى المحلي وبين الشعوب المسلوبة الإرادة والثروة ومجهولة المصير، وبالتالي استطاعت هذه القوى بقاء مقطوع من تفرغ مجتمعاتها من نواحي كثيرة قيمة، إيديولوجية، فكرية..

إن الأمراض الكثيرة الناجمة عن الوصفات الغربية الكامنة في السياسات الليبرالية المستلبة، أدت إلى فجوات عميقة بين الشعوب والأنظمة بحسب عمق التنفيذ والارتماء بين أحضان القوة المسيطرة، ما أدى إلى ردادات فعل شعبية عنيفة أعادت إلى الأذهان البنية الحقيقية للأنباء الحقيقيين لهذه المنطقة، ولتكون تونس بداية الشرارة لنار مشتعلة متقلبة يكب عليها الغرب نفسه النار من أجل الاستفادة منها قدر الإمكان، والإحاطة بها وركوب الموجة في لحظات كشفت عن عهر السياسات الغربية المدعية بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية المرأة والحرية السياسية.. وهذا ما يدعو إلى التنبه لوجود سر ولغز وقوى غامضة، وخاصة مع غياب البرامج والأجندات المطلوبة لأغلب هذه القوى الشعبية بعد الإطاحة ببعض الأشخاص، وكأنّ هناك من أوحى بالحفاظ على هيكلية معينة والتضحية بالكباش الثمينة على الرغم من أن هذه الكباش قد سمتت على معالف الغرب وبرعايته، الغرب الذي بدأ يتصدر الفضائيات ويعطي الأوامر ويدافع

البنيان الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإلى تحقيق الفواض التي تحول إلى رفاهية متزايدة، وتجعل المؤسسات الحاكمة ذات استقلالية في السياسات بكافة مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبالتالي لا يمكن استلاب الحقوق الوطنية والقومية ولا يمكن التلاعب بالبنيان الداخلي المتين، ويمكن مواجهة معظم المؤامرات والتدخلات التي ما زالت تطبخ وستستمر في مراكز الأبحاث والدراسات الغربية من أجل التفتن في فرض الرؤى الأكثر قدرة على عرقلة ونهب الآخر بأقل الخسائر الممكنة.

وهكذا كانت الرؤية الغربية تدعو إلى الخلخلة الهيكلية للاقتصاديات الناشئة مدعية الخير الذي يراد به الشر عن طريق فرض وصفات جاهزة على أغلب البلدان ذات البنى المختلفة، وذات الاختلالات المختلفة، وذات الثقافات المختلفة، تهدف هذه الوصفات في المحصلة إلى زرع بذور الخلاف والفوضى، وصولاً إلى الصراعات التي تأخذ أشكالاً مختلفة، وذلك عن طريق الظلم الاجتماعي الناجم عن القضاء على الطبقات الوسطى لإحداث فرز جديد مبني على طبقة تتألف من شخصيات معدودة تمتلك وتتحكم بكل شيء، مقابل فتات شريحة وسطى والبقية مابين الفقر وتحت خط الفقر. ويتم ذلك عبر انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وعن طريق رفع الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع والخدمات، وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر وتقليص حجم القطاع العام، وكذلك تحرير التجارة الخارجية والاعتماد على الضرائب والرسوم في دعم الموازنة، وبالتالي القضاء على القطاعات ذات الاقتصاد الحقيقي وتحويل البلدان إلى اقتصادات ذات هيكلية بحاجة إلى عشرات السنين من أجل العودة إلى النقطة التي انطلقوا منها، والعمل على تكوين مجموعة من أشخاص ذوي قوة مالية مرتبططين بقوى المركز.. كل ذلك بداعي

إنها المرة الثانية خلال بضع سنوات التي يفاجأ بها الكثيرون في العالم أجمع بزلزال جديد من حيث نتائجه على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والفكرية، زلزال جديد توقعه العقلانيون الواقعيون من ذوي الإيديولوجيات الإنسانية البعيدة عن المصالح الشخصية وعن ردادات الفعل والجمود الفكري، وذلك من خلال تحليل علمي واقعي دقيق للظروف الموضوعية، وتحليل تاريخي وعميق للبنية الفكرية والمصالح المستمرة للقوى الامبريالية الحالية، والاصطفاء الذي وصلت إليه عبر معارك التصفية والاحتواء. فبنا على هذه الدراسات العميقة تم استشفاف الانكساعات والنتائج التي ستتعجم عن القبول بتنفيذ السياسات التي تروج لها وتفرضها القوى العالمية المسيطرة، محذرين منبهين لما ستكون عليه نتائج الاملاءات والوصفات والفروض من قبلها عبر أدوات ومؤسسات عالمية تنفذ رؤيتها من أجل هدف واحد، هو تركيز الثروات والأموال وعرقلة نمو الآخرين عبر سياسات نهب مزدوجة، هدفها استمرارية انصباب أغلب الفواض في بنوكها وصناديق الشركات المتعددة الجنسيات، أما الجزء الباقي فيوضع في حساب فتات قليلة تضعها في بنوك المركز معقدين أنهم قادرون على الاستفادة منها في الوقت المناسب الذي كانوا يعتقدون أنهم هم الذين يتحكمون به اعتماداً على دعم القوة المسيطرة الداعمة لهم، والتي هدفت من خلال دعمهم تكديس الفواض في بنوكها من أجل عدم توزيعها واستثمارها بالشكل الذي يكون ذا فوائد جمة من ناحية كونه ذا قدرة على تحسين المستوى المعاشي للمواطنين، الذين يشكلون الثروة الحقيقية لأي بلد، بحيث يكونون يملكون القدرة النفسية والجسدية للعمل والإبداع والعطاء والتنشئة الصحيحة، وبالتالي منع الكثير من الأمراض من الانتشار كالبطالة والفقر والجوع والجهل، كذلك تفرغ أي صراع من محتواه وتقوية وتمتين

يوم الشعر العالمي؛

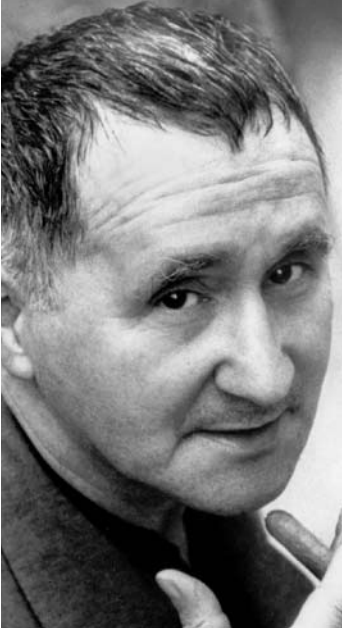
وأنجب الرابعون أحفاداً.. أما الخاسرون فأنجبوا وحسب!



يُوم ٢١ آذار هو باقية من الأعياد؛ الربيع والأمّ والشعر.. ولعلّ اختيار هذا اليوم موعداً عالمياً للاحتفال بالشعر هو تأكيد على تلازم هذه المناسبات التي تختصر بالشعر، فهو أم العالم، وهو ربيعه الدائم.. فالشعر، من بين كل الفنون التي ابتكرها الإنسان، هو الأكثر التصاقاً بحياة البشر، والأقدر على الخوض في بحور التجارب والرغبات.. إنه، باختصار، مستودع آلام وأحلام البشرية.

يكتسي هذا اليوم، في هذه السنة تحديداً، ثوباً خاصاً، ذلك أنه يتزامن مع صعود ليبيا إلى حريتها، بعد تونس ومصر، لذا تأتي الباقية المختارة الشعرية هنا كتحية لكل من يحاولون الحرية..

أنا من هناك
محمود درويش
شاعر عربي، نعرفه جميعاً، يقال إنه رحل عن عالمنا منذ سنتين مع أنه ما اجتمع اثنان لبيتكما في شأن عام أو ثقليّ إلا وكان ثالثهما.
أنا من هناك. ولي ذكرياتٌ. ولدت كما تولد الناس. لي والدةٌ وبيت كثير النوافذ. لي إخوةٌ. أصدقاء. وسجنٌ بنافذة باردةٌ لي موجةٌ خطفتها النوارس. لي مشهدي الخاص. لي عشبة زائدةٌ ولي قمر في أقاصي الكلام، ورزقٌ الطيور، وزيتونةٌ خالدةٌ مررت على الأرض قبل مرور السيوف على



جسد حوّلوه إلى مائدةً أنا منْ هناك. أعيد السماء إلى أمها حين تبكي السماء على أمها، وأبكي لتعرفني غيمةً عائدةً تعلّمت كل كلام يليق بمحكمة الدم كي أكسر القاعدة تعلّمت كل الكلام، وفككته كي أركب مفردةً واحدةً هي: الوطنُ...

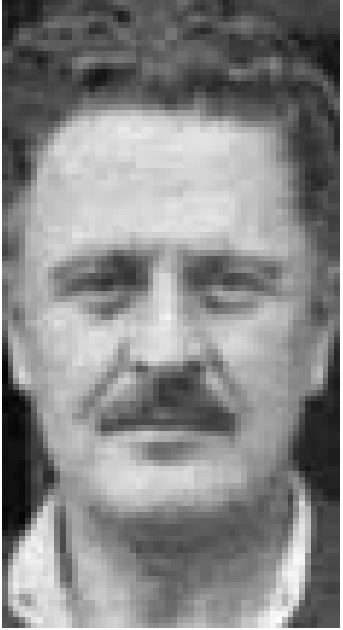
خوف النظام
بروتولد بريخت
(١٨٩٨ . ١٩٥٦) شاعر وكاتب ومخرج مسرحي ألماني. يعد من أهم كتاب المسرح في القرن العشرين، عُرِف بمناهضة النظام النازي.
خائفاً.. يتوقّف المدرس عن الكلام وهو في خضمّ النقاش ويلتفت شاحب الوجه نحو جدران الصف الرقيقة. المعلم يمضي ليلته مسهداً يفكر بكلمة غامضة قالها المفتش. صاحبة دكان البقالة العجوز تضع إصبعها على شفيتها لتحبس كلمة ساخطة بصدد رداءة الطحين. بخوف ينظر الآباء والأمهات إلى الأبناء نظرتهم إلى وشاة. وحتى المشرفون على الموت يخفضون الصوت المكتوم عندما يودعون ذويهم.

أغنية المواطنين
ايرنست جونز



شاعر إنكليزي، مثقف وسياسي وإنساني كبير، لاقت قصيدته «أغنية المواطن» قبولاً واسعاً وانتشاراً كبيراً في صفوف الكادحين الإنكليز، وقد لُحنت وغُنيت..

نحن واطئون، واطئون
واطئون جداً
مكاننا نعرفه -فنحن واطئون جداً-
إنه تحت، عند أقدام المالك..
ونحن لسنا واطئين إلى درجة ألا نصنع الخبز
لكننا واطئون إلى درجة ألا نأكله..
هيوطاً، هيوطاً ننحدر -فنحن واطئون جداً-
إلى جحيم المناجم العميقة الغائرة
لكننا نجمع أبهى الجواهر البراقة
عندما يشع تاج طاغية
وكلما نقصه من ذلك.. فعلى ظهورنا سيتلطف بالقاء أعباء جديدة
نحن واطئون جداً
إلى درجة ألا يكون لنا رأي في الضريبة
ولكننا لسنا واطئين إلى درجة ألا ندفعها ..
الزمن القادم
غسان زقطان
ولد في بيت جالا عام ١٩٥٤، من أعماله:«صباح مبكر»،«أسباب قديمة»،«رايات»، «سيرة بالفحم»، «كطير من القش يتبعني»..
في الزمن القادم
حين أغادر صبيحاً كالمتأدّ
وأعود مساءً كالمتأدّ



سيكون لنا وقتٌ نتحدث فيه عن الأولاد لكنّي الآن بكل قواي أقولُ اشتدي اشتدي ما زال لهذا الليل ذيولُ

أمريكا كانت وعوداً
أرشيبالد مكليش
شاعر وناقد وأكاديمي ومسرحي أمريكي. عني عناية كبيرة بالأحداث من حوله ويشوّن زمانه، وكان يرى أن الأديب الذي يريد الحرية ملتزم شاء أم أبى، في أي صراع، وأن الأدباء الذين يتنصلون من مسؤولياتهم الاجتماعية هم سلاح ضد الديمقراطية.
الثروة دليل العرق النبيل.. دليل الأثرياء
وأنجب الرابعون أحفاداً.. أما الخاسرون فأنجبوا وحسب!
واحتكرت أرستقراطية أنانية الدهاء
الأرض.. ابتاعت البلدان والمواقع.. والبضائع.. والحكومة.. والشعب.. استنزفت دمه
باعته.. احتفظت بالريح.. فقدت ذاتها
أرستقراطية الثروة والمواهب
حولت مواهبها ثروة، وخسرت المواهب
حولت الأنانية المستتيرة ثروة
حولت مصلحة الذات دفتر بنوك.. رصدت حسابها
أنجبت.. أنجبت لبها ليل.. لساثسي خيول.. نصابين بلعب الورق.. نسوة مهندمات.. راقصات مخادعات؟
■ ■

يمضي السجان.. ويبقى الشاعر

ويخزن في صدره حبههم وشوقهم وعواطفهم الدافئة.. كأنما لا سجن، ولا زنزانات، ولا قيود وسلاسل...

أخرجي من صندوقك الثوب الذي كنت ترتدينه يوم لقائنا الأول تجملني كشجرة في الربيع.. وبغداً ترك علقي القرنفلة التي أرسلتها لك داخل مكتوب من السجن.. اكشفي عن جبينك العريض الأبيض الجبين الذي أرغب أن أقبّله.. فليس هذا اليوم للانكسار، ولا للحزن، بل على العكس يجب أن تكون جميلة كراية المعركة رفيقة ناظم حكمت..

ويمضي السجانون والقذلة والفاشمون والمتخاذلون والشرثاؤون وأشباه الرجال وتمضي غرف التوقيف والزنزانات وأقبية التعذيب.. ويبقى الشاعر والشعر، يبقى ناظم حكمت حياً في الضمائر الحرة، الأبية.. وتبقى إبداعاته تتادينا، وتستدعينا لبناء عالم جديد ينبت الخير والعدل والحرية والتقدم.. ويمحق الشر والاستغلال والظلم والتخلف...

■ ■

غيث رمزي الجرف
الشاعر التركي الفذ (ناظم حكمت) وحد بين كلمته وموقفه، فلم يقم أية مسافة بين فكرة المعلن وفكرة المعيش.. كما وحد هذا الشاعر العالمي بين فكره وإبداعه بعيداً عن أي تكلف أو تصنع أو افتعال وختل.. وبقي حتى لحظة انطفاء جسده ١٩٦٣ وفيّاً مخلصاً لفكرة المتسق مع إبداعاته وحياته التي مارس فصولها وتفاصيلها على الأرض داخل السجن وخارجه...
كان ناظم حكمت، على الصعيد الفني، يبحث دون كلل أو ملل عن أشكال شعرية جيدة تتناغم مع المحتوى الشعري الجديد لديه إلى جانب مختلف العناصر الشكلية الكلاسيكية للشعر، ومن ثم استطاع أن يجدد في الحقل الشعري شكلاً ومضموناً ولغة وتعبيراً ورؤية، ونظرة جديدة للعالم والمجتمع والناس والحياة والكون.. وناظم حكمت، على الصعيد السياسي الكفاحي، ناضل نضالاً لا هوادة فيه ضد الرجعية والفاشية وحليفيهما الاستعمار والامبريالية، وحمل في العمق قضية وطنه وشعبه، وقضايا جميع الشعوب المعذبة المضطهدة، المظلومة والمهمشة.. ودافع عنها بوعي وثبات واقتدار..



بين قوسين



الزمن السوري

◀ جهاد أسعد محمد

حفظ السوريون عن ظهر قلب الكثير من الحكم والأقوال المأثورة عن أهمية الوقت، تعلموا منذ طفولتهم المقتضية أنه سيف قاطع وسريع غادر، وردد المتعلمون منهم مع معلمهم «ظروف الزمان» الجميلة: قبل، وبعد، وحين، وأثناء، وخلال... ووضعوا الكثير منها في جمل مفيدة حاملة، لكن ذلك لم يفتح لهم أن يفعلوا الكثير في أعمارهم القصيرة، التي راحت تتحكم بها «ظروف واقعية» خارجة حتى الآن، عن إرادتهم.

وعلى الرغم من أن الدخول في تفاصيل «الظروف واقعية» التي ما تزال تعيق أي إمكانية لاستفادة السوريين من الوقت، يحمل الكثير من الشجون، ويدفع مباشرة لتقصي طبيعة العلاقة بين مهندسي الزمن المحليين وبين المحكومين بأمرهم، إلا أن أوان ذلك قد آن، وأي تراخ في هذا الشأن قد يجعلنا أفراداً وشعباً ودولة نخسر كل فرصة قريبة لتجاوز بقاينا على هامش الفعل... والزمن.

لقد اعتاد واضعو الخطط والسياسات والمناهج والتكتيكات والاستراتيجيات في بلدنا طوال عقود، على زج الشعارات الكبرى في واجهة أي مشروع أو نشاط أو إجراء لإعطائه الحصانة والشرعية والصفة الوطنية وقطع الطريق على أي احتمال للجدل فيه، وغالبا ما كان ذلك يتم دون ذكر الأجل الزمني لتحقيق الهدف المعلن، وبالتالي إبقاؤه مفتوحاً أو فضفاضاً، تجنباً لأي احتمال بالمساءلة عنه أو المحاسبة الشعبية اللاحقة عليه من جهة، وإطالة فترة «استفادة البعض» منه واستنزافه عبر الفساد المنظم من جهة أخرى، وقد طال هذا المستوى من التفكير والأداء والتغافل عن الزمن معظم المشاريع العامة من مصانع وسدود وجسور ومشاريع سكنية وخدمية (والأمثلة هنا أكثر من أن تحصى)، كما طال أيضاً الكثير من الإجراءات والتشريعات والقوانين والمواقف الرسمية المختلفة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الناس، على أحلامهم ووعيتهم وسلوكهم وعملهم وعلاقاتهم فيما بينهم وتقنيتهم بأولي الأمر، دون أن يكون لديهم أي حق في الاعتراض أو التعبير عن الاستياء إلا سيعرضون أنفسهم لتهم قد تصل إلى حد الخيانة العظمى؛ ومؤخراً، أخذ هذا التلاعب بالزمن بصفته بعداً رابعاً ووعاءً وشاهداً صامتاً، شكلاً جديداً بعد التحول الكامل نحو الليبرالية الاقتصادية، إذ أصبح الزمن نفسه متاحاً للعبث، وأصبحت الثانية تعامل معاملة الدقيقة كما هي الحال في حسابات ليبراليي الخليوي الجدد، والدقيقة تعامل معاملة الساعة كما يجري في حسابات مستثمري هوامش الشوارع، والساعة تعامل معاملة يوم العمل كما في حسابات الحكومة... وهكذا... ولكن بقي الناس غير قادرين على الاعتراض أو التعبير عن الاستياء..

وعلى الرغم من كل هذا العبث ما تزال محاولات التعمية على أشدها، وما يزال سادة الوقت يلجؤون إلى الماضي للمبالغة في تعداد إنجازاتهم التي لم يمتلكوا يوماً أية إرادة لتحقيق الكثير منها، أو التسويف بما «سيُفعلونه لاحقاً كلما قلل أحد من قيمة ما قدّموه.. بينما يظل الخطاب الراهن خالياً من أي كلمة عن الحاضر، رغم أن احتقان من فاتهم الكثير من الزمن والحلم قد أوشك على الانفجار.

في هذا الزمن، ما تزال الساعات تسير ببطء على الفقراء والشرقاء بينما أعمارهم تنقضي بسرعة، وما تزال الشهور والفصول والسنوات تمر مجدية قاحلة على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وما يزال الجولان محتلاً منذ أربعة عقود ونصف، وما يزال قانون الطوارئ مهيمناً منذ نحو خمسين عاماً، وموظفين قبل مرحلة «اقتصاد السوق الاجتماعي»، ساعة الاستيقاظ وساعة الانتهاء من العمل اليومي والموعد الشهري لقبض الراتب الشحيح الذي سيتبدد في أيام قليلة.. وتستمر المهزلة، مع أن الزمن تغير، والمناخ تغير، ووعي الناس تغير، وبإمكان سورية التي لم تكسب شيئاً من زمن المد الثوري، ومن زمن التطور اللارأسمالي، ومن زمن الأمطار الوفيرة، ومن زمن الديموقراطية العابر، أن تتحول إلى قائد للشعوب العربية الثائرة إن امتلكت إرادة الثوريين، وأمنت أن تألوث المقاومة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، هو حزمة واحدة مترابطة عضويًا... لا مصداقية، ولا مستقبل لكل من يفصل بينها بحجة أن الوقت ما يزال غير مناسب..

mjihad@kassioun.org

الثورة وتأسيس الوعي الجديد



الكاملة سيتكفل هذا الوعي الإنساني الاجتماعي الجديد بتحصين فكرة الثورة إلى أبد الأبدن. الزواج الذي حدث في «ميدان التحرير» سيكون معياراً، وبناءً عليه ستُصنّف عادة فصل الأعراس بين الذكور والإناث (وهي جزء من نسق كامل يحتاج إلى غربة ثورية)، فالفرح واحد وللجميع، ولا معنى له إن لم يكن بالجميع.. الشباب الجديد الحر الذي تسلح بثقافة العصر سيكون أنموذجاً يحتذى لدى السواد الأعظم من شبابنا المسحوقين. ووقتها ستتواري من على المنصة الاجتماعية كل العادات التي بليت وأبليت معها النفوس.

■ ■

عصر الانسحاب من المشهد واللامبالاة بالعام.. وستسود ثقافة العمل والإخلاص بلغة ورؤى تليق بالنوع في حملهما.. سيكون كل شيء كما يجب أن يكون، وقتها، حين يكون المأمول ويحدث، سنكون ونحدث.

بينما نطالب بالحرية السياسية والكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية للبلاد والشعب، سنفعل الأمر ذاته في البيت والعائلة، فميزان الحياة لا يتعادل إلا بتجلي الكبير في الصغير، وتشكيل الصغير للكبير..

المعركة الخفية تحدث في الوعي، وترسخ في الذاكرة التي تحميه.. المعركة الخفية لا تقل عن المعركة في الميدان، في الشارع، على الإنترنت.. وحين تتجز الثورات انتصاراتها

فيلم تلفزيوني مستوحى من زيارة أنجلينا جولي إلى سورية



يستعد نضال سيجري لخوض تجربة الإخراج التلفزيوني وذلك من خلال الفيلم التلفزيوني «طعم الليمون» المأخوذ عن فكرة للمخرج حاتم علي، سيناريو وحوار راي هببي، وإنتاج المؤسسة العامة للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني. الفيلم يتناول زيارة النجمين الأمريكيين الشهيرين أنجلينا جولي وبراد بيت دمشق لزيارة اللاجئين العراقيين. من خلال الإذاعة يسمع الناس بهذه الزيارة حيث ندخل إلى المنزل الذي يقطنه أبو يوسف «الفلسطيني» مع زوجته «الليمانية»، وأبو النور «السوري النازح من الجولان المحتل» وزوجته «الحلبية»، وبشير من «الجولان المحتل»، وليلى ونجيب من العراق.. يبدأ التحضير لهذه الزيارة والتجهيز لاستقبال النجمين الأمريكيين الشهيرين، وخلال ذلك نتناول تفاصيل العلاقات الإنسانية بين القاطنين في المنزل، ونتناول علاقاتهم بالجوار وأهل الحي ووجهات النظر المختلفة حول هذه الزيارة المرتقبة، وضمن كل ذلك تبرز قصة الطفلين «فارس» و «يافا» اللذين يعيشان قصة حب بريئة جداً ضمن هذا الانتظار، وتبرز علاقة الطفلين من خلال حبهما للسكاكر التي لها طعم الليمون.

بطولة هذا الفيلم تنوزع بين نخبة من النجوم السوريين والعرب: أمل عرفة، حسن عويتي، سيف الدين سبيعي، إيمان جابر، محمد حداقي، نادرة عمران، والممثل العراقي جهاد شكري، عبد الرحمن أبو القاسم.

من جهة أخرى لن نتوقف تجربة سيجري الإخراجية عند فيلم «طعم الليمون»، بل سيخوض تجربة التعاون الفني مع المخرج الليث حجّو في مسلسل «الخربة» تأليف د. ممدوح حمادة.

■ ■

تناغمات إنسانية

◀ عمر بريك

كتب الزميل رائد وحش في جريدة قاسيون العدد ٤٩١ مقالاً تحت عنوان: «بسم الرئيس على كل جدار».. أصدقكم القول بأنني وقفت مطولاً عند هذه المادة، وأعدت قراءتها مراراً، وفي كل مرة كان يتسامى داخلي الشعور الإنساني لمجرد أن يلامس مشاعري ذلك التناغم الجميل لفنانين، كل أبداع لوحته الخاصة حسب مدرسته الفنية، عبّر فيها بشكل أو بآخر عن الآخر، فقد سد رائد فاتورة اللوحة المهداة له من جانب بسيم بلوكة لا تقل عنها قيمة، رسمها بالأحرف لا بالألوان، جسدت ملامح الأخير بطريقة لا بصرية مذهلة.

كان لا بد أن أقف على هذا التعامل الأخلاقي الإنساني في زمن أصبحت كل معطياته تقاس على أساس الربح والخسارة، على أساس الكسب والمصلحة الذاتية، فما أوجنا اليوم لهذا النمط من الممارسات الخلاقية، التي تعود بنا إلى زمن المشاعية الأولى، حيث كل شخص يقدم شيئاً لديه مقابل ما يأخذ، بعيداً عن غايات الاكتناز والادخار، فلا يُظلم ولا يفقر أحد، ولا يستولي أحد على مال أحد، فما من قيمة زائدة مسروقة تؤخذ من جهد زائد مبذول، وما من مجتمع طبقي فيه الغني يستعبد الفقير.

■ ■

◀ رائد وحش

وهي تؤسس أرضيةً ومناخاً للحرية والكرامة عبر قوتنة سياسية واقتصادية تتلاقى في المجتمع والوطن والحياة، فإن الثورة أيضاً تؤسس وعياً موازياً، فردياً واجتماعياً، على صعيد الحياة الاجتماعية العامة، حيث يتجلى تأثيرها في نفس أنساق التفكير وأنماط السلوك، ولعل الخلاصة المفيدة تختصرها حكاية المواطن المصري الذي جاء يرشو موظفاً فلم يكن من أمره إلا الزجر بأنفة وكبرياء: كان هذا قبل ٢٥ يناير..!!

إذا.. ما كان قبل الثورة العربية التي دشنتها تونس الخضراء نهاية عام ٢٠١٠ لا يمكن أن يكون بعدها، لا بل إنه لن يكون. الآن تجري تصفية شاملة لتاريخ العار والبؤس. ثمة زمنٌ قد انتهى مع الشرارة الأولى التي بدأت يجسد البوعزيزي، والذي لم يتسن له أن يعرف أنه كان «يدق جدران الخزّان» الذي طالما ظل يجار بالصمت والخوف، وأنه طائر الفينيق الذي ولدت من رماده هذه الأمة ثانية.

ما يصحّ على الحياة يصحّ أيضاً على الفنون، بمختلف أشكالها، فهي أيضاً لا يمكن لها أن تستمر بما كانت عليه قبلها، فالثورة العربية حين تتجز أهدافها الوطنية الكاملة، علماً أنها لا تزال قيد الإنجاز بسبب المحاولات الحثيثة لسحب البساط من تحتها من القوى المتضررة من هذا النهوض، والتي تسعى بكل قوتها على الكذب وحرفية التزييف ومواهب الخداع لتعتيم الرؤية وتعتير المسيرة.. هكذا ستستهض الثورة ثقافة جذيرة بالهوية واللغة والروح في المكان الخارجة من صميم صميمه، فتنتهي تلك الحالة الفصاميّة، أو لا بد أن تنتهي، فكّم من عمل فني، قصيدة أو لوحة أو مسرحية... شعرنا بأنه لا يعنينا، وكأنّ صاحبه من عالم آخر..؟؟ وستموت اللغة الخشبية التي طوبت أزمنة الهزيمة.. الصحف الكاذبة ستخرس.. التاريخ سيكتب كما يجب أن يكتب.. الحق سيسطع من كل كلمة تقرؤها العين.. تلفزة «فصفاة البزر» وملء ساعات البث ستؤين.. سينتهي عصر «روتانا» والمسلسلات التركية

أحقاً لا يعلمون؟!!

◀ رؤى ريشة

ليس الفيديو المتداول على موقع «اليوتيوب»، والذي يظهر عدداً من الفنانين السوريين البارزين – منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر – وهم يحتفون بالقداء في منزل دريد لحام عام ٢٠٠٨، ولا موقف «الزعيم» عادل إمام من ثورة أبناء شعبه ومحاباته للنظام حتى آخر لحظة، ولا صمت معظم الفنانين العرب تجاه ما يجري حتى لحظة يقينهم إلى أي الكفتين سيرجح الميزان، ليست هذه التفاصيل هي المهمة، بل صورة الفنان العربي بالمجمل، التي أعتقد أنها وبعد سقوط الأفعنة أصبحت تبدو قاتمة ومهزوزة.

أن تكون فناناً مهنة تقتضي كسب محبة الشارع، لذا فإن من شروطها الالتصاق به، والتعبير عن هواجسه همومه مخاوفه تطلعاته، وهذا ما أصبح على ما يبدو عبئاً على بعض الفنانين، (الشعبية ومحبة الجماهير العريضة مقابل كسب ود أولي الأمر)، المعادلة صعبة إلا أن البعض منهم وجد الصيغة المناسبة للموازنة، قدّم أعمالاً ظهر فيها وكأنه ابن الشعب البار، وصوته الذي لا يخفت، ليفاجئ جمهوره أخيراً بأن كل ما قدّمه لم يكن فناً ملتزماً صادقا، بل كان تياراً وجد نفسه داخله مصادفة، أو ربما تنفيسة لشارع محتقن، لا يمكن لها أن تتم إلا بعد أن يضاء الأخضر.

حجم الخذلان الذي سببه عادل إمام كمثال، لا يمكن أن يقاس، فقد أحبه الشارع العربي من أجل مسرحية «الزعيم» و«الواد سيد الشغال» وغيرها من الأعمال التي قدمته كفنان ملتزم بشعبه، مؤمن بحريته، مناهض لكل أشكال القمع وكم الأفواه ونهب الثروات، لنكتشف من خلال موقفه وموقف العديد من الفنانين بأن الواقع مغاير لذلك تماماً، وبأن هناك فنانين مدفوعة أثمانهم مسبقاً، ومنذ زمن بعيد.

حسب هؤلاء أنهم لم يكونوا يعلمون بالوعي الذي يتفتح داخل الشباب، والذي كان حصيلته ثورات شعبية استطاعت أن تحدث نقلات نوعية، لم يكن يتوقع أو يؤمل حدوثها، لكن رغم ذلك ما زال بعض الفنانين ينتعون الشباب بـ «صبيان الفيس بوك»، وينشغلون بتوقيع عرائض الشجب والتتديد بالجرائم التي تحدث في ليبيا، مُمهدين لقلب مواقفهم ممن توددوا وتملقوا لهم سابقاً، فهل سنغفر لهم ونقول: حسبهم أنهم لم يكونوا يعلمون!!

■ ■